

علوم الألحقة

١٩

في هذا العدد :

- قضايا بنية الكلمة في الأعداد الأحادية
- فعال دراسة عند اللغويين العرب
- صوغ اسم التنقيط
- دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب
- أنماط الإشارة ودلالة الوظيفة
- د/ حسين نصار والصناعة المعجمية
- تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الآلي

علوم اللغة

دراسات علمية مُحَكَّمة تصدر أربع مرات فى السنة كتاب دوري

٢٠٠٢

العدد الثالث

المجلد الخامس

رئيس التحرير

أ.د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

مدير التحرير

د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

نائب رئيس التحرير

أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)

أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢) أ.د. عيـده على الراجحى (الاسكندرية)

أ.د. حسن حمزة (ليون ٢) أ.د. كمال محمد بشر (القاهرة)

أ.د. حمزة المزينى (الرياض) أ.د. مانفرد فويدخ (أمستردام)

أ.د. رثيف جورج خورى (هيدلبرج) أ.د. محمد عونى عبد الرؤوف (عين شمس)

أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)

أ.د. فولفديترش فيشر (ولانغن) أ.د. صلاح الدين صالح (بنى سويف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علوم اللغة

دراسات علمية مُحكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دورى

مج ٥، ع ٢٠٠٢

© حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بأذن كتابى من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريًا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٨٠ دولارًا أمريكيًا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريًا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٢٠ دولارًا أمريكيًا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

الصفحة

البحوث

- ٩ - قضايا بنية الكلمة فى الأعداد الأحادية
- د. طيبة صالح الشذر
- ٣٩ - فَعَالٍ دراسة عند اللغويين العرب ومعجم
- د. مجدى إبراهيم يوسف
- ٧٣ - صوغ اسم التفضيل من الألوان والحلى والعيوب
- د. محمد محمود بندق
- ١١١ - دور المدرسة التحويلية فى تحليل دلالات التراكيب
- د. محمد أحمد محمد خضير
- ١٤٩ - أنماط الإشارة ودلالة الوظيفة دراسة نصية فى الفصحى المعاصرة
- د. محمد عبد الرحمن محمد
- ١٨٩ - د/ حسين نصار والصناعة المعجمية
- د. صلاح الدين حسنين
- ٢٢٧ - تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الألى
- د. سعيد بن هادى القحطانى

تقديم

هذا هو العدد التاسع عشر من سلسلة علوم اللغة . يضم هذا العدد بحوثاً جادة فى بنية اللغة العربية وقضاياها ، وثمة بحوث أخرى فى النحو والدلالة والمعجم .

البحوث المنشورة فى هذا العدد كتبها متخصصون فى علوم اللغة من الجامعات المصرية والكويتية والسعودية .

وترحب علوم اللغة بنشر الدراسات اللغوية الجادة وتتيح للباحثين الحيز المناسب لعرض بحوثهم فى مجالات البحث اللغوى ، كما ترحب بالاتجاهات الحديثة فى الدراسات اللغوية .

تخضع البحوث المنشورة فى هذه السلسلة لنظام تحكيم علمى دقيق ثبت جدواه ، وأصبح يلقى مزيداً من الترحيب .

والله ولي التوفيق

أسرة التحرير

شروط النشر

- يقبل هذا الكتاب نشر الدراسات والأبحاث فى علوم اللغة ، ونتائج البحوث الاستكشافية ، والمراجعات العلمية ، وتقارير الممارسات والمشروعات والأنشطة العلمية، وعروض الكتب اللغوية المتخصصة العربية أو الأجنبية .
- يفضل أن تكون الدراسة فى حدود ١٥٠٠٠ كلمة، والمراجعة العلمية فى حدود ٦٠٠٠ كلمة ، والتقرير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة، وعرض الكتاب فى حدود ١٥٠٠ كلمة .
- يشترط ألا يكون العمل قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أى مكان آخر .
- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم ، ويخطر صاحب العمل بقبوله أو بملاحظات التحكيم أو الحاجة إلى المراجعة .
- تقدم الأعمال بخط واضح ، أو مطبوعة ، على الحاسوب .
- تقدم الرسومات بشكل جاهز للاستنساخ المباشر .
- يراعى فى الاستشهادات المرجعية الدقة فى التوثيق واكتمال بيانات الوصف ، والاطراد فى ترتيب عناصر البيانات .
- يعبر ما ينشر فى هذا الكتاب عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المحرر أو الناشر .
- لا يعاد نشر أى عمل مما ينشر فى هذا الكتاب الدوري إلا بإذن كتابى من الناشر .
- يخضع ترتيب المواد فى النشر لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة المؤلف أو قيمة العمل .

قضايا بنية الكلمة فى الاعداد الاتحادية فى اللغة العربية

د. طيبة صالح الشذر
جامعة الكويت

موضوع هذا البحث الكلمات الدالة على العدد فى اللغة العربية من الواحد حتى العشرة يتناولها بصورها وألفاظها المعروفة مجردة من أى وصف . أو إشارة أو ترتيب . إن سلم العدد من الواحد إلى العشرة يعد من الألفاظ الأساسية فى اللغة العربية . وقد تناوله النحاة العرب - فى المقام الأول - فى إطار قضايا تمييز العدد ولكن هدف هذا البحث يدخل فى إطار المفردات ، وذلك بتناول الكلمات الدالة على العدد من حيث المكونات الصوتية لها ثم الأوزان الصرفية ثم التذكير والتأنيث .

أولاً : المكونات الصوتية :

إن الأصوات التى استخدمت فى أصول هذه الأسماء أربعة عشر صوتاً تردت تسعاً وعشرين مرة :

- فالباء وردت مرتين فى مادتين (ر ب ع) ، (س ب ع) .
- والتاء وردت مرة واحدة فى مادة (ت س ع) .
- والثاء وردت ثلاث مرات فى المواد (ث ن ي) ، (ث ل ث) ، (ث م ن) .
- والحاء وردت مرة واحدة فى مادة (و ح د) .
- والخاء وردت مرة واحدة فى مادة (خ م س) .
- والذال وردت مرتين فى مادتي (و ح د) و (س د س) .
- والراء وردت مرتين فى مادتي (ر ب ع) (ع ش ر) .

- والسين وردت أربع مرات في المواد (خ م س) ، (س د س) ، (س ب ع) ، (ت س ع) .

- والشين وردت مرة واحدة في مادة (ع ش ر) .

- والعين وردت أربع مرات في المواد (ر ب ع) ، (س ب ع) ، (ت س ع) ، (ع ش ر) .

- واللام وردت مرة واحدة في مادة (ث ل ث) .

- والميم وردت مرتين في مادتي (خ م س) ، (ث م ن) .

- والنون وردت مرتين في مادتي (ث ن ي) و (ث م ن) .

- والواو وردت مرة واحدة في مادة (و ح د) .

وعندما صاغت العربية الأعداد من هذه الأصوات في صيغها المعروفة أضافت إليها ما تتطلبه من أصوات لكل حسب ما هي عليه . وبحسبان الفتحة والكسرة أصواتاً غير الألف والياء حرفي المد ، تكون عدّة الأصوات المستعملة لحاجة الصيغ سبعة أصوات ترددت خمساً وثلاثين مرة وهي :

الهزمة وردت مرة واحدة في « أربعة » .

النون وردت مرة واحدة في « اثنان » .

الهاء وردت ثمانى مرات إذ ختمت بهاء الأعداد من « ثلاثة » إلى « عشرة » .

الألف وردت أربع مرات في « واحد » و « اثنان » و « ثلاثة » و « ثمانية » .

الفتحة وردت ست عشرة مرة - مع عدم حسابها إذا كانت قبل الألف - ، مرة واحدة في كل من « ستة » و « تسعة » ، ومرتين في كل من « ثلاثة » و « خمسة » و « سبعة » و « ثمانية » ، وثلاث مرات في كل من « أربعة » و « عشرة » . الكسرة وردت أربع مرات في « واحد » و « ستة » و « ثمانية » و « تسعة » .

ولما كانت النون قد وردت في أصوات الصيغ يكون مجموع الأصوات التي استخدمت لتكوين الأعداد عشرين صوتاً ، ومجموع تردها أربعاً وستين مرة .

وتظهر لنا نظرة إلى صفات الأصوات أنها :

- ١- مفتوحة جميعاً ولا منطبق فيها ^(١) .
 - ٢- مستقلة في سائرها ولا مستعلى فيها إلا الحاء ^(٢) .
 - ٣- سائرها رخوة ولا شديد فيها إلا الهمزة والباء والتاء والذال ^(٣) .
 - ٤- سائرها مجهورة ولا مهموس فيها إلا التاء والتاء والحاء والحاء والسين والشين والهاء ^(٤) .
 - ٥- سائرة مصمته ولا ذلقية فيها إلا الباء والراء واللام والميم والنون ^(٥) .
 - ٦- لا حرف صغير فيها إلا السين ^(٦) .
 - ٧- لا حرف قلقة فيها إلا الباء والذال ^(٧) .
- يستخلص جدول الفاظ الأعداد من قاموس اللغات السامية الذي أورده ولفنسون في كتابه « تاريخ اللغات السامية » يتظم عنده الجدول كالاتي :

العربية	الآشورية البابلية	العبرية	الآرامية	لغات جنوب الجزيرة والحبشة
أَحَدُ (واحد)	أَدُو	أَحَاد	حَدُ	أَحَدُ
اثنان	شَنَا	شَنَايِم	ثَرَيْن	سَنَيْت
ثلاثة	شَلَاشُو	شَلَوُش	ثَلَاث	شَلَاش
أربعة	أَرَبَعُو	أَرَبَع	أَرَبَع	أَرَبَع
خمس	خَمَشُو	خَمَش	خَمَشَا	خَمَش
سنة	شَشُو	شَش	شَتَا	سَسُو
سبعة	سَبُو	شَبِع	شَبِع	شَبَعُو
ثمانية	شَمَانُو	شَمُونَة	ثَمَانَا	سَمَانِي
تسعة	تَشَبُو	تَشَع	تَشَع	تَشَع
عشرة	عَشَرُو	عَسَر	عَسَر	عَشَرُو

(١) فن التجويد ٦٥ - ٧٤ .

(٢) السابق .

(٣) السابق نفسه .

(٤) نفسه .

(٥) الهامش السابق .

(٦) نفسه .

(٧) نفس السابق .

ولإتمام الصورة فى ذهن دارسى الأعداد تجدر الإحالة إلى الجدول السابق للمقارنة، أن الناظر فى هذا الجدول يجد تناظرًا واضحًا فى تكويناتها فى الساميات المختلفة ، بحيث يستتج عددًا من الملاحظات والحقائق هى :

١- التاء واللام فى صيغة « ثلاثة » صوت واحد فى العربية وهو كذلك فى الساميات إلا لغة جنوب الجزيرة والحبة .

٢- لا يجعل ورود الهمزة فى الساميات فى ثلاثة منها خاء (وهى من أدنى الحلق) ، وفى اثنتين منها الحاء . والحرف الثانى فيها جميعًا هو الميم ، والثالث فى ثلاث منها هو الشين وفى اثنتين هو السين .

٣- تكرر السين فى العدد ستة وأصله « سدسه » فى بعض اللغات وتكرر ما يقابله وهو الشين فى بعضها .

٤- فى العدد « سبعة » و « تسعة » تكون العين الحرف الثالث فى الساميات كلها إلا فى الآشورية البابلية .

٥- فى العدد « ثمانية » يكون الحرف الثانى هو الميم فى الساميات كلها والحرف الثالث حرف المد والرابع هو النون والخامس حرف علة .

٦- فى العدد « عشرة » يكون حرف العين هو الأول والراء هو الثالث فيها جميعًا .

٧- لا تختلف أربعة فيها إلا فى هاء التأنيث فى العربية .

٨- ثبات الأول فى العدد « واحدة » فيها جميعًا .

٩- تحول التاء إما إلى التاء أو الشين أو السين فى الأعداد « اثنين » و « ثلاثة » و « ثمانية » .

١٠- تحول الخاء إلى الحاء فى « خمسة » .

١١- تحول السين إلى الشين فى الأعداد « خمسة » و « ستة » و « سبعة » و « تسعة » وتحول الشين إلى السين فى « عشرة » .

١٢- يختفى حرف الحلق حاءً ثالثًا فى « واحد » ويختفى عينًا ثالثًا فى « سبعة » و « تسعة » فى الآشورية البابلية .

١٣- الهمزة فى « أربعة » مثبتة فى الساميات كلها .

فكيف سبق لنا القول بأنها مزيدة وغير أصيلة فى العربية وأنها همزة صيغة ؟

يمكن الاطمئنان إلى هذا بما يأتى :

١- أن العربية عندما اشتقت الأفعال من العدد « أربعة » أهملت هذه الهمزة وعدتها مزيدة ، بحيث صار الباحث عن اللفظ يجده فى « رَّبْع - فَعَلَ » الثلاثى ، لا فى « أَرَبْع - فعلل » الرباعى ذى الهمزة الأصلية التى تكون فاءً للكلمة .

٢- يجد الباحث أن الاشتقاقات الصرفية جميعاً لمعنى التربع اشتقت من الثلاثى «ربع» أيضاً .

٣- لا يجعل ورود الهمزة فى الساميات منها حرفاً أصيلاً فلعل ما حدث للمادة « ربع » فى العربية من زيادة الهمزة لتكوين اسم لهذا العدد قد حدث للمادة نفسها فى الساميات الأخرى .

٤- من صفات اللغات السامية أن أغلب الكلمات يرجع فى اشتقاقه إلى أصل ذى ثلاثة أحرف - لبعضها أصل ذو حرفين - وهذا الأصل فعل يضاف إلى أوله أو آخره حرف أو أكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة^(٨) . وأقرب ما يمكن لنا تصويره هو أن الهمزة هى المزيدة فى أول الكلمة إلا أن العين مزيدة فى آخرها ولأن الراء أو الباء مقحمة فى وسطها .

وهنا يجب القول إن العربية لم تضع فى أصول هذه الأعداد من سماتها المميزة إلا صوت الثاء ، أما الذال والغين والضاد وهى الأصوات الأخرى التى تميز العربية من غيرها من اللغات السامية^(٩) فلا أثر لها فيها ، مما يدل على أن هذه الأعداد فى العربية حافظت على أصولها الصوتية السامية الأولى .

ثانياً : الأوزان :

تنظم ألفاظ العدد فى العربية ثمانية أوزان هى :

١- فاعل : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « واحد » .

(٨) تاريخ اللغات السامية ١٧٧ .

(٩) تاريخ اللغات السامية ١٤ .

٢- أفعان : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « اثنان » .

٣- فعالة : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « ثلاثة » .

٤- أفعلة : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « أربعة » .

٥- فعلة : وعليها لفظان اثنان منها هما « خمسة » و « سبعة » .

٦- فعلة : وعليها لفظان اثنان منها هما : « ستة » و « تسعة » .

٧- فعالية : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « ثمانية » .

٨- فعلة : وعليها لفظ واحد لا غير منها هو « عشرة » .

والعربية ليست بدعا في عدم قياسية الأوزان في الأعداد فمثلها في ذلك مثل أخواتها من الساميات . فالدارس الذي يستخلص ألفاظ الأعداد فيها من قاموس اللغات السامية الذي أورده - على سبيل المثال - ولفنسون في كتابه « تاريخ اللغات السامية » .

إن الآشورية البابلية تستخدم تسعة أوزان للتعبير عن ألفاظ الأعداد العشرة وهي : إذ تتخذ فيها صيغة اللفظين المعبرين عن العدد « واحد » والعدد « ستة » ، وصيغة اللفظين المعبرين عن العدد « سبعة » والعدد « تسعة » وتستخدم العبرية تسعة أوزان إذ تتحد فيها صيغة اللفظين المعبرين عن العدد « سبعة » والعدد « تسعة » وتستخدم الآرامية ثمانية أوزان ، إذ تتحد فيها صيغة الالفاظ المعبرة عن الأعداد و « سبعة » و « تسعة » و « عشرة » وتستخدم لغات جنوب الجزيرة والحبشة تسعة أوزان ، إذ تتحد فيها صيغة اللفظين المعبرين عن العدد « سبعة » والعدد « عشرة » ^(١) .

وهذه الظاهرة في تعدد أوزان ألفاظ الأعداد ليست وفقاً على اللغات السامية ، بل لعلها ظاهرة لغوية عامة . ولئن دلّ هذا على شيء فهو يدل على أن الأعداد في اللغات كلّ اللغات لم تنبثق في ذهن الإنسان في أية لغة مرة واحدة وفي ظرف واحد ، بل دعت إلى كلّ واحد منها دواعٍ تخالف تلك التي دعت إلى سواء ، فجاءت متلوّنة متنوّعة الجرس والصيغة .

(١٠) تاريخ اللغات السامية ٢٨٢ - ٢٩٤ ، وقد أثر المؤلف في قاموسه أن يورد الالفاظ في العربية مؤنثة إلا لفظ « واحد » . فذكر « اثنان » ثم جاء بما بعدها مجردا من الهاء . وأورد لفظ « ثمان » مضموم النون منونها .

إن الأوزان الثمانية للسلم العددي الأول في العربية غير منفصلة عن سائر العربية عامة ، وليست شاذة عنها . أي أن العربية لم تؤثر العدد في السلم العددي الأول هذا بوزن مقصور عليه لا يشركه فيه شيء من غير العدد . ويتضح ذلك مما يأتي :

١- جاء لفظ « واحد » على وزن « فاعل » كما مر ، وهذا الوزن يأتي اسما مثل « كاهل » و « غارب » و « ساعد » و « كاحل » ، ويأتي وصفا مثل « ضارب » و « قاتل » و « جالس » ^(١١) فإذا جاء وصفا كان له أن يعمل عمل فعله بشروط استقصاها النحاة ^(١٢) ، وهو عندما يكون وصفا للفظ يدلّ على من يقع منه الفعل ^(١٣) . وله من الدلالات غير هذه ، الدلالة على اسم المفعول ^(١٤) ، والدلالة على المصدر ^(١٥) ، والدلالة على المفعول فيه ^(١٦) ، والدلالة على معنى الجمع ^(١٧) ، والدلالة على معنى « صاحب الشيء » أو « ذى الشيء » ^(١٨) والدلالة على معنى المبالغة ^(١٩) ، والدلالة على الغريزة ^(٢٠) ، والدلالة على معنى الصفة المشبهة ^(٢١) ، والدلالة على الوصف للمؤنث من غير هاء ، التأنيث ^(٢٢) .

ولفظ « واحد » في السلم العددي المجرد اسم لمفتتح العدد ^(٢٣) ، أو هو مفتتح العدد ^(٢٤) ، أو أول عدد الحساب ^(٢٥) ، أو أول العدد ^(٢٦) ، هو إذن ليس وصفا في افتتاح العدد بل اسم ^(٢٧) . وقد يكون وصفا في غير هذا السياق ، كما سيأتي في قابل الدراسات إن شاء الله تعالى ^(٢٨) .

- (١١) المتعمد في التصريف ٨٠ / ١ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ١٥٤ .
(١٢) الكتاب لسبويه ٥ / ٢٥٢ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٨٨ / ٢ وما بعدها .
(١٣) شرح الرضى على الشافية ١ / ١٤٨ ، شذا العرف في فن الصرف ص ٧٧ .
(١٤) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٢ .
(١٥) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ١ / ١٠٦ .
(١٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٦٣ .
(١٧) اللسان « سمر » و « جمل » و « بقر » .
(١٨) المختار من صحاح اللغة « رمح » وشذا العرف ١٤١ .
(١٩) أبنية الصرف ٢٧٣ .
(٢٠) شذا العرف ١١٤ .
(٢١) شرح الرضى على الشافية ١ / ١٣٧ و ١٤٨ وشذا العرف ٨١ .
(٢٢) ديوان الأدب للفارابي ١ / ٣٣٤ - ٣٦٣ ، وجمهرة اللغة لابن دريد ٣ / ٤٤٥ و ٤٤٦ ، والمزهر في علوم اللغة السبوطي ٢ / ٨٨ و ٨٩ .
(٢٣) اللسان « وحد » والمصباح المنير « وحد » .
(٢٤) المقاموس المحيط « الواحد » واللسان « وحد » .
(٢٥) المختار من صحاح اللغة « وحد » واللسان « وحد » .
(٢٦) المختار من صحاح اللغة « وحد » واللسان « وحد » .
(٢٧) المختار من صحاح اللغة « وحد » واللسان « وحد » .
(٢٨) الآيات في يوسف ١٢ / ٣٩ ، والرعد ١٣ / ٤ ، وإبراهيم ١٤ / ١٨ و ٥٢ وص ٣٨ / ٥ ، والزمر ٣٩ / ٤ ، وغافر ٤٠ / ١٦ ، والبقرة ٢ / ٦١ ، ١٣٣ ، ١٦٣ ، والنساء ٤ / ١٢ و ١٧١ ، والمائدة ٧٣ ، والأنعام ٦ / ١٩ ، والنحل ١٦ / ٢٢ و ٥١ ، والكهف ١٨ / ١١٠ ، والأنبياء ٢١ / ١٠٨ ، والحج ٢٢ / ٣٤ ، والنور ٢٤ / ٢ ، والنبكوت ٢٩ / ٤٦ ، والصافات ٣٧ / ٤ ، وفصلت ٤١ / ٦ ، والثورة ١٩ / ٣١ ، والفرقان ٢٥ / ٢٤ ، والمختص ١٧ / ٩٧ .

ولم يتناوله المشترك اللفظي ، فلم يتعاوره أكثر من معنى ؛ لذلك لا تجد له في كتب اللغة غير صورة متقاربة من التعبيرات ، إذ كان المعنى فيه واحداً .

ومن خصائص لفظ واحد « ما نصّ عليه الفيروز آبادي من أنه ليس له تثنية ^(٢٩) ، وما قصد من ذلك هو أنه لا مثني له من لفظه ، وشفع قوله هذا بقوله « ولا للاتين واحد من جنسه » ^(٣٠) ، أي من لفظه أيضاً . ولكن الفيروز آبادي نفسه هو الذي قال في موضع آخر « الواحد أول عدد الحساب وقد يثنى » ^(٣١) . وأشار ابن منظور أيضاً إلى تثنية الواحد بعبارة مقاربة ، أوردها شاهداً شعرياً رواه ابن الأعرابي هو :

فَلَمَّا التَقَيْنَا وَاحِدَيْنِ عَلَوْنَهُ بِذِي الْكَفِّ إِنِّي لِلْكَمَاءِ ضُرُوبُ ^(٣٢)

وجلى أن التثنية جاءت للدلالة على الوصف لا عنى تثنية أول عدد الحساب ، لذلك لا يعتدّ بها في هذا الموضوع من الدراسة .

أما جمع الواحد وتثنيته اللذين لا تكاد تخلو منهما كتب اللغة ومراجعها فالكلام عليهما يندرج تحت الوصف بالعدد ، لأنهما لا يدلان على « جمع » أو « تثنية » أول عدد الحساب أيضاً . وقد قال ابن جني في الواحد يراد به العدد أنه لا يثنى ولا يجمع ؛ ألا ترى أنهم قد استغنوا عن تثنيته بـ « اثنين » وعن جمعه بـ « ثلاثة » ؟ ^(٣٣) .

وهكذا نجد لفظ « واحد » قد جاء مصوغاً على وزن له دلالات كثيرة ، وورد في كل دلالة عدد كبير من الألفاظ .

٢- جاء لفظ « اثنان » على وزن « افعان » من المثني ، فالفهمزة فيه وصل ، والألف والنون للتثنية ، ومثله « اسمان » و « ابنان » مثني « اسم » و « ابن » . وتقول كتب العربية : « اثنان » ضعف الواحد ^(٣٤) وهو « اسم من أسماء العدد ، اسم للتثنية » ^(٣٥) .

وتجمع المصادر على أنه من مادة « ثنى يثنى ثنيا » ، إذ تضعه المعجمات وكتب اللغة والصرف في هذه المادة قائلة إن أصله « ثنى » : « فَعَلَ » لحملهم إياه على

(٣٠) السابق .

(٢٩) القاموس المحيط « الأحد » .

(٣٢) اللسان « وحد » .

(٣١) السابق « الواحد » .

(٣٤) اللسان « ثنى » والقاموس المحيط « ثنى » .

(٣٣) المخصص ١٧ / ٩٧ ، ٩٨ .

(٣٥) المصباح المنير « تثنية » .

« اثناء »^(٣٦) ، فهو من « ثَنَيْتَ » بوزن « قَلَم » ؛ لأن « الاثنين » قد ثنى أحدهما على صاحبه ، ويجوز أن يكون أصله « ثنى » كـ « جدّع »^(٣٧) .

وهكذا يربط اللغويون هذا اللفظ إلى « ثنى الشيء » يثنيه ثنيا : ردّ بعضه على بعض ، وقد ثننى وانثنى . وإنثاء ومثانية : قواه وطاقه ، واحدها « ثنى » و « مثناه » و « مثناه » . وتمضى مسيرة الاشتقاق قائلة : « انثنى » انعطف ، وكذلك اثنوني على « أفعلعل » . و « اثنوني في صدره على البغضاء : انحنى وانطوى . وكل شيء عطفته فقد ثنيته » ... و « الثنى : ضم واحد إلى واحد . والثنى : الاسم والثنى : الأمر يعاد مرتين ، وأن يفعل الشيء مرتين ... ويقال : « ثنى وثنى »^(٣٨) .

ولكنّ اللغويين إذ يقررون هذا ، وإذ يضيفون أن « الاثنين » قد ثنى أحدهما على صاحبه^(٣٩) ، يقررون أيضا أنه ليس للواحد ثنية ، ولا للاتنين واحد من جنسه^(٤٠) . فيمكن القول من بعد هذا : إن لفظ « ثنى » أو « ثنى » أو « ثنى » إن صحّ أن أحدهما مفرد حقيقى ، أو مقدر متصور أو « اثنان » هو كلفظ « أخ » أو « زوج » أو « توأم » أو « صديق » ، يدلّ على المفرد مع إشارته إلى علاقة تربطه بلفظ آخر مثله ؛ فهو بهذا لا يستغنى فى الثنية عن الأسلوب المتبع فى صوغ المثنى ، والمُلزم باتباع المفرد ألفا ونونًا مكسورة فى حال الرفع ، وياء ونونا مكسورة فى حالى النصب والجرّ . مع سقوط النون إذا أضيف الاسم إلى ما بعده .

ولكن لفظ « اثنان » ليس مثنىّ فى رأى النحاة بل ملحوق به ، إذ هو خارج عن حدّ الثنية وعبرة أبى السعادات بن الشجرى دقيقة فى حدّ الثنية والجمع ، إذ يقول :
الثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما الثنية والجمع المستعملان بالعطف ؛
فقولك : « جاء الرجلان » و « مررت بالزبدین » أصله : جاء الرجل والرجل ،
و: مررت بزید وزید . فحذفوا العاطف والمعطوف ، وأقاموا حرف الثنية مقامهما

(٣٦) المعصباح المنير والقاموس المحيط كالسابق ، الامالى الشجرية ٦٩/٢ .

(٣٧) الامالى الشجرية ٦٩/٢ و ٧٠ .

(٣٨) اللسان « ثنى » .

(٣٩) الامالى الشجرية ٦٩/٢ .

(٤٠) القاموس المحيط « الأحـد » .

اختصاراً ، وصح ذلك لاتفاق الذاتين فى التسمية بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف « (٤١) » .

لذلك عدّ « اثنان » و « ثنتان » خوارج عن حد الثنية ، ملحقات بالمشى ؛ إذ لم يسمع « اثن » ولا « ائنة » ولا « ثنت » (٤٢) . ويقول الليث : « اثنان » اسمان لا يفردان قرينان ، لا يقال لأحدهما « اثن » كما أن « ثلاثة » أسماء مقترنة لا تفترق « (٤٣) » .

وهنا سيظهر المجال واسعا أمام تعليقات الصرف لتقول كلمتها فتسدّ بها هذه الثغرة ، إذ تقول بلسان ابن سيده : « قال أبو على « اثنان » محذوف موضع اللام ، كما أن قولهم « اثنان » كذلك « (٤٤) » ، ونجد الفيومى بعده يقول : « الاثنان » من أسماء العدد : اسم للثنية حذفت لامه هى ياء . وتقدير الواحد « ثنى » ووزن « سبب » ، ثم عوض همزة وصل ف قيل « اثنان » وللمؤنث « اثنتان » ، كما قيل : « اثنان » و « اثنتان » (٤٥) .

نصل من هذا إلى أن « اثنان » يحمل دلالتين ، دلالة التكرار والورود أكثر من مرة ، وهذا ما تنهض به المادة اللغوية « ث ن ي » ، ودلالة تحديد عدد هذا التكرار ، وهذا ما تنهض به الصيغة إذ تلحقه بالمشى فى حين أنّ الصيغة واللفظ اتحدا فى لفظ العدد « واحد » وتضافرا وتظاهرا .

ويمكن أن نفترض أن ارتباط مادة « ثنى » فى العربية بالعدد ظهر بعد ظهور أسلوب الثنية بالآلف والنون ، أى أنّ أصل ما ظهر هو المادة « ثنى » الدالة على الانعطاف والتكرّر غير المحدود الكمية ولا ذى الدلالة على عدد ، ثم ارتبط هذا اللفظ بالعدد بالحاقه بالمشى بزيادة الآلف والنون أو الياء والنون . ومن هذه المفردة الجديدة الحاملة لمعنيين مرتبطين اشتق ما جاء من الالفاظ دالا على الثنائية مثل « المثنى » و « المثنى » و « الثناء » وغيرها .

وآية ما نذهب إليه :

(٤١) الأمالى الشجرية ١ / ١٠ .

(٤٢) شرح الأشموني ١ / ٧٦ .

(٤٣) اللسان « ثنى » .

(٤٤) المنصم ١٧ / ٩٨ .

(٤٥) المصباح المنير « ثنية » .

(أ) إن الألف والنون لا تزالان آية التشنية في الاسم : وفي الفعل أيضا؛ كما في المضارع « يذهب » و « يتحدثان » . وتحمل الألف وحدها مهمة التشنية في الماضي مثل « ذهب » و « تحدثا » و « ذهبنا » و « تحدثنا » ، وفي المضارع المنصوب والمجزوم مثل « لن يتحدثا » و « لن يذهب » ، و « لم يتحدثا » ، و « لم تذهب » ، وفي الأمر مثل « اذهب » و « تحدثا » ، وفي إضافة المثنى إلى ما بعده مثل « ولدا زيد » . وتبدل في الاسم ياءً في النصب والجر .

(ب) إن مادة (ثنى) في العربية لم تعبر عن التكرار مرة ومرة لا أكثر في العدد إلا مرتبطة بالآلف والنون، أى أن أصل ما ظهر هو المادة «ثنى» لا أكثر في اللغة كلها. ولو كانت المادة اللغوية هي التي تملك التعبير عن تكرار الوحدة العددية مرة ومرة لا أكثر في العربية لما احتاجت إلى الارتباط بالآلف والنون .

(ج) إن لفظ العدد « اثنان » يغير الفاظ سائر الأعداد الثمانية التي تليه في صيغها الصرفية الست في كونه يدل على جمعية التكرار بالصيغة الصرفية ، وعلى كمية التكرار بالمادة اللغوية كما سيتضح ذلك في الصفحات التالية .

(د) إن « اثنان » يتخذ منهاجا قياسيا في التشنية مشبها بذلك كل مثنى آخر، في حين لا يتخذ سائر ما يليه من الأعداد منهاجا قياسيا ما ؛ وذلك ناتج عن أن مرتبة التشنية مرتبة واحدة في حين أن مرتبة الجمعية تختلف حسب الكمية ؛ فلكل كمية سماع خاص بها .

وابتداء من العدد « اثنين » ينشطر عالم الأعداد شطرين متميزين ، هما الأعداد الفردية أو الوترية ؛ وهي الأعداد التي لا يمكن شطرها إلى شطرين متماثلين بوحدة واحدة . بل لا بد لإحدهما أن يزيد على الآخر بوحدة عددية ، وأن يقل صاحبه عنه بوحدة عددية مماثلة والأعداد الزوجية أو الشفعية ، وهي الأعداد التي يمكن شطرها إلى نصفين متماثلين الكمية .

قبل البدء بتدريس الأعداد التي تزيد على « اثنين » يجب القول أن هذه الأعداد تدخل الدراسة في مرحلة جديدة هي مرحلة الجمع إذ تؤثر العربية العدد «واحد» بالإنفراد ، والعدد « اثنين » بالتشنية ، أما العدد بعد الاثنين فيتظم كله في سلك الجمع .

٣- (٤٦) مما يلفت النظر في الأعداد الثمانية المبدوءة ، بـ «ثلاثة» والمنتوية بـ «عشرة» أنها لم تأت على وزن واحد، بل جاءت على ستة أوزان ، كما مر بنا قبل في هذه الدراسة ، ولم تأت من مادة لغوية واحدة بل من ثمانى مواد مختلفة ، فقد اعتمد كل منها فى تأدية معناه على عمادين اثنين ؛ صيغة تدل على الجمعية ولا تحدد مقدارها بل تشير إلى تكرار المادة أكثر من مرة ومرة ، ومادة لغوية تشير إلى كمية هذا التكرار . فلا تنتظم هذه الأعداد الثمانية كما هو واضح صيغة صرفية واحدة تتعدد موادها اللغوية (٤٧) ، ولا مادة لغوية واحدة تتعدد صيغها الصرفية (٤٨) .

لقد سبق لنا القول أن العريضة لم تؤثر السلم العددي الأول بأوزان بدع لا يشركه فيها غيره، وقد ثبت لنا ذلك بالنسبة للعددين «واحد» و «اثنان»، وسنبحث ذلك بعد قليل بالنسبة للأعداد الأخرى من هذا السلم، وقد سبق لنا القول أن الأعداد الجمعية اكتسبت دلالة الجمعية من أوزانها الصرفية، ودلالة الكمية من موادها اللغوية . . فما آية القولين يا ترى ؟

يهديان الاستقصاء إلى ما يأتى :

(١) صيغة «ثلاثة»: «قَعَالَة». وجاء عليها من الألفاظ: اثنان وخمسون لفظة من الصحيح (٤٩) ، واثنان وأربعون لفظة من المضاعف (٥٠) وسبع لفظات من المثال (٥١) ، وثلاث من اللفيف المفروق الواوى، وأربع من اللفيف المفروق البائي (٥٢) ، وست من الأجوف الواوى، وواحدة من الأجوف البائي (٥٣) ، فهذه خمس عشرة كلمة ومائة كلمة ، منها ثلاث دوال على الجمع هي : «الصحابة» :

(٤٦) لا تزال الدراسة تناول المناقشة الثانية ولذلك جاءت الفقرة متممة للفترين السامتين فى مناقشة العدد « واحد » والعدد « اثنين » .

(٤٧) لو كان هذا الاحتمال قائماً لكان ممكناً أن تختار اللغة أياً من الصيغ الست فلو اختارت صيغة « أفعله » لجاءت الألفاظ « الثلاثة » و « أربعة » و « خمسة » و « ستة » و « سبعة » و « ثمانية » و « تسعة » و « عشرة » لتدل على ما يرمز إليه بالأرقام ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ وليقس ما لم يقل من الأوزان والصيغ الخمس الأخرى .

(٤٨) لو كان هذا الاحتمال قائماً لكان ممكناً أن تختار اللغة أياً من المواد اللغوية الثمانى ، فلو اختارت مادة «خمس» مثلاً لوجدنا الألفاظ «خمس» و «خمسة» و «خمسة» و «خمسة» و «خمسة» و «خمسة» و «خمسة» و «خمسة» لتدل على ما يرمز إليه بالأرقام ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ ويلبس فيها كما هو واضح عدداً بعددين وليقس ما لم يقل هى المواد «ثلاث» و «ربيع» و «سندس» و «مربع» و «سبع» و «ثمان» و «تسع» و «عشر» . .

(٤٩) ديوان الأدب ١/ ٣٨٤ . (٥٠) السابق : ٦٧/٢ - ٦٩ . (٥١) السابق : ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ .

(٥٢) السابق : ٣٦٩ . (٥٣) السابق : ١/ ٣٨٤ .

وهي في الأصل مصدر ^(٥٤) ، و « الجماعة » ^(٥٥) ، و « الزرافة » : الجماعة من الناس ، ولا جمع فيها ذا مفرد إلا « الصحابة » ؛ إذ هي جمع « صاحب » . ولم يجمع « فاعل » على « فعالة » إلا هذا ^(٥٦) .

ب) صيغة « أربعة » : « أفعلة » وليست « فَعْلَلَة » بدليل سقوط الهمزة في مشتقاتها كلها ^(٥٧) ، ولو كانت أصلية ما سقطت ، ولكانت عندئذ رباعية . وجاء عليها من الألفاظ في اللغة تسع ، منها لفظتان دالتان على الجمع هما « الأَرْقَلَّة » : الجماعة من الناس ، ومثلها معنى « الأَجْفَلَّة » ^(٥٨) ولعلهما واحد . ولا الجمع فيها .

ج) صيغة « خَمْسَة » و « سَبْعَة » : « فَعْلَة » ، وجاء عليها خمس وثلاثون لفظة ومائتا لفظة من الصحيح ^(٥٩) ، وإحدى وسبعون لفظة من المضاعف ^(٦٠) ، وثلاث وثلاثون لفظة من المثال الواو ، ولفظة واحدة من المضاعف الواو ، ولفظتان من اللفيف ، ولفظة واحدة من المثال اليائي ^(٦١) ، وثلاث وثلاثون لفظة من الأجوف الواو ^(٦٢) ، وإحدى وثلاثون لفظة من الأجوف اليائي ^(٦٣) ، فمجموع ما جاء عليها خمس وثلاثون لفظة وثلاث مائة لفظة ، منها أربع عشرة دالة على الجمع هي :

الحَبْلَة : الخيل تجتمع للسابق من كل أوبٍ ولا تخرج من موضع واحد .

الفَقْعَة : جمع « فقع » وهو ضرب من الكمأة وهي من النوادر .

الرَّعْلَة : القطعة من الخيل .

الجَمَلَة : يقال : « أخذه بجملته » إذا أخذه أجمع .

الهَجْمَة : الخمسون من الإبل إلى ما زادت ، وقال الأصمعي : « هي المائة » .

الجَبْهَة : الخيل .

النَدَهَة : الكثرة من المال ^(٦٤) .

(٥٤) السابق : ٣٨٥ . (٥٥) السابق : ١ / ٣٨٥ . (٥٦) اللسان « صبح » .

(٥٧) اللسان « ربع » . (٥٨) ديوان الأدب ١ / ٢٧٢ ، واللسان « زفل » و « جفل » .

(٦٠) السابق : ٣ / ١٢ - ١٧ .

(٥٩) ديوان الأدب ١ / ١٣٤ - ١٤٧ .

(٦١) السابق : ٢١١ و ٢١٢ .

(٦٢) السابق ٣٠٧ - ٣١٠ واللسان « عيل » .

(٦٣) ديوان الأدب ١ / ٣١٠ - ٣١٢ .

(٦٤) ديوان الأدب ٣ / ١٢ - ١٨ .

الكِبَّةُ : الجماعة من الناس .

النَّخَّةُ : الرقيق ، أو البقر العوامل .

الصَّرَّةُ : الجماعة .

الجَقَّةُ : جماعة القوم .

الصَّفَّةُ : جماعة الناس .

الثَّلَّةُ : جماعة الغنم .

الجَمَّةُ : جماعة يسألون الدية^(٦٥) .

ولا جمع فيها كما هو واضح إلا لفظة واحدة هي « الفقة » : جمع فق وهو ضرب من الكماء وهي من النادر ، ويكفيها تعليق الفارابي هذا .

ويجب القول إن العربية صاغت المصادر الدالة على المرة من الثلاثي على هذا الوزن وصاغت عليه أيضا بعض ما شذّ من المصادر الدالة على الهيئة^(٦٦) .

(د) صيغة : « سَتَّة » و « تَسعة » : « فَعْلَة » : وجاء عليها اثنتا عشرة لفظة ومائة لفظة من الصحيح^(٦٧) ، وست وستون من المضاعف^(٦٨) ، وثلاث لفظات من المثال^(٦٩) ، وخمسون لفظة من الأجوف^(٧٠) ، وثلاث وستون لفظة من الناقص الواوي واليائي^(٧١) . فمجموع ذلك أربع وتسعون لفظة ومائتا لفظة ، منها إحدى وعشرون لفظة دالة على الجمع هي :

الرَّثْدَةُ : الجماعة من الناس يقيمون ولا يظعنون

اللِبْدَةُ : مثل الرثدة^(٧٢) .

عِترَةُ الرجل : رهطه الأدنى^(٧٣) .

هم قوم شِجَمَةٍ : أي شجيمان ونظيره غلِمة وغلِمان^(٧٤) .

العِدْفَةُ : من الرجال ما بين العشرة إلى الخمسين .

(٦٥) السابق : ١ - ١٣٤ - ١٤٧

(٦٦) شذا العرف : ٧٦ . (٦٧) ديوان الأدب : ٣ / ١٢ - ١٧ .

(٦٨) السابق : ٣٥ / ٣٩ . (٦٩) السابق : ٢١٣ و ٢١٤ .

(٧٠) ديوان الأدب : ٣ / ٣٢٧ - ٣٣٠ . (٧١) ديوان الأدب : ١ / ١٩٧ .

(٧٢) ديوان الأدب : ١ / ١٩٨ . (٧٣) الصحاح مواد باب الواو واليائي .

(٧٤) ديوان الأدب : ١ / ١٩٨ .

الحِرْقَةُ : الجماعة من الناس وهى الحِرْقَةُ .

الفِرْقَة : واحدة الفِرَق من الناس .

السِفْلَةُ : نقيض العِلِيَّة .

الغِرْزَلَة : جمع غِرْزَال (٧٥) .

الحِرْمَةُ : الذين يجترمون النخيل ، أى : يصرمونه .

الحِرْزَة : من الإبل نحو الصِرْمَة .

الصِرْمَة : من الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين .

الغِلْمَة : جمع غلام .

ضِبْنَةُ الرجل : عياله (٧٦) .

العِدَّة : الفرقة (٧٧) .

الجِلَّة : جمع جليل مثل صبيّ .

حَلَّة : قوم حلة : أى حلول (٧٨) .

جيرة : جمع جار .

شِبْعَةُ الرجل : أتباعه وانصاره (٧٩) .

إِخْوَة وأخوة : جمع « أخ » (٨٠) .

حِشْوَة : حِشْوَة البطن وحِشْوَتِه : أمتعاه ، وفلان من حِشْوَة بنى فلان ، أى :
من ردّآلهم .

الخِصِيَّة : جمع خِصِيّ وكذلك الخِصِيَّان .

الصِبيَّة : جمع صبيّ وكذلك الصِبيَّان .

(٧٧) السابق : ٣ / ٣٦ .

(٧٦) ديوان الأدب : ٢٠١ .

(٧٥) السابق : ١٩٩ .

(٧٩) السابق : ٣٢٨ .

(٧٨) السابق : ٣٨ .

(٨٠) من هذه المفردة إلى نهاية السرد مستفاد من الصحاح للجوهري فى موادها .

العلية : فلان من علية الناس ، وهو جمع رجل على ، أى : شريف رفيع .

الفتية : جمع فتى وهو السخى الكريم . . . وكذلك فتیان وفتوّ .

النِسوة والنُسوة والنساء والنسوان : جمع امرأة من غير لفظها .

ومن هذه الألفاظ كما هو واضح جاءت كل من « الشجعة » و « السفلة » و « الغزلة » و « الغلمة » و « الحلة » و « الجيرة » و « الأخوة » و « الخصية » و « العلية » و « الفتية » و « النسوة » جموعاً .

ويجب القول هنا أيضاً إن العربية صاغت المصادر الدالة على الهيئة من الثلاثي على هذا الوزن ، وصاغت عليه أيضاً بعض ما شذّ من المصادر الدالة على المرة ^(٨١) .

هـ) صيغة « ثمانية » : « فعالية » لأن مادتها « ث م ن » وجاء عليها أربع عشرة لفظة ^(٨٢) منها لفظة واحدة دالة على الجمع هي « زبانية » ، وهى جمع قيل واحدة « زبني » ، وقيل « زبنيّة » ، وقيل « زباني » ، و « الزبانية » : الشرط ^(٨٣) . ومما يجدر ذكره أن أوزان الصيغة الثالثة المتصرفة من صيغ متهي الجموع - وهى الجمع الذى يمتاز عن مفرد بالـ ف زائدة وبـ عدا ثلاثة أحرف أوسطها متحرك وثالثها هاء التانيث - تأتى على تناغم إيقاعى مع صيغة « فعالية » ؛ لأنها مثلها فى كون الحرفين الأولين مفتوحين ، والثالث ألفاً ، والرابع مكسوراً ، والخامس مفتوحاً ، والسادس هاء تانيث ، وهذه الوزانات جموع كلها ، وتشيع هذه الأوزان فى اللغة المعاصرة فى أسماء القبائل والعشائر والأسر ؛ ويمكن تقصى ذلك بنظرة سريعة فى معجم القبائل العربية ^(٨٤) .

و) صيغة « عشرة » : « فعلة » ، وجاء عليها خمس وثمانون لفظة ومائة لفظة من الصحيح ^(٨٥) وثلاث لفظات من المضاعف ^(٨٦) ، وخمس وستون لفظة من الأجوف ^(٨٧) ، ولفظة واحدة من الأجوف الصحيح الواو ^(٨٨) أما الناقص فتأتى منه اللفظة وقد أبدلت لامها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيختلف جرسها وأن اتفق صرفها

(٨٢) ديوان الأدب ١ / ٤٧٣ - ٤٧٤

(٨١) شذ العرف : ٧٦ .

(٨٣) السابق : ٤٧٤ .

(٨٤) معجم القبائل العربية .

(٨٥) ديوان الأدب : ١ / ٢٣٤ - ٢٤٣

(٨٦) السابق : ٣ / ٤٥ .

(٨٨) السابق : ٣٤٤ .

(٨٧) السابق : ٣٣٩ - ٣٤٢ .

لذلك لا نرى إلى ذكرها وعدّها سيّلا ، فمجموع الألفاظ إذن هو أربع وخمسون لفظة ومائتا لفظة ، جاء منها ثمان دوال على الجمع هي :

الحَرْجَة : الجماعة من الإبل .

الحَفْدَة : الأعوان والخدم ^(٨٩) .

بنو فلان « هَدَرَة » ، أى : ساقطون ليسوا بشيء ^(٩٠) .

قوم « شَجَعَة » ، أى : شُجعاء ^(٩١) .

يقال هم « طَبَقَة » من الناس ^(٩٢) .

« الدَكَلَة » هم الذين لا يجيبون السلطان من عزّهم ^(٩٣)

« البرة » جمع بارّ ^(٩٤) .

« العَوْرَة » من الأعور ^(٩٥) .

وهذه الصيغة « فَعْلَة » مقيسة جمعاً فى « فاعل » صفة للمذكر العاقل مما كان صحيح اللام نحو « فاسق - فسقة » و « خائن - خونة » ^(٩٦) . فالجمع الذى له مفرد من هذه الصيغة كثير جدا . ومنه على سبيل المثال ما جاء فى القرآن الكريم من قوله تعالى : « بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ » ^(٩٧) و « أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرَةُ الْفَجَرَةُ » ^(٩٨) أما لفظة « خَزَنَة » فقد وردت فى القرآن الكريم أربع مرات كانت فى أحدها مفردة وفى الآخرى مضافة ^(٩٩) .

بعد هذا الاستعراض لبصيغ الأعداد يمكن القول أن الألفاظ من « ثلاثة » إلى « عشرة » هى ليست جموعاً بل أسماء جموع . وإذا كنا قد وجدنا فى عدد مما شابهته من الألفاظ وزناً ألفاظاً هى جموع قياسية أو سماعية لها مفردات من لفظها ، فإننا لا نعرف لأى من هذه الألفاظ مفردات من لفظه .

(٨٩) ديوان الأدب : ١ / ٢٣٥ . (٩٠) السابق : ٢٣٧ . (٩١) السابق : ٢٣٨ .
(٩٢) السابق : ٢٤٠ . (٩٣) السابق : ٢٤١ .
(٩٤) السابق : ٤٥ / ٣ . (٩٥) السابق : ٢٤٤ .
(٩٦) آية الصرف : ٣٠٤ . (٩٧) عيسى : ١٦، ١٥ / ٨٠ .
(٩٨) عيسى : ٤٢ . (٩٩) انظر : المعجم المفهرس « خزنة » .

ما يشير هذا السلم من المناقشات أن تتبع أصول ألفاظه يظهر لنا أنها لم تتجاوز الثلاثي قط . ولم تقل عنه إلى الثاني إلا في « اثنان » . فبالرغم من أن اللغويين يرون أنها من « ثني » لا يمكن الاطمئنان إلى ما يرون . لو كان أصلها كذلك لا يمكن أن يقال فيها « ثنيان » لا أن يتحول لثنائيات الواضحة ل يتم تساوقها مع الذوق اللغوي العربي في ميله إلى الثلاثية شأنها في ذلك شأن أخواتها الساميات ، فتضاف إليها الهمزة الموصولة في أولها في العربية كما تم ذلك لمادة « أخ » أو « دم » أو « أب » أو يضاف إليها حرف المد في آخرها في الساميات فالنظر في الجدول العددي السامي يظهر الألف في آخر أصل مادة المشى في الآشورية البابلية وفي العربية وفي لغة جنوب الجزيرة والحبشة .

ولو كانت « اثنان » ثلاثي لما وجدت لفظة « ثنتان » من غير همزة مع لفظة « اثنان » بالهمزة .

ولعل في ورود هاتين الصيغتين للمثنى المؤنث دليلا على الأصل الثنائي للكلمة فاستقراء أساليب التأنيث القياسية في العربية يظهر لنا أن لها منهجا يكاد يكون هو الغالب في التأنيث فيما يمكن صوغه فيما يأتي :

١- إذا كان المؤنث على وزن المذكر من غير ما تغير في بنائه اللفظي بته على الفتح ، وألحقته هاء لتحافظ على نطق الفتح وسمتها هاء التأنيث ، فإذا اتصلت المؤنثة بهذا الأسلوب بما بعدها حولت الهاء تاء ^(١٠٠) ولهذا يأتي مؤنث « مرء » « امرأة » ومؤنث « طالب » « طالبة » .

٢- إذا تغير بناء المؤنث عن بناء المذكر فنقص عنه ، أنهت العربية المؤنث بفتحة متوسطة الطول سمتها ألفا مقصورة كما في « غضبان » « غضبي » و « حيران » « حيري » .

٣- إذا تغير بناء المؤنث عن بناء المذكر بنقص في بعضه واختلاف في حركاته أنهت العربية المؤنث بفتحة طويلة تقف بعدها على حرف صحيح هي الهمزة كما في « أبيض » و « بيضاء » و « أسمر » « سمراء » فقد نقصت الهمزة في أول المذكر وفتحت الفاء الساكنة وأسكنت العين المفتوحة ^(١٠١) .

(١٠٠) ذاب كثير من الدارسين على تسمية هذه الهاء تاء وفي الصحيح إنها ليست كذلك بل هي هاء كما رأى كبار علماء العربية كالخليل بن أحمد وسيبويه والآنخس والفراء والكسائي والمبرد وغيرهم .

(١٠١) بالرغم من إشارات اللغويين والعرفيين سابقا إلى علامات التأنيث المذكورة ، لم يحاولوا استنتاج العلاقات الصرفية الإلحاقية بنوع الفتح لصياغة المذكر والمؤنث ، والمحاولة هذه في هذا البحث هي المحاولة الأولى في هذا الصدد .

فالفتح إذن هو الألف المقصورة بالتأنيث والألف عليه في المقيس من العربية ، ويجد المتبع ظلالات واضحة لهذا الذوق في غير العربية ، ففي الإسبانية للذكر ، « دون » وللمؤنث « دونا » ، وكذلك « مانيول » و « مانيولا » ، « ودوق » و « دوقا » وفي الإيطالية « سينيور » و « سينيوريتا » ويجد المتبع أيضا كثيرا من الأسماء في غير هذه اللغات تنتهى بالألف إذا كانت للمؤنث ولعل في هذا ما يؤيد أن الفتح هو المستحب في الإنث .

بعد هذا العرض يمكن القول أن أصل « ثنتان » هو « ثنيان » ، مثنى لـ « ثنه » التي هي مؤنث « ثن » وذهب توالي الحركات وكثرة الاستعمال بفتحة النون في « ثنتان » وأن العربية دارت هذه الثانية وصبت لها في الأصل « ثن » فأضافت إليه حرف الياء فنقلته إلى الثلاثة .

ثالثا : التذكير والتأنيث :

ما تجدر مناقشته في دراسة هذا السلم ما يظهر بوضوح من اختتام ألفاظه من « ثلاثة » إلى « عشرة » بهاء مفتوح ما قبلها ، وتلك هي هاء التأنيث . فلماذا جاء التأنيث هنا لهذه الألفاظ يا ترى ؟ حاول من قبل غير واحد من رجال اللغة ودارسيها التعليل لهذا ، ولكنهم لم يعللوا له في الأعداد الممحوضة للعد المجردة له ، بل عللوا له فيها متصلة بالمعدود ، وقد جمع أقوالهم أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري في كتاب المذكر والمؤنث فقال : فإن قال قائل : « لم صارت الهاء تثبت في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة ، ولا تدخل في عدد المؤنث من الثلاث إلى العشرة » ؟ قيل له : « في هذا ثلاثة أقوال : « قال الفراء ومن قال بقوله : « تثبت في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة ، ولم تثبت في عدد المؤنث من الثلاث إلى العشر ، لأن العدد مبني على الجمع ، فلما كانوا يشبّهون الهاء في جمع المذكر فيقولون : « صبي » و « صبية » ، و « غلام » و « غلّمة » ، و « رغيف » و « أرغفة » ، و « قرد » و « قردة » ، و « حجر » و « حجارة » ، أثبتوها في عدده لأن العدد مبني على الجمع ، ولما كانوا لا يدخلون الهاء في جمع المؤنث فيقولون « ركة » و « ركب » و « قردة » و « قرد » لم يدخلوها في عدد المؤنث ، لأن العدد مبني على الجمع ، ولم يحك في الإعرال لهذا عن الخليل ويونس وسيبويه والآخر وغيرهم من شيوخ البصريين شيء ، وقال أبو حاتم السجستاني : «

إنما ادخلوا الهاء فى عدد المذكر ولم يدخلوها فى عدد المؤنث لأن المؤنث أثقل من المذكر ، وأكثر المؤنث فيه هاء التأنيث ، فجعلوا جمع المؤنث بلا هاء ليكون أخف له ، لأن الهاء لزمت الواحدة وذلك ثقل ، فكروهوا أن يمكنوا ذلك الشقل ، حتى يتقل من الواحد إلى الجماعة ، ففروا من ذلك فحذفوا الهاء من الجمع ليعتدل الجمع ، فيكون ثقیل مع خفيف وأما المذكر فخفيف فأدخلوا الهاء فى جمعه ، فقالوا : ثلاثة ، ليكون خفيف مع ثقیل ، فيعتدل وكروهوا أن يجمعوا بين الثقيلين فجعلوا ثقیلا مع خفيف وخفيفا مع ثقیل قلت (والكلام لأبى بكر الأنبارى) : ثم نقض أبو حاتم هذا القول على نفسه بأن قال : الثلاث إلى العشر مؤنث على كل حال ، إلا أنه مؤنث لا علامة للتأنيث فيه ، فهو أخف لفظا مما فيه حروف التأنيث ، فهذا تناقض ، لأنه زعم أنهم لم يدخلوا الهاء فى عدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقیل ، فأرادوا أن يكون خفيف مع ثقیل ، وادخلوا الهاء فى عدد المذكر لأنه خفيف ، فأرادوا أن يكون ثقیل مع خفيف ، فدل هذا الكلام على أن عدد المذكر مؤنث ، وعدد المؤنث مذكر (١٠٢) .

ثم ساق الأنبارى رأى المبرد محمد بن يزيد فيهما تلا ، فلم يكن فيه تعليل التأنيث عدد المذكر وتذكير عدد المؤنث ، بل عد الأمر قاعدة ناقش ما شذ عنها (١٠٣) .

أما رأى السجستاني فقد كفانا الأنبارى رده عليه ، وأما رأى الفراء فى أن العدد مبنى على الجمع فى لفظه بورود صيغ من الجمع بالهاء للمذكر وصيغ بغير الهاء للمؤنث فمردود عليه بأن ما أورده من صيغ الجمع ليست أولى بالقياس عليها من غيرها من الصيغ التى لا هاء فيها ، فجمع صبي «أصب» و «صبيان» و «صبوان» وجمع «غلام» : «غلمان» وجمع «رغيف» «رغف» و «رغفان» «تراغيف» وجمع «قرد» «قروود» و «أقرد» و «قرد» وجمع «حجر» : «أحجار» و «أحجر» و «حجر» (١٠٤) . فلماذا تركت العرب هذه الجموع كلها ولم تبين العدد للمذكر إلا على ذى هاء التأنيث ؟

وجمع «ركبة» : «ركبات» ، وجمع «قردة» : «قردات» (١٠٥) مما تلحقه علامة التأنيث ، فلماذا تركت العرب هذه الجموع ، ولم تبين العدد للمؤنث إلا على الجمع الخالى من علامة التأنيث هاء كانت أم غير هاء ؟

(١٠٣) كتاب المذكر والمؤنث ٢٢٨ وما بعدها .

(١٠٥) لسان العرب مواد هذه الألفاظ .

(١٠٢) كتاب المذكر والمؤنث ص ٦٢٥ .

(١٠٤) لسان العرب مواد هذه الألفاظ .

إن الفصل في هذا يمكن أن يقوم كما يأتي : لقد سبق القول إن ألفاظ الأعداد لم تكن تستعمل في مبدأ استعمالها مجردة ، بل مرتبطة بالمعدود . وإذا كانت معدوداتها كلها جموعاً مضافة إليها الأعداد أنفسها ، عوملت من حيث التانيث والتذكير معاملة ما يسبق المجموع أو يلحق به من أسبابه ، لأن الألفاظ التي تدل على الجمع تعامل معاملة المؤنث إلا إذا كان على صيغة الجمع بالواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا إذ يجب في أسبابها التذكير لتأولها بالجمع^(١٠٦) . ولكن الناظر في كتب العربية يجد ميلها إلى التانيث واضحا قويا ، ويظهر ذلك في كتاب الله العزيز كثيرا ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾^(١٠٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى ﴾^(١٠٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَأْتِي قُلُوبُهُمْ ﴾^(١٠٩) ، وقوله تعالى : ﴿ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ﴾^(١١٠) ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمْ ﴾^(١١١) ، وقوله تعالى : ﴿ تَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾^(١١٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَخَذُّ أَرْبَعَةٍ مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ لِيَكُ ثَمَّ أَجْعَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾^(١١٣) وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَزَّؤُهُمْ أَزًّا ﴾^(١١٤) ، وقوله تعالى : ﴿ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾^(١١٥) ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ بِهَذَا ﴾^(١١٦) . وقد وردت لفظة « قالت » في إحدى عشرة مرة في القرآن الكريم مسندة إلى جمع مذكر . لقد تحملت أسباب الجموع كما رأينا علامة التانيث ولم تتحملها هي .

وهكذا تتحمل هذه الكلمات علامة التانيث مع جموع المذكر لتشير إلى لمع هذه الصفة الغالبة من صفات الجمع عند العرب ، وهكذا أيضا ارتبطت الأعداد بهاء التانيث عندما كانت سببا من أسباب جمع المذكر فارتبطت هاء التانيث بتذكير المعدود حتى عندما يكون المعدود مما يجمع بالواو والنون والياء والنون . وعندما جرّدت هذه الأعداد من المعدود واستعملت محووضة للعد لا غير حملت معها هذه الهاء .

(١٠٦) شرح ابن عقيل على آية ابن مالك ٤٠٣ / ١ .

(١٠٧) الحجرات ٤٩ / ١٤ .

(١٠٨) التوبة ٩ / ٣٠ .

(١٠٩) التوبة : ٨ .

(١١٠) غافر : ٤٠ / ٥٠ .

(١١١) البقرة : ٢ / ٢٦٠ .

(١١٢) الطور : ٥٢ / ٣٣ .

(١١٣) الأنعام ٦ / ١٥٨ ، والنحل ١٦ / ٣٣ .

(١١٤) مريم ١٩ / ٨٣ .

أما تذكيرها مع المؤنث كما سيمر بنا ذلك فليس غريبا في العربية فإذا كان تأنيثها مع المذكرات المجموعة بسببه لمح التأنيث في الجموع المذكرة تلك ، فإن وضوح صفة التأنيث في الجمع يغنى الأعداد عن تحمل علامة الصفة ، وليست الأعداد بدعا في تحملها الصفة عن معدوداتها في العربية ، إذ فيها أيضا صفات تحمل عن موصوفاتها علامة التأنيث إن لم يكن في الجملة دليل على التأنيث . وهذه الصفات هي التي جاءت على وزن « فَعِيل » بمعنى المفعول ، و « فَعُول » ، و « مِفْعَال » ، « مِفْعَل » ، إذ هي صفات يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فإذا جاء في الجملة دليل على التأنيث لم تؤنث الصفة فتقول مثلا « زينب امرأة حبيب » ، أما إذا قلت « مررت بحبيب » ^(١١٧) فإن المعنى ينصرف إلى المذكر لا غير ، فإذا كنت تعني المؤنث قلت « مررت بحبيبة » وفي العربية صفات لا تحتاج إلى التأنيث لاقتصار الوصف بها على المؤنث ، وقد مرّ بنا في درسنا للعدد « واحد » ذكر جماعة منها .

ومهما يكن من أمر فإن العربية في سلوكها مع العدد في التأنيث والتذكير ليست بدعا في الساميات فإن العربية والسريانية تسلك ذلك أيضا ^(١١٨) .

ما تجدر مناقشته في أمر هذه الأعداد في هذا السلم هو أنها تتسم بسمة تخالف فيها ما تعارف عليه علماء العربية بعامة في أمر الكلمات المجردة ، فالناظر في كتب العربية يجد أن الأسماء ترد فيها غالبا مفردة ، مذكّرة ، مرفوعة ، محلاة بأداة التعريف ، ولعل هذا يتضح في السمجمات أكثر منه في غيرها ، إنَّ النظر في هذه الألفاظ يؤدي إلى أنها :

١- أسماء جموع لا مفرد لها من لفظها ليؤثر فيها، بل هي مفردة بما أنها أسماء جموع ، وأما « واحد » فمفرد وأما « اثنان » فاسم على حياله وهو بذلك مفرد أيضا .

٢- ذات صيغ في التأنيث والتذكير ثابتة مترنة ، فلا يصح عليها ما يصح على سواها ليُذكر لمؤنثها مذكر

٣- مرفوعة الألفاظ في الدرج ، موقوفة في غير الدرج ، ولقد قرن أصحاب معاني

(١١٨) تاريخ اللغات السامية ٣٦٢ .

(١١٧) شذا المرف : ٩١ - ٩٢ .

القرآن ومعربوه ومفسروه حروف أوائل السور وحروف المعجم أيضا بالأعداد من حيث الوقف . وأقدم من فعل ذلك منهم أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة إذ قال : إن العرب تقول في حروف المعجم كلها بالوقف إذا لم يدخلوا حروف العطف ، فيقولون « ألف باء تاء ثاء » ويقولون : « ألف وباء وتاء وثاء » وكذلك العدد عندهم ما لم يدخلوا حروف العطف ، فيقولون « واحد » « اثنان » « ثلاثة » . ويدل ذلك على أنه ليس بمدرج قطع ألف « اثنان » وهى من الوصل ، فلو كان وصلها بالذى قبلها لذهبت ، ولكن هذا من العدد ، والعدد والحروف كل واحد منها شيء مفصول على حiale^(١١٩) وقد قال الزجاج مثل ذلك^(١٢٠) ، والزمخشري أيضا وأبو حيان الأندلسي^(١٢١) .

النظر فى هذا يؤدى بنا إلى القول بأن الإعراب يدخل الكلمة المتصلة بسواها أى اتصال مهما دنا وقل ، فإذا لم يظهر ذلك الاتصال عدم الإعراب ، ألا ترى أن الدرج بالعطف اظهر الإعراب ، فى كلام العرب ، وأن القطع والوقف اخفاء .

٤- مجردة من أداة التعريف ، ويمكن التأول لذلك بما يلى :

(أ) إن الكلمة فى المعجم العربى وسواه من كتب العربية إنما توضع فى سياق يبنى عليها فيه سواها فتكون مسند إليها ، فهى بذلك مبتدأة فى أغلب أحوالها ، وتعريف المبتدأ هو الأصل ورفعه كذلك ، وليست الأعداد كذلك .

(ب) إنها كانت من قبل فى أغلب أحوالها مضافة إلى معدوداتها مما يمنح اقترانها بحرف التعريف ولزمتها ذلك حين جردت من المعدود وجعلت للعد .

(ج) إنها فى التجريد أسماء لمعانيها فلا حاجة بها إلى أداة التعريف .

(١١٩) معانى القرآن للأخفش ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(١٢٠) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢١ .

(١٢١) الكشف للزمخشري ج ١ ص ٢٠ . وانظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ج ١ ص ٣٢ .

د) لا يصدق عليها أى نوع من أنواع أداة التعريف « ال » فهي معها لا للعدد ولا لاستغراق الجنس ولا لتعريف الحقيقة (١٢٢) .

نتائج البحث :

- ١- إن العربية لم تؤثر السلم العدديّ بأوزان محددة لا يشركها فيها غيرها .
- ٢- جاء لفظ واحد على وزن فاعل ، وليس له تشية .
- ٣- من العدد اثنين ينشطر عالم الأعداد شطرين متمايزين ، هما الأعداد الفردية أو الوترية ، وهى الأعداد التى لا يمكن شطرها إلى شطرين متماثلين بوحداث تامة .
- ٤- العدد بعد الاثنين ينتظم كله فى سلك الجمع .
- ٥- الأعداد الثمانية المبسووة بثلاثة والمنتبهة بعشرة لم تأت على وزن واحد ، بل جاءت على ستة أوزان .
- ٦- صيغة ثلاثة : فعالة وهى صيغة عربية جاء عليها من الألفاظ : اثنتان وخمسون لفظة من الصحيح ، واثنتان وأربعون لفظة من المضاعف ، وسبع لفظات من المثال ، وثلاث من اللفيف المفروق الواوى وأربع من اللفيف المفروق اليائى .
- ٧- صيغة أربعة : أفعلة صيغة عربية جاء عليها من الألفاظ فى اللغة تسع منها لفظتان دالتان على الجمع .
- ٨- صيغة خمسة ، وسبعة فعلة ، صيغة عربية وجاء عليها خمس وثلاثون لفظة ومائتا لفظة من الصحيح ، وإحدى وسبعون لفظة من المضاعف وثلاث وثلاثون لفظة من المثال الواوى، ولفظة واحدة من المثال اليائى ، وثلاث وثلاثون لفظة من الأجوف الواوى وإحدى وثلاثون لفظة من الأجوف اليائى ، فمجموع ما جاء عليها خمس وإحدى وثلاثون لفظة من الأجوف اليائى ، مجموع ما جاء عليها خمس وثلاثون لفظة وثلاث مائة لفظة منها أربع عشر دالة على الجمع .
- ٩- العربية صاغت المصادر الدالة على المرة من الثلاثى على وزن فعلة وصاغت

(١٢٢) شرح ابن عقيل لآلفية بن مالك ج١ ص ١٥٤

عليه أيضا بعض ما شذ من المصادر الدالة على الهيئة .

١٠- صيغة « ستة » و « تسعة » : فعلة صيغة عربية جاء عليها أربع وتسعون لفظة ومائتا لفظة ، منها إحدى وعشرون لفظة دالة على الجمع .

١١- صيغة : ثمانية : فعالية لأن مادتها « ث م ن » وبهذا الوزن وردت في المعاجم العربية جاء عليها أربع عشرة لفظة منها لفظة واحدة دالة على الجمع .

١٢- صيغة عشرة : ؛ فعلة ، وجاء عليها خمس وثمانون لفظة ومائة لفظة من الصحيح ، وثلاث لفظات من المضاعف ، وخمس وستون لفظة من الأجوف فمجموع الألفاظ إذن أربع وخمسون لفظة ومائتا لفظة ، جاء منها ثمان دوال على الجمع .

١٣- أن الألفاظ من « ثلاثة » إلى « عشرة » ليست جموعاً بل أسماء جموع .

١٤- الألفاظ من ثلاثة إلى عشرة ، تنتهى بهاء مفتوح ما قبلها ، وتلك هى هاء التانيث .

المصادر والمراجع :

- ١- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) .
- معانى القرآن - تحقيق فائز محمد الحمد الشركة الكويتية، الكويت ، ١٩٨١ م .
- ٢- الاشيلي ، ابن عصفور أبو الحسن على .
- المتع فى التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوه طبعة (٣) دمشق ١٩٧٨ م .
- ٣- الاشمونى ، أبو الحسن على نور الدين .
- شرح الأشمونى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط ٣ مطبعة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٤- الأنبارى ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ) .
- المذكر والمؤث ، تحقيق طارق عبد عون الجنايى - وزارة الأوقاف / بغداد ١٩٧٨ م .
- ٥- الأندلسى ، أبو حيان محمد بن يوسف ت ٧٥٤ هـ .
- تفسير البحر المحيط ، مطبعة السعادة / القاهرة ١٩٨٦ م .
- ٦- الجوهري ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد .
- الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار / بيروت دار العلم للملايين ١٩٧٩ م .
- ٧- الحديثى ، خديجة .
- أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ، مكتبة النهضة / بغداد ١٩٦٥ م .
- ٨- ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١ هـ)
- جمهرة اللغة ، طبعة جديدة بالأوفست مؤسسة الحلبي / بالقاهرة .
- ٩- الرازى ، محمد بن أبى بكر بن عبد القادر ت (بعد ٦٩١) .
- مختار الصحاح ، (مصطفى الحلبي/ القاهرة ١٩٥٠ م) .

- ١٠- الرضى ، محمد بن الحسن الاسترياذي (ت ٦٨٦هـ) .
- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين مطبعة حجازى /
القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ١١- الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل (ت ٣١١ هـ)
معانى القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلى المكتبة المصرية / بيروت
١٩٧٣ م .
- ١٢- الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) .
الكشاف ، مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١٣- سيويه ، أبو بشر عمر بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) .
الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة
١٩٧٧ م .
- ١٤- ابن سيده ، أبى الحسن على بن إسماعيل (ت ٤٥٨ هـ) .
المخصص ، المكتب التجارى للطباعة والنشر / بيروت .
- ١٥- السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (ت ٩١١ هـ) .
المزهر فى اللغة ، تحقيق جاد المولى وأبى الفضل إبراهيم / القاهرة .
- ١٦- ابن الشجرى ، أبو السعادات هبة الله بن على بن حمزة (ت ٥٤٢ هـ) .
الامالى الشجرية ، حيدر آباد الدكن ، دائرة المعارف العثمانية ت ١٣٤٩ هـ .
- ١٧- الصبان ، محمد بن على ١٢٠٦ هـ .
حاشية الصبان على شرح الأشموني ، عيسى البابى الحلبي / القاهرة .
- ١٨- عبيد عزة .
فن التجويد ، حمص - الشام ١٩٧٧ م .

- ١٩- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ) .
 شرح ابن عقيل لآلفية ابن مالك ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد / القاهرة
 ١٩٦٢ م .
- ٢٠- العكبرى ، أبى البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) .
 التبيان فى إعراب القرآن ، تحقيق محمد البجاوى ، مطبعة عيسى البابى الحلبي /
 القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٢١- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) .
 معانى القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، دار الكتب
 المصرية / القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٢٢- الفارابى ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠ هـ) .
 ديوان الأدب ، تحقيق أحمد مختار عمر / مجمع اللغة العربية / القاهرة ١٩٧٤ م .
- ٢٣- الفيروز آبادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) .
 القاموس المحيط ، ترتيب الطاهر أحمد الزاوى / الطبعة الثانية مطبعة الحلبي /
 القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢٤- الفيومى ، أحمد بن محمد المقرئ .
 المصباح المنير ، تحقيق مصطفى السقا/ المطبعة البابى الحلبي / القاهرة .
- ٢٥- كحالة عمر رضا .
 معجم قبائل العرب ، بيروت دار العلم للملايين ١٩٧٨ م .
- ٢٦- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) .
 الكامل فى اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر .
 القاهرة .

٢٧- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) .

لسان العرب ، بيروت دار لسان العرب .

٢٨- ولفنسون ، أبو ذؤيب .

تاريخ اللغات السامية ، دار القلم بيروت ١٩٨٠ م .

(فَعَال)

دراسة عند اللغويين العرب ومعجم

إعداد

د. مجدى إبراهيم يوسف

كلية الآداب - جامعة حلوان

حدود الدراسة :

موضوع هذه الدراسة: (فَعَال)، دراسة عند اللغويين العرب ومعجم، فقد ذكر اللغويون العرب كلمات كثيرة جاءت على (فَعَال)، مثل: بَدَادَ، وَحَدَّامَ، وَفَجَّارَ، وَقَطَّاطَ، وَقَطَّامَ، وَلَكَاعَ، وَنَزَّالَ، وغير ذلك .

لقد أورد الصغاني (ت ٦٥٠هـ) فى كتابه (ما بنته العرب على فَعَال) ^(١)، (١٣٧) كلمة جاءت على (فَعَال)، منها (١٢٠) كلمة مأخوذة من الفعل الثلاثى، و (٧) كلمات فقط من الرباعى . ثم استدرِك عليه السيوطى بعض الألفاظ، وذكرها فى كتابه المزهر فى علوم اللغة، فى مبحث تناول فيه (ذكر فَعَالِ المبنى على الكسر) ^(٢) .

كان سيبويه (ت ١٨٠هـ) قد تناول هذه الصيغة فى (باب من الفعل سُمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) ^(٣) وفى (باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث) ^(٤)، وتناولها المبرد (ت ٢٨٥هـ) فى (باب ما كان من الأسماء المعدولة على فَعَال) ^(٥)، وجاء فى الكامل (هذا تفسير ما كان من المؤنث على فَعَال مكسور الآخر، وهو أربعة أضرب، والأصل واحد) ^(٦) . ثم تناولها ابن السراج (ت

١- نُشِرَ هذا الكتاب بتحقيق عزة حسن - مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق سنة ١٩٦٤م .

٢- انظر : المزهر فى علوم اللغة ٨٧/٢ وما بعدها

٣- انظر : الكتاب ١/ ٢٤١ .

٤- انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٠ وما بعدها .

٥- انظر : المقتضب ٣/ ٣٦٨ وما بعدها .

٦- انظر : الكامل ١/ ٣٧٨ .

٢١٦ هـ) فى (باب الأسماء المبنية المفردة التى سُمى بها الفعل)^(١)، وتناولوها الزجاجى (ت ٢٤٠ هـ) فى (باب ما جاء من المعدول على فَعَالٍ)^(٢)، وهكذا اهتم العلماء بهذه الصيغة وتناولوها فى مؤلفاتهم، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التراث اللغوى إلا وفيه كلام عن (فَعَالٍ) بشكل أو بآخر، مما يؤكد على اهتمام العلماء بهذه الصيغة .

لقد ذكر الفارابى (ت ٣٥٠ هـ) فى ديوان الأدب ما جاء من الكلمات على (فَعَالٍ) ، وهو أول معجم عربى مرتب حسب الأبنية الصرفية، بتحقيق الأستاذ الدكتور/ أحمد مختار عمر - مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٦ م .

كما أفرد الصغانى (ت ٦٥٠ هـ) كتاباً مستقلاً لهذه الصيغة، سَمَّاهُ (ما بنته العرب على فَعَالٍ) ، وقد نُشِرَ هذا الكتاب بتحقيق الدكتور/ عزة حسن - مطبوعات المجمع العلمى بدمشق ١٩٦٤ م .

وهكذا اهتم العلماء بهذه الصيغة اهتماماً بالغاً، فتناولوها فى مؤلفاتهم، كما أفرد لها بعض العلماء كتباً مستقلة ، مثل كتاب الصغانى .

وترد فى المعاجم اللغوية كلمات كثيرة جاءت على (فَعَالٍ)، ومن هذه المعاجم: ديوان الأدب للفارابى (ت ٣٥٠ هـ)، وأساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٢٨ هـ)، ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ)، والقاموس المحيط للفيروزابادى (ت ٨١٧ هـ)، وتاج العروس للزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، وغير ذلك .

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف اللغويين العرب من صيغة (فَعَالٍ)، وكيفية بنائها من الفعل الثلاثى أو الرباعى، فقد ذكر سيبويه أنها جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَلٍ)، أو (فَعُلٍ)، أو (فَعَلٍ) ، وهذا معناه أنها تبنى من الثلاثى، وأما الرباعى فيعتمد فيه على ما ورد مسموعاً، نحو: قَرَقَارٍ، وعَرَعَارٍ^(٣).

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت (فَعَالٍ) للمؤنث، أم المذكر، فقد ذهب العلماء إلى أنها مؤنثة معرفة، وأنها فى المؤنث بمنزلة (فُعَلٍ) فى المذكر.

١- انظر: الأصول ٢/ ١٣٠ وما بعدها .

٢- انظر: الجمل ٢٢٨ وما بعدها .

٣- انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٠

وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى معرفة الأوجه التي تُستَخدم فيها (فَعَالٍ) معدولة، كأن تكون اسماً للفعل في معنى الأمر، مثل : نَزَالٌ ، تَرَاكٌ، وَحَذَارٌ، أو صفة للمؤنث نحو : خَبَاثٌ، وَفَسَاقٍ، أو مصدرًا للمؤنث نحو : فَجَارٌ، وَيَسَارٌ، أو أن تكون اسماً للعلم المؤنث، نحو : حَذَامٌ وَرَقَاشٌ.

كما تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف العرب من بناء أو إعراب (فَعَالٍ)، فاهل الحجاز يجعلونها مبنية على الكسر دائماً، وبنو تميم يعاملونها معاملة الممنوع من الصرف، فيجعلونها مرفوعة في حالة الرفع، ويجعلونها بعلامة النصب في حالتها النصب والجر .

كما تحاول هذه الدراسة أن تكشف عن موقف بنو تميم مما جاء على (فَعَالٍ) وآخره الراء خاصة، نحو : سَقَارٌ وَحَضَارٌ، فقد اختاروا مذهب أهل الحجاز بالبناء على الكسر .

وتحاول هذه الدراسة أن تكشف عن طبيعة استخدام (فَعَالٍ) في المادة اللغوية التي تتمثل في شواهد العلماء من الشعراء أو القرآن الكريم والقراءات القرآنية .

كما تحاول أن تكشف هذه الدراسة عن دلالة بناء فَعَالٍ ، فقد ذكر العلماء أن باب فَعَالٍ في الأمر يراد به التوكيد .

وأخيراً تحاول هذه الدراسة صَنَعَ معجم لغوي لِمَا جاء على (فَعَالٍ).

وتعتمد مادة هذه الدراسة على كتب التراث النحوي واللغوي، فضلاً عن المعاجم العربية، وما إلى ذلك مما يطول بنا المقام لو أخذنا نعدده، ويكفي أن نشير إلى : الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، والمتقضب والكمال للمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، والجمل للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، وما إلى ذلك حتى السيوطي (ت ٩١١ هـ) . فضلاً عن كتاب ما بنته العرب على فَعَالٍ للصفاني (ت ٦٥٠ هـ)، وأمّا المعاجم العربية فمنها : معجم ديوان الأدب للضاربي

(ت ٢٥٠ هـ) ، ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، وتاج العروس للزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، وغير ذلك كثير .
وثمة مصادر أخرى ومراجع ستكون ضمن قائمة المصادر والمراجع في ختام هذا البحث إن شاء الله تعالى .

وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً: بناء فعَالٍ:

ذكر سيبويه أن (فَعَالٍ) تكون بناءً للأسماء المؤنثة المعدولة ^(١)، وتناولها في باب (ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث، كما جاء المذكر معدولاً عن حده ، نحو : فُسِّقَ، وَلُكِّعَ، وَعُمِّرَ، وَزُقِرَ، وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث) ^(٢) .

لقد أوضح سيبويه أقسام المعدول على فَعَالٍ، يقول (فقد يجئ هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث، كما كان فُسِّقُ ونحوه للمذكر، وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى والمصدر ولا يكون إلا مؤنثاً لمؤنث، وقد يجئ معدولاً كعُمِّرَ، ليس اسماً لصفة ولا فعل ولا مصدر) ^(٣) .

لقد وافق العلماء سيبويه في اختصاص (فَعَالٍ) بالأسماء المعدولة، فقد تناولها المبرد في (باب ما كان من الاسماء المعدولة على فَعَالٍ) ^(٤)، وكذلك فعل الزجاجي ^(٥) .

وقد ذهب ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) إلى أن فَعَالٍ تكون للمعدول ولغير المعدول أيضا ، يقول (فَعَالٍ) تنقسم قسمين: معدول وغير معدول ^(٦) . لقد قسّم ابن عصفور غير المعدول إلى أربعة أقسام . ^(٧) :

١- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٠

٢- نفسه

٣- الكتاب ٣ / ٢٧٠

٤- انظر : المقتضب ٣ / ٣٦٨ .

٥- انظر : الجمل ٢٢٨ (باب ما جاء من المعدول على فَعَالٍ) .

٦- الجمل ٢٢٨

٧- شرح الجمل ٢ / ٢٤٢

أحدها : أن يكون اسمًا مفردًا نكرة، مثل : جَمَادٍ وَجَنَاحٍ .

والثاني : أن يكون مصدرًا ، مثل : ذَهَابٍ

والثالث : أن يكون صفة، مثل : جَوَادٍ .

والرابع : أن يكون جمعًا بينه وبين واحده حذف الهاء، نحو : سَحَابٍ .

والْعَدْلُ معناه كما ذكر ابن جنى (أن تلفظ ببناء وأنت تريد آخر، نحو : عُمَرُ، وأنت تريد : عامر ، وَزُفَرٌ وأنت تريد زافرا .. (١) .

وذكر الجرجاني أن العدل في اصطلاح النحويين: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى (٢) .

وَفَعَالٍ مؤنثة، وهى فى المؤنث بمنزلة فُعَلٍ فى المذكر: مثل : عُمَرُ وَزُفَرُ، والدليل على تأنيثها اتصال الفعل معها بقاء التانيث، كما فى قول زهير (٣) :

وَلَنِعَمَ حَسَبُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتَ نَزَالَ وَكُجٌّ هِىَ الدُّعْرُ
فالشاهد فى البيت أن (نَزَالَ) اسم مؤنث، بدليل دخول تاء التانيث فى الفعل (دُعِيْتَ) ، ونَزَالَ بمعنى انْزَلَ، وهو معدول عن الْمُنَازَلَةِ (٤) .

ومثله قول زيد الخيل (٥) :

وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنْ سَيَفِى كَرِيَةً كُلَّمَا دُعِيْتَ نَزَالَ
ومثله قول الشاعر (٦) :

عَرَضْنَا نَزَالَ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَأَنَّ نَزَالَ عَلَيْهِمْ أَطَمَ

١- اللع ٢/٧

٢- التعريفات باب العين ص ٨٥

٣- انظر : الكتاب ٣/ ٢٧١، والمقتضب ٢/ ٢٧٠، والجمل ٢٢٢، والإنصاف ٢/ ٥٢٥، وشرح المفصل ٤/ ٣٦ واللسان (ن ز ل) .

٤- انظر : المقتضب ٣/ ٢٧٠، والأعلم الشتمرى ٢/ ٣٧ ، واللسان (ن ز ل)

٥- انظر : المقتضب ٣/ ٢٧١ ، والكامل ١/ ٢٧٩، واللسان (ن ز ل) .

٦- انظر : الإنصاف ٢/ ٥٢٥، واللسان (ن ز ل) .

هـ (نَزَال) مؤنثة لدخول تاء التانيث هي (كانت) .

لقد صرح سيبويه بأنَّ فَعَال مؤنثة، يقول (ومما يدلُّك على أنَّ فَعَال مؤنثة، قوله : دُعِيَتْ نَزَال، ولم يقل : دُعِيَ نَزَال) ^(١) .

ومما يدل على تانيث (فَعَال) أيضا أنها تأتي مبنية على الكسر، يقول المبرد (اعلم أنه لا يُبْنَى شيء، من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته وكان أصل هذا أن يكون إذا أردت به الأمر ساكناً كالمجزوم من الفعل الذي هو في معناه، فَكَسَرْتَهُ لالتقاء الساكنين، ... والكسر مما يؤنث به، ... تقول للمرأة : أَنْتِ فَعَلْتِ، فالكسر علامة التانيث، وكذلك : إِنَّكِ ذَاهِبَةٌ، وَضَرَبْتُكِ يَا امْرَأَةُ ...) ^(٢) .

ويقول أيضاً : (ولَمَّا كَانَ الْمُؤنَّثُ مَعْدُولاً ... اخْتِيرَ لَهُ الْكُسْرُ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْدُولاً عَمَّا فِيهِ عَلَامَةُ التَّانِيثِ، فَعُدِلَ إِلَى مَا فِيهِ تِلْكَ الْعَلَامَةُ، لِأَنَّ الْكُسْرَ مِنْ عَلَامَاتِ التَّانِيثِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُؤنَّثِ : إِنَّكِ فَاعِلَةٌ، وَأَنْتِ فَعَلْتِ، وَأَنْتِ تَضَعِلِينَ، لِأَنَّ الْكُسْرَةَ نَوْعٌ مِنَ الْيَاءِ، فَذَلِكَ أَلْزَمَتْهُ الْكُسْرَةُ) ^(٣) .

ثانياً : صوغ (فَعَال) من الثلاثي :

أجاز سيبويه ^(٤) صوغ (فَعَال) من كل فعل ثلاثي سواء أكانت عينه مفتوحة (فَعَلَ)، أو مضمومة (فَعَّلَ) ، أو مكسورة (فَعَلَّ) .

ولا يجوز صوغه من الرباعي، ولكن يعتمد فيه على السماع فقط، نحو : قَرَقَرًا، وَعَرَعَارَ . يقول سيبويه : (واعلم أن (فَعَال) جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ، أو فَعَّلَ، أو فَعَلَّ، ولا يجوز من أَفَعَلْتُ، لأنَّا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن نسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك : قَرَقَرًا، وَعَرَعَارَ) ^(٥) .

وقد أوضح أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) أن الثلاثي لو كان غير مجرد من الزيادة، نحو : اقتدر ، فلا يبنى منه فَعَال، وكذا من غير المتصرف وغير التام، فلا تقول : وَذَارَ، وَكَوَّانَ قائماً ^(٦) .

١- الكتاب ٣ / ٢٧٩ .

٢- الكامل ١ / ٢٧٩

٣- المقتضب ٣ / ٣٧٤

٤- انظر : الكتاب ٣ / ٢٨٠

٥- الكتاب ٣ / ٢٨٠

٦- انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٩٨

لقد ذكر ابن هشام ^(١) (ت ٧٦١ هـ) أنه يجوز قياساً مطرداً صوغ (فَعَالٍ) الدال على الأمر من الفعل الثلاثي التام، ومثّل لذلك بأمثلة نحو : نَزَلَ بِمَعْنَى أَنْزَلَ مِنْ نَزَلَ، وَذَهَابَ بِمَعْنَى أَذْهَبَ مِنْ ذَهَبَ، وَكَتَابَ بِمَعْنَى أَكْتَبَ مِنْ كَتَبَ .

وتم ذكر أنه يقال ^(٢) : يَا فَسَّاقُ بِمَعْنَى يَا فَاسِقَةُ مِنْ فَسَقَ ، وَيَا فَجَّارُ بِمَعْنَى يَا فَاجِرَةٌ مِنْ فَجَّرَ، وَيَا زَنَاءُ بِمَعْنَى يَا زَانِيَةٌ مِنْ زَنَى ، وَيَا سَرَّاقُ بِمَعْنَى يَا سَارِقَةٌ مِنْ سَرَقَ .

ثم أوضح ابن هشام ^(٣) أنه لا يجوز صوغ شيء فيها من نحو : اللصوصية، لأنها لا فَعِلَ لها ، ولا من نحو : دَحْرَجَ وَاسْتَخْرَجَ وَانْطَلَقَ ، لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو: كَانَ وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ، لأنها ناقصة وليس تامة .

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي ^(٤) أنه قد سُمِعَ من غير المجرد بَدَارٍ مِنْ بَادِرٍ، وَدَرَاكٍ مِنْ أَدْرَاكَ. ثم ذكر أن أبا بكر بن طلحة - قاس على دَرَاكٍ، فأجاز أن يبنى فَعَالٍ مِنْ كُلِّ فَعْلٍ يكون على وزن أَفْعَلَ ، كما جاز بناؤه في التعجب .

ونقل عن المبرد أنه لا ينقاس شيء من الثلاثي ولا غيره على وزن فَعَالٍ ، فلا تقول قَعَادٍ وَلَا ضَرَّابٍ، تريد : اقعد : واضرب ^(٥) .

ثالثاً: صوغ (فَعَالٍ) مِنَ الرِّبَاعِيِّ :

ذكر سيبويه أن (فَعَالٍ) يصاغ من الثلاثي، ولا يجوز أن يصاغ من الرباعي ^(٦) . ولا ينكر سيبويه سماعه من غير الثلاثي، فما سُمِعَ استعماله من غير الثلاثي يؤخذ به، يقول (...) وَلَا يَجُوزُ مِنْ أَفْعَلْتُ، لَأَنَّا لَمْ نَسْمَعْهُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، إِلَّا أَنْ تَسْمَعَ شَيْئاً فَتَجِيزُهُ فِيمَا سَمِعْتَ وَلَا تَجَاوِزُهُ، فَمِنْ ذَلِكَ : قَرَقَارٍ وَعَرَعَارٍ ^(٧) .

١- انظر : شذور الذهب ١٢٠ .

٢- انظر : شذور الذهب ١٢٠ .

٣- انظر : السابق

٤- انظر : ارتشاف الضرب ١٩٨/٣

٥- انظر : السابق .

٦- انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٠ .

٧- نفسه

لقد اكتفى سيبويه في صوغ (فَعَالٍ) من الرباعي بما ورد مسموعاً من العرب، نحو : قَرَقَارٍ وَعَرَعَارٍ، واستشهد على ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة (١) بقول الشاعر (٢) :

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ

يقول سيبويه (هإنما يريد بذلك قالت له : قَرَقَرَه بِالرَّعْدِ لِلسَّحَابِ) (٣)

وَعَرَعَارٍ بِمَنْزِلَةِ قَرَقَارٍ، وهى لعبة ، وإنما هى مِنْ عَرَعَرْتُ (٤) .

لقد جعل سيبويه قَرَقَارٍ وَعَرَعَارٍ.. فَعَالٍ من الرباعي قَرَقَرٌ، وَعَرَعَر (٥).

وقد جاءت عَرَعَارٍ فى قول الشاعر (٦) .

مُتَكَنَّفِي جَنْبَى عُكَاطٍ كَلِيهِمَا يَدْعُو وَلِيَدُهُم بِهَا عَرَعَارٍ

وعَرَعَارٍ : صوت الصبيان إذا لعبوا، والمَرَعَرَةُ : لعبة لابناء العرب يتداعون إليها بهذا اللفظ (٧) .

ويلاحظ أن قَرَقَارٍ وَعَرَعَارٍ فَعَالَلٍ، وهذا ما جعل المبرد يقول (غلط سيبويه فى هذا، وليس فى بنات الأربعة من الفعل عدل، وإنما قرقار وعرعار حكاية للصوت، كما يقال : غاق غاق، وما أشبه ذلك من الأصوات) (٨)، ويقول المبرد: (... ولا يجوز أن يقع عدل فى ذوات الأربعة ، لأن العدل إنما وقع فى الثلاثى لأنه يقال فيه فاعلت إذا كان من كل فعل مثل فعل الآخر، كقولك : ضاربتة وشاتمته، ويقع فيه تكثير الفعل، كقولك، ضَرَيْتَ وَقَتَلْتُ وما أشبه ذلك) (٩) .

وقد صرَّح ابن يميث (ت ٦٤٣ هـ) بأن سيبويه قد خُولف فى حمل قَرَقَارٍ

١- انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ .

٢- انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦، وابن يميث ٤ / ٥١، وارتشاف الضرب ٣ / ١٩٨، والأشمونى ٣ / ١٦٠ واللسان (قرر) .

٣- الكتاب ٢ / ٢٧٦

٤- انظر : السابق

٥- انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ ، ٢٨٠ .

٦- انظر : ابن يميث ٤ / ٥٢، وارتشاف الضرب ٣ / ١٩٩، والأشمونى ٣ / ١٦٠ .

٧- انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٩٨ .

٨- انظر : تعليقات السيرا فى ٢ / ٤٠، وارتشاف الضرب ٣ / ١٩٨ .

٩- انظر : تعليقات السيرا فى ٢ / ٤٠ .

وَعَرَّعَارٍ - على العدل ، لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب، وجُعِلَا حكاية للصوت المردود دون أن يكونا معدولين، وهو القياس، لأن بناء فَعَالٍ إنما يجيء من الثلاثي، وهذا العدل إنما جاء فيه، فأما الرباعي نحو : قَرَقَار، وعَرَّعَار فهو فَعَالٌ، وليس بِفَعَالٍ (١) .

وأكد أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) أَنَّ قَرَقَارٍ وعَرَّعَارٍ - فَعَالٌ، يقول (...) وأما ما جاء على فَعَالٍ، فسمِع من كلامهم قَرَقَارٍ، وعَرَّعَارٍ، وجَرَجَارٍ .. (٢)، وذكر أنها عند سيبويه والأخفش من فَعَلَّ التي هي فعل، ثم ذكر أن سيبويه لا يقيس عليها، وأن الأخفش قاس عليها فأجاز قَرَطَاسٍ وأَخْرَاجٍ من قَرَطَسَ وأَخْرَجَ (٣) .

ونقل أبو حيان الأندلسي رأى المبرد، يقول: (...) وذهب أبو العباس إلى أن قَرَقَارٍ وعَرَّعَارٍ - ليسا من قرقر ولا عرعر، وأنكر أن يكون اسم فعل مسموعاً من رباعي . وقرقار عنده حكاية عن صوت الرعد، ... وعَرَّعَارٍ عنده صوت الصبيان إذا لعبوا، والعَرَّعَرَةُ لعبة لأبناء العرب يتداعون إليها بهذا اللفظ، ... وحكى عن أبي عمرو والمازني مثل قول المبرد أنهما حكايتا صوت (٤) .

وكان ابن خالويه قد ذكر أنه ليس في كلام العرب رباعي بُنى على الكسر، مثل: حَدَامٌ، وَقَطَامٌ، في الثلاثي - إلا أربعة أحرف، وهي على ما ذكرها ابن خالويه: (٥)
قَرَقَارٍ، وجَرَجَارٍ، وهَمَّهَامٌ، وهَيَّهَات: في لغة من كسر .

وذهب الزجاج إلى أنه (لا يجوز أن تقول : سَلَسَالٍ يا رجل، أى سَلَسِلْ، ولا زَكْرَالٍ، أى : زَلْزَلْ، لأن ذوات الأربعة لا تنصرف فيقع منها ما يقع في ذوات الثلاثة، فلذلك قَلَّتْ هذه الأبنية في ذوات الأربعة) (٦) .

١- شرح المفصل ٤ / ٥٢

٢- ارتشاف الضرب ٢ / ١٩٨ .

٣- انظر : السابق .

٤- ارتشاف الضرب ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

٥- انظر : ليس في كلام العرب ٨٢ ، ٨٤ .

٦- ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٨ .

رابعاً : أنواع (فَعَالٍ) :

ذكر سيبويه أن فَعَالٍ المعدول قد يجئ (... اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث، ... وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى والمصدر ولا يكون إلا مؤنثاً لمؤنث. وقد يجئ معدولاً كَمَمَرٍ، ليس اسماً لصفة ولا فعل ولا مصدر) ^(١) .

وذهب المبرد إلى أن الأسماء المعدولة على فَعَالٍ تكون على (خمسة أضرب: فأربعة منها معدولة، وضرب على وجهه، فذلك الضرب هو ما كان مذكراً أو مؤنثاً غير مشتق، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله النكرة .

فأما المذكر، فتحو قولك : رِيَابٍ، وَسَحَابٍ، وَجَمَالٍ .

وأما المؤنث ، فتحو قولك: عَنَاقٍ ، وَأَتَانٍ، وَصَنَاعٍ (٢) .

لقد أوضح المبرد ^(٣) أنواع فَعَالٍ المعدول، وهي أربعة ولا تكون إلا مؤنثة معرفة ، مثل :

أ- ما يقع في معنى الفعل، نحو: حَدَّارٍ يَا هَتَّى ، وَنَظَّارٍ يَا هَتَّى ، ومعناه : احذر وانظر .

ب- ما يقع في موضع المصدر، نحو : الخيل تَعْدُو بِدَادٍ يَا هَتَّى، ومعناه : بِدَآءًا، ومثله : لا مَسَاسٍ يَا هَتَّى، أى : لا مُمَاسَّةَ .

ج- تكون صفة غالبية حالة مَحَلِّ الاسم، كتسميتهم المنيَّة: خَلَّاقٍ يَا هَتَّى .

د- ما كان معدولاً للنساء، نحو : حَدَّامٍ وَقَطَّامٍ .

وجعل ابن عصفور ^(٤) فَعَالٍ المعدول خمسة أقسام، وغير المعدول أربعة، كما يلي :

ينقسم فَعَالٍ المعدول إلى خمسة أقسام، وهي ^(٥) :

١- الكتاب ٣ / ٢٧٠ .

٢- المقتضب ٣ / ٣٦٨ .

٣- انظر السابق .

٤- انظر : شرح الجمل ٢ / ٢٤٢ وما بعدها .

٥- انظر السابق ٢ / ٢٤٢ .

أ- اسم أمر، نحو : نَزَالٍ، وَذَرَاكِ

ب- معدول عن مصدر معرفة، نحو : فَجَارٍ وَيَسَارٍ

ج- معدول عن صفة غالبية على وزن فاعلة، مثل : خَلَاقٍ، اسم للمنية، ووقَّاعٍ للكية في الرأس .

د- اسم علم معدول عن فاعلة، مثل : حَدَامٍ، وَرَقَاشٍ .

هـ- معدول في النداء، نحو : فَسَاقٍ وَخَبَاثٍ .

وينقسم فَعَالٍ غير المعدول إلى أربعة أقسام، وهي : (١)

أ- اسم مفرد نكرة ، مثل : جَمَادٍ وَجَنَاحٍ .

ب- مصدر ، مثل : ذَهَابٍ .

ج- صفة ، مثل : جَوَادٍ .

د- جمع ، بينه وبين واحد حذف الهاء، نحو : سَحَابٍ .

خامساً : فعال بين البناء والإعراب :

اختلف الحجازيون والتميميون وبنو أسد حول بناء وإعراب (فَعَالٍ)، فالحجازيون بينونها على الكسر، وبنو أسد بينونها على الفتح، وبنو تميم يعربونها إعراب الممنوع من الصرف، ويختارون مذهب الحجازيين بالبناء على الكسر فيما كان آخره الراء خاصة، وفيما يلي بيان ذلك :

مذهب الحجازيين بناء (فَعَالٍ) على الكسر مطلقاً ، يقول سيبويه (... وأما أهل الحجاز فلمَّا رآوه اسماً لمؤنث وراؤا ذلك البناء على حاله لم يغيروه، لأن البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنث، كما كان ثمَّ اسماً للمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثمَّ، ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء،...) (٢) .

١- انظر : شرح الجمل ٢ / ٢٤٢ .

٢- الكتاب ٣ / ٢٧٨ .

وأما بنو تميم فيعمريون (فَعَالٍ) إعراب الممنوع من الصرف، رفعاً بالضمه ونصباً وجراً بالفتحة، يقول سيبويه (واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بنى تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف) (١) .

ويتفق الحجازيون والتميميون على بناء ما كان آخره الراء من فَعَالٍ على الكسر، نحو : سَفَارٍ اسم ماء، وَخَضَارٍ اسم كوكب، يقول سيبويه (فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، ... فمما جاء وآخره راء : سَفَارٍ وهو اسم ماء، وَخَضَارٍ وهو اسم كوكب ...) (٢) .

والسبب في اختيار بنى تميم للغة الحجازيين بالبناء على الكسر فيما كان آخره الراء من فَعَالٍ، أن بنى تميم يميلون الألف، والإمالة مع كسر الراء تكون أخف من ضمها أو فتحها. وقد نقل سيبويه رأى الخليل بن أحمد في هذا، يقول : (فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخفٌ عليهم، يعني : الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد، فكروهوا ترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا) (٣) .

ويؤكد أبو سعيد السيرافي - على رأى الخليل بن أحمد، فيقول: (... أن بنى تميم تركوا لغتهم في قولهم حضار وسفار، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بنى تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها في غير الراء، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، فصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز) (٤) .

وقد أجاز سيبويه (٥) البناء على الكسر، والإعراب كإعراب الممنوع من الصرف، اعتماداً على قول الأعشى : (٦) .

ومـــــرَّ ذَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ

١- الكتاب ٢/ ٢٧٧ . ٢- نفسه ٢/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

٣- الكتاب ٢/ ٢٧٨ .

٤- تعليقات السيرافي على كتاب سيبويه ط بولاق ٢/ ٤١ .

٥- انظر الكتاب ٢/ ٢٧٧ .

٦- انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٩، المقتضب ٢/ ٢٧٦، ابن يمش ٤/ ٦٤، شذور الذهب ١٢٥ .

فقد جَمَعَ فيه بين البناء على الكسر في (على وبار)، والإعراب كالممنوع من الصرف في (جهرة وبار). والقواضي مرفوعة .

سادساً : فَعَالٌ عِنْدَ بَنِي أَسَد :

تستخدم بنو أسد (فَعَال) مبنياً على الفتح، وقد أورد صاحب اللسان قول اللحياني (... وزعم الكسائي أن بني أسد يفتحون مَنَاعَهَا، وَذَرَكَهَا، و ما كان من هذا الجنس ، والكسر أعرف) (١) .

وقد أكد أبو حيان الأندلسي - على استخدام بني أسد لـ (فَعَال) مبنياً على الفتح، يقول : (... أماً ما جاء على فَعَال ، نَحْو : نَزَال ، وَحَذَارٍ ، وَقَنَاعٍ ، وَنَعَاءٍ ، وشبهه، وبنواؤه على الكسر، وبنو أسد يبنونه على الفتح) (٢) .

وقد فسّر ابن هشام استخدام بني أسد لـ (فَعَال) مبنياً على الفتح، يقول : (وبنو أسد يفتحون فَعَال في الأمر، لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها) (٣) .

سابعاً : علاقة فَعَالٍ بالضماير :

تبقى فَعَالٌ على صورة واحدة مع المثني والجمع، المذكر والمؤنث، ولا تتصل بها الضماير، وذلك لأنها اسم في الفعل وليست بفعل، يقول سيبويه (واعلم أنك إذا قلت : فَعَال، وأنت تأمر امرأة ، أو رجلاً ، أو أكثر من ذلك - أنه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحداً ، ولا يكون ما بعده إلا نصباً ، لأن معناه افْعَلْ ، كما أنَّ ما بعد افْعَلْ لا يكون إلا نصباً، وإنما منعهم أن يُضْمَرُوا في فَعَالٍ الاثنين والجميع والمرأة، لأنه ليس بفعل ، وإنما هو اسم في معنى الفعل) (٤) .

ثامناً : فَعَالٌ للتوكيد :

تدل فَعَالٌ على التوكيد في الأمر، ومن ثمَّ يكون معها التكرار، يقول الزجاج (باب فَعَالٍ في الأمر يراد به التوكيد، والدليل على ذلك أن أكثر ما يجيء منه مبني مكرر، كقوله :

١- اللسان (منج) .

٢- ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٨

٣- شذور الذهب ٢٨

٤- الكتاب ٣/ ٢٨٠

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ .

وقوله

تراكها من إبل تراكها

وذلك عند شدة الحاجة إلى هذا الفعل (١) .

تاسعاً : (فَعَالٍ) فِي الْقَرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ :

ذكر سيبويه أن العرب تقول: أنت لا مَسَّاسٍ، ومعناه: لا تَمَسُّنِي ولا أَمَسُّكَ. (٢) . وقد وروت (فَعَالٍ) فِي الْقَرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، فقد قرأ أبو عمرو، وأبو حَيَّوَة (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ) (٣) .

والذي في المصحف الشريف (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ) (٤) ، بكسر الميم وفتح السين الأولى والثانية، أى : لَا أَمَسَّ ، وَلَا أَمَسُّ (٥) .

وقد ذكر الفراء أنها تقرأ (لا مَسَّاسَ) ، وذهب إلى أنها لغة فاشية ، وذهب إلى أن لا مَسَّاسٍ لا مَسَّاسٍ، مثل : نَزَالٍ، وَنَظَارٍ، من الانتظار (٦) .

وكان ابن جنى يرى فى قراءة (لا مَسَّاسٍ) نظراً ، وذلك أَنَّ (مَسَّاسٍ) اسم فعل كَنَزَالٍ وَدَرَاكِ وَحَذَارٍ، ولا تدخل (لا) النافية للكرة عليه، نحو : لا رجل عندك ، ولا غلام لك، وذهب إلى أن (لا) فى قوله : (لا مَسَّاسٍ) نفى للفعل، كقولك : لا أَمَسَّكَ ولا أقرب منك، فكانه حكاية قول القائل: مَسَّاسٍ كُدْرَاكِ وَنَزَالٍ، فقال: لا مَسَّاسٍ ، أى : لا أقول : مَسَّاسٍ . (٧) .

وذهب ابن هشام إلى أن دخول (لا) على اسم الفعل فى (لا مَسَّاسٍ) بمنزلة قولهم للعائر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش - أى لا يرتفع - لا لَعَا . (٨) .

١- انظر : المخصص ١٧، ٦٥ ، ٦٦ .

٢- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٥

٣- طه ٩٧، وانظر : المحتسب لابن جنى ٢ / ٥٦، وفعال للصغاني ٥٥،

٤- طه ٩٧، وانظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٩٠ .

٥- انظر : معاني القرآن ٢ / ١٩٠

٦- انظر : السابق .

٧- انظر : المحتسب ٢ / ٥٦

٨- انظر : مغنى اللبيب ١٣٠ .

عاشراً : فَعَالٌ فِي الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ :

وردت فَعَالٌ فِي أشعار العرب كثيراً، فقد أورد النحويون واللفويون شواهد شعرية جاءت فيها فَعَالٌ، كما يلي :

١- قول الشاعر (١) :

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِيهَا

فقوله (مَنَاعِيهَا) فَعَالٌ، مبني على الكسر، وَمَنَاعٍ اسم فعل أمر بمعنى امنع .

٢- قول الشاعر (٢) :

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاقِهَا

فقوله (تَرَكَهَا) فَعَالٌ، مبني على الكسر، وَتَرَكَ اسم فعل أمر بمعنى اترك .

٣- قول أبي النجم (٣) :

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ

٤- وقول الشاعر (٤) :

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِعِلَّةٍ فِيهَا حَذَارٍ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
فَلَا يُغَرِّكُم مِّنِي ابْتِسَامٌ فَقُولِي مُضْجِكَ وَالْفِعْلُ مُبْكِي

فـ (حذار) اسم عل أمر بمعنى احذر، وهو فَعَالٌ مبني على الكسر.

٥- قول رؤبة (٥) :

نَظَارٍ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارٍ

١- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٠ ، و ٢٤٢ / ١ ، وما ينصرف للزجاج ٧٢ ، وابن يميث ٤ / ٥١ ، والإنصاف ٢ / ٥٣٧ .

٢- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧١ ، و ٢٤٢ / ١ ، المتقضب ٣ / ٣٦٩ ، ٤ / ٢٥٢ ، وما ينصرف للزجاج ٧٢ ، وابن يميث ٤ / ٥١ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٧ ، اللسان (ترك) شنور الذهب ١٢٧ .

٣- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧١ ، والمتقضب ٣ / ٢٧٠ ، والإنصاف ٢ / ٥٣٩ ، وشنور الذهب ١٢٦ ، واللسان (حذر) .

٤- انظر : شنور الذهب ١٢٨ .

٥- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧١ ، والمتقضب ٣ / ٢٧٠ ، وابن يميث ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ .

فَقَوْلُهُ (نَظَارٍ) اسم فعل أمر بمعنى (انظر) ، وقد جاء على فَعَالٍ ، وهو مبني على الكسر .

٦- قول زهير (١) :

وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنْ سَيَفِي كَرِيهَ كَلَمًا دُعِيَتْ نَزَالٍ

٧- وقول زيد الخيل (٢) :

وَلِنِعْمَ خَشَشُوا الدُّرْعَ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

فَقَوْلُهُ (نَزَالٍ) فِي الْبَيْتَيْنِ اسم فعل أمر معناه انزل ، وقد أُنت فعله ليدل على أنه مؤنث .

٨- وقول الشاعر (٣) :

نَعَاءُ ابْنٍ لَيْلَى لِلسَّمَاخَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

٩- وقول جرير (٤) :

نَمَاءُ أَبَائِي لِكُلِّ طِمْرَةٍ وَجَرْدَاءُ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحَ حُجُولُهَا

١٠- وقول الشاعر (٥) :

نَعَاءُ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ هِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

١١- وقول الشاعر (٦) :

نَعَاءُ جُذَامًا إِنَّهَا قَدْ تَبَدَّلَتْ بَنَاتِ الْمَخَاضِ وَالْفِصَالِ مِنَ الْبُزْلِ

فَقَوْلُهُ (نَعَاءُ) فِي الْآيَاتِ السَّابِقَةِ، اسم فعل أمر بمعنى : انع، جاء على (فَعَالٍ) وهو مبني على الكسر .

١- انظر : الكتاب ٢٢ / ٢٧١ ، والمقتضب ٣ / ٣٧٠ .

٢- انظر : المقتضب ٣ / ٢٧١ .

٣- انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، والإنصاف ٢ / ٥٢٨ .

٤- انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، وما ينصرف للزجاج ٧٢ ، والإنصاف ٢ / ٥٢٨ .

٥- انظر : ما ينصرف للزجاج ٧٢ ، وابن يعيش ٤ / ٥١ .

٦- انظر : الصفاتي ٨ .

١٢- وقول النابغة الجعدي (١) :

فَقُلْتُ لَهَا عَيْثِي جَعَارٍ وَجَرَرِي بِلَحْمٍ امْرئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ
١٣- وقول الشاعر (٢) :

أَفَرَعْتَ فِي قَرَارِي
كَأَنَّمَا ضِرَارِي
أَزَدْتَ يَا جَعَارٍ

١٤- وقول الشاعر (٣) :

كَأَنَّكَ ذِيخَةٌ فِي كَهْفٍ غَارٍ يقول لها الرعاة: أَيَا جَعَارٍ
فقوله (جَعَارٍ) في الأبيات السابقة فَعَالٍ، وهو اسم للضبع معدول عن
الجاعة.

١٥- وقول الشاعر (٤) :

لَحِيقَتْ خَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرُّقَابِ وَلَا يُهِمُّ الْمَفْنَمُ
١٦- قول المهلهل (٥) :

مَا أَرْجَى بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ خَلَاقٍ
فقوله (خلاق) في البيتين فَعَالٍ، معدول عن الخالقة وهي المنية .
١٧- قول الشاعر (٦) :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ
فقوله (فَجَارٍ) فَعَالٍ، معدول عن الضجرة المؤنثة .

١- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٢، والمقتضب ٢ / ٣٧٥، وما ينصرف ٧٤، واللسان (جرر، وجعر).

٢- انظر : الصغاني ٣١، واللسان (قرر، فرع) .

٣- انظر : الصغاني ٢٢ .

٤- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٢، والمقتضب ٢ / ٣٧٢، وما ينصرف ٧٤ وابن يعيش ٤ / ٥٩، واللسان (حلق) .

٥- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٤، والمقتضب ٢ / ٣٧٢، وما ينصرف ٧٤، واللسان (حلق) .

٦- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٤، ومجالس ثعلب ٤٦٤، والخصائص ٢ / ٢٩٨، ٢ / ٢٦١، ٢٦٥، ابن يعيش ١ / ٣٨.

١٨- قول الشاعر ^(١) :

فَقَالَ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُ مَعًا قَالَتْ : اَعَامًا وَقَابِلَةً
فَقَوْلُهُ (يَسَارٍ) فَعَالٍ، مَعْدُولٌ عَنِ الْمَيْسَرَةِ .

١٩- قول الجَعْفَدِي ^(٢) :

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِيَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصُّعَيْدِ بَدَادٍ
٢٠- قول حسان ^(٣) :

كُنَّا ثَمَانِيَةً وَكَانُوا حَجَفَلَا لَجَبًا فَشَلُّوا بِالرَّمَاكِ بَدَادٍ
فَقَوْلُهُ (بَدَادٍ) فِي الْبَيْتَيْنِ فَعَالٍ ، وَهُوَ اسْمٌ لِلتَّبِيدِ مَعْدُولٌ عَنِ مُؤْنِثٍ، وَكَانَهُ
سَمِيَ التَّبِيدَ (بَدَةً)، ثُمَّ عَدَلَهَا إِلَى (بَدَادٍ) .

٢١- قول المتلمس ^(٤) :

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرْتَ حَمَادٍ
فَقَوْلُهُ (جَمَادٍ، وَحَمَادٍ) فَعَالٍ، اسْمَانِ لِلْجَمُودِ وَالْحَمْدِ، مَعْدُولَانِ عَنِ اسْمَيْنِ
مُؤْنِثَيْنِ وَهُمَا الْجَمْدَةُ وَالْحَمْدَةُ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلَا .
٢٢- قول الأعشى ^(٥) :

وَمَمَرٌ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ
فَقَوْلُهُ (وَبَارٍ) الْأَوَّلَى جَاءَتْ مَبْنِيَةً عَلَى الْكُسْرِ، وَهِيَ فَعَالٍ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَجَاءَتْ
مَرْفُوعَةً بِالضَّمَّةِ ، وَرَفْعُهَا ضَرْبُورَةٌ .

١- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يميّش ٤ / ٥٥ ، والهمع ١ / ٢٩ .

٢- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٣٧١ ، ومجالس ثعلب ٥٢٧ ، وابن يميّش ٤ / ٥٤ ، واللسان (بدد،
خلق) .

٣- انظر : ابن يميّش ٤ / ٥٤ ، والصفهاني ٢٢ .

٤- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، وما ينصرف للزجاج ٧٤ ، وابن يميّش ٤ / ٥٥ ، واللسان (جمد) .

٥- انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٣ / ٥٠ ، ٣٧٦ ، وابن يميّش ٤ / ٦٤ ، وشذور الذهب ١٢٥ ،
والتصريح ٢ / ٢٢٥ ، والهمع ١ / ٣٦ ، والأشمونى ٣ / ٢٦٩ .

٢٣- قول الشاعر (١) :

إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ
فقوله (حَدَامٌ) جاء على (فَعَالٍ) ، وهو علم لمؤنث مبنى على الكسر .

٢٤- قول الشاعر (٢) :

أَطَوَّفُ مِمَّا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى إِلَى بَيْتٍ قَمِيصِي دُتُّهُ لُكَاعٍ
فقوله (لُكَاعٍ) فَعَالٍ معدول عن لكعاء .

٢٥- قول الشاعر (٣) :

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ
فقوله (قَطَاطٍ) فَعَالٍ، وصف لمؤنث بمعنى قاططة، أى كافية .

٢٦- وقول الشاعر (٤) :

لَقَدْ آلَيْتُ أَغْدَرُ فِي جَدَاعٍ وَإِنْ مُنِّيتُ أَمَمَاتِ الرِّبَاعِ
فقوله (جَدَاعٍ) ، فَعَالٍ

٢٧- وقول الشاعر (٥) :

هَذَا مَقَامٌ قَدَمَى رِيَّاحٍ ذَبَبٌ حَسْبِي دَلَكْتُ بَرَّاحٍ
فقوله (بَرَّاحٍ) فَعَالٍ من بَرَحَ، إذا زال .

٢٨- وقول الشاعر (٦) :

كَأَنَّهُمْ تَمْلَهُمْ سَبَاطٍ .

١- انظر : ما ينصرف ٧٥ ، ابن عقيل ٩٤ / ١ ، ابن يمش ٦٤ / ٤ ، اللسان (حذم، رقص) ، شنور الذهب ١٣٢ .

٢- انظر : ابن يمش ٥٧ / ٤ ، شنور الذهب ١٢٩ .

٣- انظر : ابن يمش ٥٨ / ٤ .

٤- انظر : ابن يمش ٦٠ / ٤ .

٥- انظر : ابن يمش ٦٠ / ٤ .

٦- انظر : ابن يمش ٦٠ / ٤ .

فَقَوْلُهُ (سَبَّاطٍ) فَعَالٍ مِنْ أَسْبَطَ الرَّجُلُ ، أَيْ امْتَدَّ ، وَسَبَّاطٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْحُمَى ، وَاسْمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا أَخَذَتْ الْإِنْسَانَ امْتَدَّ وَاسْتَرَخَى .

٢٩- وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

وَأَنْ كُنْتُ لَا تَدْرِي مَا الْمَوْتُ فَانْظُرِي إِلَى هَانٍ فِي السُّوقِ وَابْنِ عُقَيْلٍ
إِلَى بَطْلٍ قَدْ عَقَّرَ السَّيْفُ وَجْهَهُ وَآخِرَ يَهْوَى مِنْ طَمَارٍ قَتِيلٍ
فَقَوْلُهُ (طَمَارٍ) فَعَالٍ ، مَعْدُولٌ عَنْ طَامَرَ ، مِنْ طَمَرَ إِذَا وَثَبَ عَالِيَا .

٣٠- وَقَوْلُ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةِ (٢) :

فَلَا وَأَبِيكَ يَا ابْنَ أَبِي عُقَيْلٍ تَبْلُكَ بَعْدَهَا فَيُنَا بِلَالٍ
فَقَوْلُهُ (بِلَالٍ) فَعَالٍ بِمَعْنَى بَالَةٍ .
٣١- وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

أَلَا قَالَتْ بَهَانٍ وَلَمْ تَأْبُقْ كَسَبَرْتَ وَلَا يَلِيقُ بِكَ النَّعِيمُ
قَوْلُهُ (بَهَانٍ) فَعَالٍ ، اسْمُ امْرَأَةٍ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ بَهْنَانَةٌ ، أَيْ : ضَاحِكَةٌ طَيِّبَةُ الْأَرْجِ .

٣٢- وَقَوْلُ ابْنِ عَنفَاءِ الْغَزَارِيِّ (٤) :

بَاعَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ وَالرَّفَاقُ مَعَا فَلَا تَمْنُوا أَمَانِيَّ الْأَبَاطِيلِ
٣٣- وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

بَاعَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ فِيمَا بَيْنَنَا وَالْحَقُّ يَمْرِفُهُ أُولُو الْأَلْبَابِ
فَقَوْلُهُ عَرَارٍ (فَعَالٍ) اسْمُ بَقْرَةٍ .

١- انظر : ابن يميّش ٦٠ / ٤ ، والصنّفاني ٣٩ .

٢- انظر : ابن يميّش ٦١ / ٤ .

٣- انظر : ابن يميّش ٦٢ / ٤ .

٤- انظر : ابن يميّش ٦٣ / ٤ ، والصنّفاني ٤٤ ، واللسان (عمر، كحل) .

٥- انظر : الصنّفاني ٤٣ ، واللسان (عمر، كحل) .

٢٤- وقول الشاعر ^(١) :

قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُكُمْ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ فَإِذَا لَصَافٍ تَبْيِضُ فِيهَا الْحُمْرُ

فقوله (لَصَافٍ) فَعَالٍ، وهى أرض من منازل بنى تميم .

٢٥- وقول الشاعر ^(٢) :

أَتَارَكِبُهُ تَدْلُهُمَا قَطَامٍ وَضُنَا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

فقوله (قَطَامٍ) فَعَالٍ علم لامرأة .

٢٦- قول النمر بن تولد ^(٣) :

تَأْبِضُ مَنْ أَطْلَالَ جَمْرَةَ مَاسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا شَرَاءُ فَيَذْبُلُ

فقوله (شَرَاءُ) فَعَالٍ، موضع .

٢٧- وقول امرئ القيس ^(٤) :

حَدَابٍ جَرَتْ بَيْنَ الْوَلَى فَصَرِيهَا وَبَيْنَ صَوَى الْأَدْحَالِ ذِي الرِّمْتِ وَالسُّدْرِ

فقوله (حَدَابٍ) فَعَالٍ ، وَحَدَابٍ: موضع .

٢٨- قول الشاعر ^(٥) :

أَبَيْتَ اللَّحْنَ إِنَّ سَكَابٍ عِلْقُ نَفِيسٍ لَا تَعَارُ وَلَا تَبَاعُ

فقوله (سَكَابٍ) فَعَالٍ، اسم لفرس .

٢٩- وقول لبيد ^(٦) :

فَتَقَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابٍ فَضُرْجَتْ بِدَمٍ وَغَوْدِرٍ فِي الْمَكْرِ سَحَامُهَا

فقوله (كَسَابٍ) فَعَالٍ، من اسماء إناث الكلاب .

١- انظر : ابن يميث ٦٣/٤ .

٢- انظر : السابق ٦٤ / ٤ .

٣- انظر : الصفهاني ٦، واللسان (شرى) .

٤- انظر : الصفهاني ١٠ .

٥- انظر : الصفهاني ١١ .

٦- انظر : الصفهاني ١٣ .

٤٠ - قول الْمُتَمَرِّمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصُّخَّارِيِّ (١) :

فَلَا تَدْعُ اللَّئَامُ سَبِيلَ غَيٍّ وَهُمْ رَكِبُوا عَلَى لُومَى هَجَاجٍ

فقوله (هَجَاجٍ) فَعَالٍ، وَهَجَاجٌ مِثَالُ قَطَامٍ، إِذَا رَكَبَ رَأْسَهُ .

٤١ - وقول حرب بن أمية (٢) :

أَبَا مَطَرٍ هَلُمَّ إِلَى صَلَاحٍ فَتَكْفِيكَ النَّدَامَى مِنْ قُرَيْشٍ

فقوله : صَلَاحٍ، فَعَالٍ، وَصَلَاحٌ : مِنْ أَسْمَاءِ مَكَّةَ .

٤٢ - وقول الشاعر (٣) :

دَفَعْنَا الْخَيْلَ سَائِلَةً عَلَيْهِمْ وَقُلْنَا بِالضُّحَى : فَيَحْيَ فَيَاحٍ

فقوله (فَيَاحٍ) فَعَالٍ، اسْمٌ لِلْفَارَةِ ، يُقَالُ فَيَحْيَ فَيَاحٍ، أَيْ اتَّسَعَى .

٤٣ - وقول لبيد (٤) :

كَانَ غَيَاثُ الْمُزْمَلِ الْمُمْتَاحِ

وَعِصْمَةُ فِي الزَّمَنِ الْكَالَاحِ

فقوله (الْكَالَاحِ) فَعَالٍ، أَيْ السَّنَةُ الْمَجْدِبَةُ .

٤٤ - وقول الأعشى (٥) :

مَنْعَتْ قِيَّاسُ الْأَخْنِيَّةِ رَأْسَهُ بِسِيْهَامٍ يَثْرِبُ أَوْ سِيْهَامٍ بِلَادٍ

فقوله (بِلَادٍ) فَعَالٍ، بَلَدٌ قَرِيبٌ مِنْ حَجَرِ الْيَمَامَةِ، وَالْعَرَبُ تَنْسِبُ السِّيْهَامَ

الْجَيِّدَةَ إِلَى بِلَادٍ وَإِلَى يَثْرِبَ .

١- انظر : الصفحاني ١٥، واللسان (مجمع) .

٢- انظر : الصفحاني ١٨، واللسان (صلح) .

٣- انظر : الصفحاني ١٩، واللسان (فيح) .

٤- انظر : الصفحاني ٢٠، واللسان (كلح) .

٥- انظر : الصفحاني ٢٣، واللسان (أخن) .

٤٥- قول مَقْلٍ بن خُوَيْلِدٍ الهذلي (١) :

عَصِيْمٌ وَعَبْدُ اللهِ وَالْمَرْءُ جَابِرٌ وَحُدَى حَدَادٍ شَرُّ أَجْنَحَةِ الرُّخْمِ
فقوله (حَدَادٍ) فَعَالٍ، يقولون للرجل يَطْلُعُ عليهم يكرهون طلعه حَدَادٍ حُدِيه .

٤٦- قول الشاعر (٢) :

لَوْ كَانَ مِنْ حَضَنٍ تَضَاءَلَتْ مَتْنُهُ أَوْ مِنْ نَضَادٍ بَكَى عَلَيْهِ نَضَادٍ
فقوله (نَضَادٍ) فَعَالٍ مبنًى على الكسر، ونَضَادٍ: اسم جبل بالمالية .

٤٧- قول عمرو بن جُمَيْلٍ (٣) :

فَاجْتَبَيْتَ أَقْرَانَهُمْ جَبَادٍ
أَيْدِي سَبَا أَبْرَحَ مَا اجْتَبَادٍ
فقوله (جَبَادٍ) فَعَالٍ، وَجَبَادٍ اسم للنمىة .
٤٨- قول عمرو المذكور (٤) :

تَسْتَرِّكُ الْعِلْجُ بِهِ حَنَادٍ
كَالْأَرْمَدِ اسْتَفْضَى عَلَى اسْتِيخَاذٍ
فقوله (حَنَادٍ) فَعَالٍ، وَحَنَادٍ: اسم للشمس ، سميت بذلك لحرارتها .
٤٩- قول عمرو المذكور (٥) :

بَدُرٌ بَعْدَ الْوَيْلَى شَجَادٍ
مِنْهَا هَمَادِيٌّ إِلَى هَمَادِيٍّ
فقوله (شَجَادٍ) فَعَالٍ، وَشَجَادٍ المطر الضميقة .

١- انظر : الصفحاني ٢٨، اللسان (جديد) ..

٢- انظر : الصفحاني ٣٦ .

٣- انظر : الصفحاني ٢٧ .

٤- انظر : الصفحاني ٢٨ .

٥- انظر : الصفحاني ٢٨، واللسان (همد) .

٥٠- قول أبو مُكَيْتِ الْأَسَدِيِّ (١) :

قُتِلَتْ وَكَانَ تَبَاغِيًّا وَتَعَادِيًّا إِنَّ التَّظَالُمَ فِي الصُّبْدِيقِ بَوَارٍ

فقوله (بَوَارٍ) فَعَالٍ مَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ

٥١ - وقول الشاعر (٢) :

بِتُ أَسَارِي الْأَنْجَمِ الْعَوَالِيَا

حَضَارٍ أَوْ سَهْلَهَا الْيَمَانِيَا

فقوله (حَضَارٍ) فَعَالٍ، اسم كوكب ، يقال : طلعت حَضَارٌ . وتكون حضار أيضا

اسم للأمر معناه : احضُرْ .

٥٢ - وقول الطِّرْمَاحِ (٣) :

هَلْ يُدْنِيَنَّكَ مِنْ أَجَارِعٍ وَأَسِيطٍ أَوْيَاتُ يَفْمَلَةِ الْيَدَيْنِ حَضَارٍ

هـ (حَضَارٍ) هنا : فَعَالٍ، مَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ .

٥٣- قول الفرزدق (٤) :

مَتَى مَا تَرِدُ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَدْيِهِمْ يَزِمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُغَوَّرَا

فقوله (سَفَارٍ) فَعَالٍ اسم بئر .

٥٤ - قول أبي النجم (٥) :

وَصَوَّبَ الرُّمْلَ مِنْ وَبَارٍ

وَصَحَّرَ ذَاتَ الْهَامِ مِنْ سَفَارٍ

فقوله (وَبَارٍ، سَفَارٍ) فَعَالٍ مَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ .

١- انظر: الصفحاني ٢٩، واللسان (بور) .

٢- انظر: الصفحاني ٣٢ .

٣- انظر: الصفحاني ٣٤، والميني ٤ / ١٨٤ .

٤- انظر: الصفحاني ٣٦، واللسان (سفر ، غور)، وشذور الذهب ١٣٣ .

٥- انظر: الصفحاني ٣٧ .

٥٥- قول النابغة الذبياني (١) :

فَلَمَّا اسْتَهَلَّتْ بِالنَّسَارِ سَحَابَةٌ تُشَبِّهُهَا رَجُلُ الْجَرَادِ مِنَ النَّيْلِ
أَبَوَا أَنْ يُقِيمُوا لِلرِّمَاحِ وَوَحْشَتَ شَفَارٍ وَأَعْطَتْ مُنِيَّةُ كُلِّ ذِي دَحَلِ

فَقَوْلُهُ (شَفَارٍ) لِقَبِ ابْنِي فِزَارِهِ، فَعَالٍ مَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ ،

٥٦ - قول امرئ القيس (٢) :

قَامَتْ رَقَاشٌ وَأَصْحَابِي عَلَى عَجَلٍ تَبْدِي لَكَ النُّحْرَ وَاللِّبَاتِ وَالْجِيدَا

فَقَوْلُهُ (رَقَاشٍ) فَعَالٍ : اسْمُ امْرَأَةٍ .

٥٧ - قول العباس بن مرداس (٣) :

رَضِيعَتَ وَلِيدَةٍ وَنَكَحْتَ أُخْرَى وَكَانَ أَبُوكَ تَحْمِيلُهُ قَطَافٍ

فَقَوْلُهُ : (قَطَافٍ) فَعَالٍ، وَقَطَافٍ : الْأَمَةُ .

٥٨ - وقول الشاعر (٤) :

جَزَى عَنِّي إِلَهُ بَنَى سُلَيْمٍ بِمَا فَعَلُوا وَعَقَّتْهُمْ عَقَاقٍ

فَقَوْلُهُ (عَقَاقٍ) : اسْمُ مِنَ الْعُقُوقِ، وَهُوَ فَعَالٍ مَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ .

٥٩- وقول الجعدي (٥) :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِيعْهُ غَسَدَاةُ السَّرُوعِ إِذْ أَرَمَتْ أَزَامَ

أَزَامَ : فَعَالٍ مَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ ، أَيْ السَّنَةُ الْمَجْدِبَةُ .

تلك كانت الشواهد التي تؤكد ورود صيغة (فَعَالٍ) بكثرة في أشعار العرب،

مما احتج بها اللغويون والنحويون .

١- انظر الصفاني ٣٨ .

٢- انظر: الصفاني ٥٦، واللسان (رقش) .

٣- انظر : الصفاني ٧٤ .

٤- انظر : الصفاني ٨٠، واللسان (عقق) .

٥- انظر : الصفاني ٨٩، واللسان (أزم) .

معجم فَعَالٍ (*)

* تم ترتيب هذا المعجم أبجدياً وفقاً للحرف الأول من الكلمة .

* يضم هذا المعجم الألفاظ المأخوذة من الفعل الثلاثي فقط، مما جاء على (فَعَالٍ) .

* الألفاظ المأخوذة من الفعل الرباعي مثل عَرَّعَارٍ، وَقَرَّقَارٍ . لم تدخل في هذا المعجم لأنها على (فَعْلَالٍ) ، وليس (فَعَالٍ) .

* الألفاظ المذكورة في هذا المعجم أوردها النحاة واللغويون في مصنفاتهم، وقد جمعها الصغاني في كتابه (ما ينته العرب على فَعَالٍ) ، وكذلك فعل السيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة في مبحث سَمَاء (ذكر فَعَالٍ المبني على الكسر) .

• الهمزة:	أَبَابٍ أَزَامٍ	حَذَارٍ حَذَامٍ حَرَامٍ حَسَّاسٍ حَضَارٍ حَلَّاقٍ حَمَادٍ حَنَازٍ حَيَادٍ	
• الباء:	بَجَالٍ بَدَادٍ بِرَاجٍ بِرَاكٍ بِظَارٍ بِقَاعٍ	خَبَاتٍ خَرَّاجٍ خَزَّاقٍ خَصَّافٍ خَضَّافٍ خَطَّافٍ خَنَاتٍ خَنَازٍ خَنَاسٍ	• الغاء:
• التاء:	تَرَاكٍ		
• الجيم:	جَبَاذٍ جَدَاعٍ		
	جَذَابٍ جَعَّارٍ جَمَادٍ	• الدال:	دَبَابٍ دَرَاكٍ دَقَّارٍ دَهَاعٍ
• الحاء:	حَبَاقٍ حَدَابٍ حَدَادٍ	• الزاء:	رَصَادٍ رَمَّابٍ

	رَحَال	• السين	سَبَاب	• الشين	شَنَات	• الصاد	صَرَاف	• الضاد	ضَرَاب																											
	رَغَال		سَجَاح		سَرَاب		سَرَّاح		سَفَّار	سَقَال	سَكَاب	سَمَاع	شَجَاد	شَرَاء	شَرَاف	شَغَار	شَفَّار	شَمَام	صَرَام	صَلَّاح	صَمَام															
	رَقَاش		• الطاء		طَبَار		طَمَار		طَمَام	• الظاء	ظَقَار	• العين	عَبَاب	عَرَار	عَظَام	عَقَال	عَقَاق	عَلَاق	عَنَاق	عَوَاد	• الفين	غُثَار	غُدَار	غَلَاب	• الفاء	فَجَار	فَسَاق	فَشَّاح	فَشَّاش	فَعَال	فَقَار	فَيَّاح	• القاف	قَتَام	قَدَام	قَسَام
	رَقَاع		• الظاء		ظَقَار		• العين		عَبَاب	عَرَار	عَظَام	عَقَال	عَقَاق	عَلَاق	عَنَاق	عَوَاد	• الفين	غُثَار	غُدَار	غَلَاب	• الفاء	فَجَار	فَسَاق	فَشَّاح	فَشَّاش	فَعَال	فَقَار	فَيَّاح	• القاف	قَتَام	قَدَام	قَسَام				
	قَطَاط	• الكاف	كَرَار	• اللام	لَبَاب	• الميم	مَسَاس	• النون	نَزَال																											
	قَطَاف		كَزَار		لَحَاص		لَزَام		لَصَاف	لَطَاط	لَكَاع	لَمَاس	مَسَاك	مَطَار	مَلَاع	مَنَاع	نَزَاف																			
	قَطَام		كَسَاب		كَفَاف		كَلَّاح		لَبَاب	لَحَاص	لَزَام	لَصَاف	لَطَاط	لَكَاع	لَمَاس	مَسَاس	مَسَاك	مَطَار	مَلَاع	مَنَاع	نَزَاف															
	قَقَاس		كَسَاب		كَفَاف		كَلَّاح		لَبَاب	لَحَاص	لَزَام	لَصَاف	لَطَاط	لَكَاع	لَمَاس	مَسَاس	مَسَاك	مَطَار	مَلَاع	مَنَاع	نَزَاف															
	قَمَار	• الهاء	هَجَاج	• الواو	وَبَار	• الياء	يَبَاس		يَسَار		يَعَاط																									
	قَوَال		هَمَام		وَقَاع		يَبَاس		يَسَار		يَعَاط																									
			هَمَام		وَقَاع		يَبَاس		يَسَار		يَعَاط																									
			هَمَام		وَقَاع		يَبَاس		يَسَار		يَعَاط																									

الخاتمة

موضوع هذا البحث (فعال) : دراسة عند اللغويين العرب ومعجم، وقد كشفت هذه الدراسة عما يلي :

١- تعرف العربية كلما كثيرة جاءت على فَعَالٍ، نحو : بَدَادَ ، وَحْدَامَ ، وَفَجَّارَ ، وغير ذلك .

٢- تناول العلماء فَعَالٍ ضمن مصنفاتهم، كما فعل سيبويه والمبرد وغيرها، وقد أفرد لها بعض اللغويين العرب مصنفات مستقلة، مثل كتاب الصنفاني (ما بنته العرب على فَعَالٍ)، وقد أورد فيه (١٣٧) كلمة ، منها (١٣٠) كلمة مأخوذة من الثلاثي، و (٧) كلمات من الرباعي .

٣- لقد ذكر العلماء أنواع (فَعَالٍ)، فتكون (فَعَالٍ) اسما للفعل في معنى الأمر، نحو : نَزَالٍ وَتَزَالُ ، وَحَذَارُ ، وتكون صفة للمؤنث ، نحو : خَبَاتٍ وَفَسَاقٍ ، وتكون مصدرًا للمؤنث ، نحو : فَجَّارٍ وَيَسَارٍ ، وتكون اسماً للعلم المؤنث ، نحو : حَذَامٍ وَرَقَاشٍ .

٤- تختص (فَعَالٍ) بالاسماء المعدولة، والعدل معناه أن تلفظ ببناء وأنت تريد آخر ، نحو : عُمَرُ ، وأنت تريد : عامرا .

٥- ذهب العلماء إلى أن (فَعَالٍ) مؤنثة، بدليل اتصال الفعل معها ببناء التانيث، نحو (دُعِيَتْ نَزَالٍ) في قول زهير ، (وكانت نَزَالٍ) في قول الآخر .

٦- يرى العلماء أن بناء فَعَالٍ على الكسر - دليل على تانيثها، فالكسر علامة التانيث ، نحو : أَنْتِ فَعَلْتِ ، وإنكِ ذَاهِبَةٌ .

٧- أجاز سيبويه صوغ (فَعَالٍ) من كل فعل ثلاثي مفتوح أو مضموم أو مكسور العين (فَعَلَ ، فَعِلَ ، فَعُلَ) .

٨- لا يجيز العلماء صوغ (فَعَالٍ) من الرباعي ، وقد ذهب سيبويه إلى أنه يعتمد فيه على السماع فقط ، نحو : قَرَقَارٍ ، وَغَرَّارٍ .

٩- لوحظ أن فَرَقَارَ، وَعَرَعَارَ - فَعَلَالٍ ، وليس (فَعَالٍ) ، وقد استدرِك بعض العلماء على سيبويه ذلك .

١٠- أجمع العلماء على أن (فَعَالٍ) ، خاصة بالأسماء المعدولة، وذهب ابن عصفور إلى أنها للمعدول ولغير المعدول، وجعل المعدول في خمسة أقسام ، وهي :

أ- اسم أمر، نحو : نَزَالٍ ، وَنَرَاكِ .

ب- معدول عن مصدر معرفة ، نحو : فَجَارٍ وَيَسَارٍ

ج- معدول عن صفة غالبية على وزن (فاعلة) ، نحو : خَلَّاقٍ لِلْمَنِيَةِ .

د- اسم علم معدول عن فاعلة ، نحو : حَذَامٍ وَرَقَاشٍ .

هـ- معدول في النداء ، نحو : فَسَاقٍ وَخَبَاطٍ .

وأمَّا غير المعدول - عند ابن عصفور - فينقسم إلى أربعة أقسام .

أ- اسم مفرد نكرة ، مثل : جَمَادٍ وَجَنَاحٍ

ب- مصدر ، مثل : ذَهَابٍ

ج- صفة ، مثل : جَوَادٍ

د- جمع بينه وبين واحد حذف الهاء، نحو : سَحَابٍ.

١١- اختلف الحجازيون والتميميون وبنو أسد - حول بناء وإعراب (فَعَالٍ)، فالحجازيون يبنونها على الكسر ، وبنو أسد يبنونها على الفتح، وبنو تميم يمریونها إعراب الممنوع من الصرف، ويختارون مذهب الحجازيين بالبناء على الكسر فيما كان آخره الراء خاصة .

١٢- وردت (فَعَالٍ) مفتوحة عند بني أسد، نحو (مَنَاعٌ وَتَرَكَتُ) ، وقد فسّر ابن هشام ذلك بمناسبة الألف والفتحة التي قبلها .

١٣- تبقى (فَعَالٍ) بصورة واحدة، مع المفرد والمثنى والجمع، المذكر أو المؤنث، ولا تتصل بالضمائر.

- ١٤- تستخدم (فَعَالٍ) للتوكيد، بدليل تكرارها، نحو : حَذَارَ حَذَارَ، وَتَرَكَ تَرَكَ.
- ١٥- وردت (فَعَالٍ) فى القراءات القرآنية، فى قراءة (لا مساسَ) ، وقد عدّها الفراء لغة فاشية، وذهب ابن جنى إلى أن فيها نظرا .
- ١٦- أورد العلماء شواهد شعرية كثيرة جاءت فيها (فَعَالٍ)، مما يدل على استخدام (فَعَالٍ) بكثرة فى أشعار العرب .
- ١٧- يضم المعجم اللغوى الألفاظ الواردة على فَعَالٍ ، وقد اكتفينا بالألفاظ المأخوذة من الأفعال الثلاثية، وقد تناولها العلماء فى مصنفاتهم، وأوردها الصفانى، فى كتابه (ما بنته العرب على فَعَالٍ) ، والسيوطى فى كتابه المزمهر فى علوم اللغة فى مبحث (ذكر فَعَالٍ المبنى على الكسر) . وقد تم ترتيب هذا المعجم أبجدياً وفقاً للحرف الأول من الكلمة .
- ١٨- لم يتناول المعجم الألفاظ المأخوذة من الفعل الرباعى، مثل قرقار وعرعار، لأنها فَعَالَلٍ، وليس فَعَالٍ. وقد استدرك العلماء ذلك على سيبويه .

المصادر والمراجع

١- الاسترأبادى:

- شرح الشافىة تحقيق محمد الزفزاف وآخرىن - بىروت ١٩٨٢ م .
- شرح الكافىة بىروت ١٩٨٢ م .
- ٢- برجشتراسر - التطور النحوى للغة العربىة - تعليق رمضان عبد التواب -
الخانجى ، ١٩٨٢ .
- ٣- أبو البركات بن الأنبارى - الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق محبى الدين
عبد الحمىء - القاهرة ١٩٨٢ .
- ٤- أبو بكر بن الأنبارى - المذكر والمؤنث - تحقيق محمد عبد الخالق عضىمه -
للشئون الإسلامىة بالقاهرة ١٩٨١ .
- ٥- أبو بكر الزىىدى - طبقات النحوىين واللفوىىن - تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهىم - دار المعارف ١٩٧٣ .
- لحن العامة - تحقيق عبد العزىز مطر - دار المعارف ١٩٦٧ م .
- ٦- تمام حسان - اللغة العربىة معناها ومبناها - القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٧- ثعلب - الفصىح - تحقيق عاطف مذكور - دار المعارف - ١٩٨٣ م .
- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٨٧ .
- ٨- ابن الجزرى - النشر فى القراءات العشر - القاهرة ، د . ت .
- ٩- جلال الدين السىوطى - المزهر فى علوم اللغة - مطبعة السعاءة، ١٣٢٥ هـ .
- بفىة الوعاة فى طبقات اللفوىىن والنحاة - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهىم ،
الحلبى ١٩٦٤ م .
- همع الهوامع - بىروت د . ت .

١٠- ابن جنى :

- الخصائص : تحقيق محمد على النجار - بيروت . د . ت .

- المحتسب فى تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدى
ناصف وآخرين - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - ١٩٦٩ م .

- المذكر والمؤثث - تحقيق طارق نجم عبد الله - جدة ، ١٩٨٥ م .

- اللمع فى العربية - تحقيق حامد مؤمن - بيروت ١٩٨٥ .

١١- ابن خالويه - مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع - نشره برجستراسر -
القاهرة . د . ت .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن - القاهرة . د . ت .

١٢- ابن الحاجب - الإيضاح فى شرح المفصل للزمخشري - تحقيق موسى العليلى
- بغداد - ٨٢ .

١٣- ابن الدهان - الهجاء والخط - تحقيق فايز فارس - بيروت ١٩٨٢ م .

١٤- الزجاجى :

- الجمل فى النحو - تحقيق على توفيق الحمد - بيروت ، ١٩٨٥ .

- مجالس العلماء - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٣ م .

١٥- ابن السراج :

- الاشتقاق - تحقيق محمد صالح التكريتى - بغداد ١٩٧٣ م .

- الأصول - تحقيق عبد الحسين الفتلى - بيروت ١٩٨٥ م .

- الخط - تحقيق عبد الحسين الفتلى - مجلة المورد المجلد الخامس - العدد
الثالث سنة ١٩٧٦ م . من ص ١٠٣ - ١٣٤ .

١٦- ابن السكيت :

- الإبدال - تحقيق حسين محمد شرف - منشورات مجمع اللغة العربية ١٩٧٨ م .

- إصلاح المنطق - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٥٦ م .

١٧- سيبويه - الكتاب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٧ م .

١٨- ابن السيد البطليوسي - الاقتضاب شرح أدب الكتاب - تحقيق - مصطفى السقا وآخرين، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨١ م.

١٩- الصفاني - ما بنته العرب على فعال - تحقيق عزة حسن - دمشق ١٩٦٤ م .

٢٠- أبو الطيب اللغوي - مراتب النحويين - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٧٤ م .

٢١- ابن عصفور - شرح الجمل للزجاجي - تحقيق صاحب أبو جناح - العراق ١٩٨٢ م .

٢٢- أبو على الفارسي - الحجة في علل القراءات السبع - تحقيق على النجدي ناصف وآخرين ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٣ م .

٢٣- الفارابي - ديوان الأدب - تحقيق أحمد مختار عمر - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤ م .

٢٤- الفراء - معاني القرآن - تحقيق أحمد يوسف وآخرين - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠ م .

- المقصور والممدود - تحقيق عبد العزيز الميمنى - دار المعارف ١٩٦٧ .

٢٥- الكسائي- ما تحلن فيه العوام - تحقيق رمضان عبد التواب- الخانجي ١٩٨٢ .

٢٦- المبرد - المقتضب - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٣ .

- الكامل في اللغة والأدب - بيروت . د . ت .

٢٦- ابن هشام الانصارى - مكنى اللبيب عن كتب الأعاريب - تحقيق مازن المبارك وآخرين - بيروت ١٩٧٩ .

- شذور الذهب - تحقيق محيى الدين عبد الحميد . القاهرة ٧٨ .

٢٧- ابن هشام اللخمي - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان - تحقيق خوسيه بيريث لاثارو - مدريد ١٩٩٢ م .

٢٨- ابن يعيش - شرح المفصل - القاهرة - د . ت .

* * *

صوغ اسم التفضيل من الاكوان والحقى والعيوب

بين السماع والقياس

بقلم الدكتور / محمد محمود بنق

كلية التربية ببورسعيد - جامعة قناة السويس

يحسن بنا قبل الخوض فى دراسة هذا الموضوع أن نقدم له بمعنى التفضيل فى اللغة والاصطلاح

أولاً: التفضيل فى اللغة: (*)

التفضيل مصدر الفعل (فَضَّلَ) بتضعيف العين ، وكل من المصدر والفعل يدل على معنى المبالغة والتكثير فى الفضل الذى يفيد الزيادة مطلقاً سواء كانت فى كمال أو نقص^(١) ، أى فى الشيء المحمود أو المذموم .

بيد أن استعمال الفضل فى الكمال أكثر من استعماله فى النقص ، ومن ثم كثر استعمال (الفضول) فى النقص لقلة استعمال الفضل فيه .

وقد ذهب بعض علماء اللغة إلى قصر استعمال التفضيل على إفادة الزيادة فى الكمال فحسب ، وعليه فإن الأولَى عندهم أن يُعبر عنه بـ (اسم الزيادة) بدلاً من (اسم التفضيل) وهذا الرأى مدفوع ومردود باستعمال العرب التفضيل لإفادة الزيادة مطلقاً سواء أكانت فى محمود أم مذموم . قال العلامة الصبان فى باب أفعال التفضيل : " قيل أولَى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيراً أو شراً ؛ لأنهما ليسا على زنة أفعال ، وأولَى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو : أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل . ويدفع الأول بأن قوله أفعال أى لفظاً أو تقديرأ وخير وشر من الثانى ، ويدفع الثانى بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً فى كمال أو نقص " (٢) .

(*) انظر تفصيل ذلك فى : اللسان والقاموس والتاج والصاح والمصباح المنير مادة (فضل) وانظر أيضاً حاشية الصاد ٤٣/٣ .

(١) انظر حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٤٠/٢ ، ٤٦ .

(٢) حاشيته على شرح الاشمونى ٤٣/٣ .

ثانياً: التفضيل فى الاصطلاح :

ذكر علماء التصريف للتفضيل تعريفات كثيرة ، غير أنها وإن كانت تختلف فى اللفظ والتعبير إلا أنها تتفق فى المعنى والمضمون ، فمثلاً عَرَّفَهُ ابن هشام بقوله : " هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة " (١)

وقال ابن الحاجب فى تعريفه : " اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ، وهو (أفعل) " (٢)

وقال الرضى : " هو المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل المشتق هو منه " (٣)

وقال أبو حيان : " هو الوصف المصوغ على وزن أفعل دالا على زيادته فى محل بالنسبة إلى محل آخر " (٤)

وقال الشيخ خالد الأزهرى : " هو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل " (٥)

ويتضح لنا من هذه التعريفات وغيرها أن التفضيل موضوع أصلا للدلالة على ثلاثة أمور هى (٦) :

الأول : اتصاف مَنْ هو له وهو الْمُفْضَّلُ بالحدث الذى اشتق منه اسم التفضيل ، ومن ثم كان اسم التفضيل وصفاً (٧) لا اسما جامدا .

(١) قطر الندى ريل الصدى ص ٢٧٧ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ٢/١٢ وشرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة ص ٢٦٦ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ٢/٢١٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ، تحقيق د/رجب عثمان محمد ، مراجعة د/رمضان عيد التواب ٥/٢٣١٩ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/١٠٠ .

(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الاشمونى ٣/٤٤ ، ٥٠ .

(٧) أى مشتقا .

الثاني : مشاركة الْمُفْضَل عليه للمُفَضَّل في أصل الحدث ، أى فى الصفة المستفادة من اسم التفضيل ^(١) .

الثالث : زيادة أو تمييز الْمُفْضَل على الْمُفَضَّل عليه فى تلك الصفة .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح (اسم التفضيل) أو (أفعل التفضيل) لم يظهر فى كتب المتقدمين من النحاة وإنما ظهر عند المتأخرين منهم حيث اكتفى القدماء بالتمثيل له فقط دون أن يذكروه بهذا اللفظ أو يطلقوا عليه ذلك الاسم ، فسيبويه إمام النحاة قد اكتفى بالتمثيل له ولم يفرد له باباً مستقلاً فى كتابه وإنما ذكره فى مواضع مختلفة منه ^(٢) وعبر عنه بقوله : (أفعل منه) ^(٣) .

وكذلك لم يذكر هذا المصطلح كل من الفراء من الكوفة وابن السراج من البصرة، وإنما اكتفيا بالتمثيل له أيضاً مثلما فعل سيبويه ، فقد قال الفراء فى معرض حديثه عن معنى قوله تعالى : "وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى" : "والعرب إذا قالوا هو أفعل منك قالوه فى كل فاعل وفعليل" ^(٤) . وقال ابن السراج ^(٥) : "هذا رجل خير منك... ورأيت رجلاً خيراً منك... ومررت برجل خير منك". وقال أيضاً ^(٦) : ما

(١) سواء كانت تلك المشاركة حقيقية أو تقديرية ، فالتحقيقية هى التى تظهر فى الكلام ، نحو قوله تعالى : "أَنَا أَكْفَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً" : الكهف (٣٤) . وقولك : محمد أكرم من خالد .

وأما التقديرية أو المقدرية فهى التى لا يظهر معناها فى الكلام دون تقدير أو تأويل ، نحو قوله تعالى : "قَالَ رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ" يوسف (٣٣) . وكنقولهم فى البغضين : هذا أحب إلى من هذا ، وفى الشريرين : هذا خير من هذا ، وفى الصعيين : هذا أهون من هذا ، وفى القبيحين : هذا أحسن من هذا ، والتقدير : هذا أقل بغضاً ، وأقل شراً ، وأهون صموية ، وأقل قبحاً .

ومن ذلك أيضاً قول الإمام على رضى الله عنه : "لأنَّ أصومَ يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً فى رمضان" . وقوله أيضاً : "اللهم أبدلنى بهم خيراً منهم ، وأبدلهم بى شراً منى" . انظر شرح كفاية ابن الحاجب ٢١٥/٢ والهمع ٣ . ٧٨ وحاشية الصبان ٣/ ٥٠ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٠٣ وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت من ٧٦٧ ، ٧٦٨ .

(٢) فقد ذكره فى باب الصفة المشبهة ووازن بينه وبينها من حيث العمل ، كما ذكره فى باب التعجب ولعله فعل ذلك لأن التفضيل والتعجب - فى الغالب - من واد واحد ، ومعناها المبالغة ، ويجريان مجرى واحداً ، ولهذا تشابهها فى الصياغة واتفقا فى الشروط وفى كثير من الأمور والاحكام . انظر الكتاب ١/ ٢٠٣ و ٩٧/٤ - ١٠٠ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٠٢ - ٢٠٠ ، ٢٤/٢ ، ٩٧/٤ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

(٤) الإسراء (٧٢) .

(٥) معانى القرآن ١٢٧/٢ .

(٦) الأصول فى النحو ٢٩/٢ .

(٧) المصدر السابق .

رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيت آخر أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد " .

يبد أن سيويه الملح إلى هذا المصطلح الوليد ، وذلك في ثنايا قوله : " وتقول ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه ، وليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ؛ لأنه مفضل للأب على الاسم في من ، وأنت في قولك : أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع " ^(١) .

ولعل أبا العباس المبرد هو أول من فطن إلى هذا المصطلح الجديد وصرح به في غير باب من كتابه حيث قال ^(٢) : " وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بنى تميم ؛ لأن (من) دخلت للتفضيل " . وقال في موضع آخر ^(٣) : " إلا أن أفعل يقع على وجهين : أحدهما أن يكون نعتاً قائماً في المتعوت ، نحو : أحمر ، وأصفر ، وأعور .

والوجه الآخر أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبدالله ، فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول : من كذا وكذا ، أو بالآلف واللام ، نحو : هذا الأصغر ، والأكبر " .

وقد تبعه في ذلك مَنْ جاء بعده من النحاة كالزمخشري ^(٤) وابن يعيش ^(٥) وابن عصفور ^(٦) وابن مالك ^(٧) وأبى حيان ^(٨) وابن هشام ^(٩) وابن الحاجب والرضى وابن

(١) الكتاب ٣١/٢ .

(٢) المنتخب ٣٨/٣ .

(٣) المنتخب ٢٤٥/٣ .

(٤) انظر الفصل ص ٢٣٢ .

(٥) انظر شرح الفصل ٩٣/٦ .

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي ٥٧٨/١ .

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ١١٢٠/٢ .

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٢٣١٩/٥ .

(٩) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ ٢٥٥ وشرح شذور الذهب ص ٥٣٧ وقطر الندى وبل الصدى ص ٢٨٧ .

جماعة^(١) والزجاج^(٢) والسيوطي^(٣) والأشموني والصبان^(٤) وابن عقيل^(٥) وغيرهم من المتأخرين .

طريقة صوغ اسم التفضيل :

يصاغ (أفعل) التفضيل من الفعل مباشرة إذا كان مستوفيا للشروط ، أما إذا كان الفعل لم يستكمل الشروط فإنه يتوصل إلى التفضيل منه بالواسطة ، وهي من فعل آخر مستوف للشروط مثل : (أكثر ، وأشد ، وأعظم) ونحوها ، ويؤتى بعده بمصدر ذلك الفعل الفاعل للشروط صريحا ومنصوبا على التمييز^(٦) ، وذلك نحو : مصر أكثر الدول العربية انفتاحا على العالم الخارجي ، وأشدّها تمسكا بالقومية العربية ، وأعظمها اهتماما بالتطور العلمي .

شروط صوغ اسم التفضيل :

يشترط النحاة والصرفيون^(٧) في صوغ اسم التفضيل ما يشترط في صوغ فعل^٨ التعجب^(٨) فالتعجب والتفضيل في ذلك بمنزلة واحدة ؛ إذ هما في الغالب من واد واحد ويجريان مجرى واحداً ، ولهذا اتفقا في المعنى^(٩) والصياغة أو البناء وتشابها في كثير

(١) انظر شرح الرضى على الكافية ٢١٢/٢ وشرح كافيّة ابن الحاجب لابن جماعة ص ٢٦٦ .

(٢) انظر معاني القرآن وإعراجه ٢٧١/٣ .

(٣) انظر الهمع ٢٧٧/٣ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٣/٣ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٣ . ١٧٤ وما بعدها .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٨٥/٢ وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤٤/٣ وشرح ابن عقيل ١٧٥/١ وشرح التصريح على التوضيح ١٠٠/٢ وأوضح المسالك ٢٥٦/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٦٦/٢ .

(٧) انظر على سبيل المثال : الفصل ص ٢٢٢ وشرح الفصل ٩١/٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٩/١ وأوضح المسالك ٢٥٥/٣ وشرح التصريح ١٩٣/٢ ، ١٠١ وشرح ابن عقيل ١٧٤/٣ وحاشية الصبان ٢١/٣ وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ١٨٤ وشرح شذور الذهب ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ وقطر الندى وبل الصدى ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ والهمع ٢٧٧/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٦٠/٢ ، ١٦٦ وشرح كافيّة ابن الحاجب لابن جماعة ص ٢٦٦ والمقرب لابن عصفور ص ١٠٩ وما بعدها .

(٨) قال سيبويه : 'وما لم يكن فيه ما أقفله لم يكن فيه أفعل به رجلا ، ولا هو أفعل من' : الكتاب ٩٧/٤ وانظر أيضا الأصول في النحو ١٠٤/١ و ١٥٢/٣ .

(٩) قال سيبويه : 'والمعنى في أفعل به وما أقفله واحد وكذلك أفعل منه' : الكتاب ٩٧/٤ .

من الأمور والأحكام^(١) ، وعليه فكل ما جاز صَوَّغَ فِعْلَتَى التعجب منه جاز صَوَّغَ اسم التفضيل منه . قال ابن يعيش^(٢) : " فكل ما لا يجوز فيه (ما أفعله) لا يجوز فيه : (هذا أفعل من هذا) وإنما جرى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى ، أما اللفظ فبناؤهما على (أفعل) . . . وأما المعنى فلأنه تفضيل كما أنه تفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ما أعلمَ زيداً) كنت مخبراً بأنه فاق أشكاله ، وإذا قلت : (زيد أعلم من عمرو) فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه " .

وقال أبو حيان^(٣) : " ونَصَّ النحويون على أن ما يبنى منه أفعل للتعجب يبنى منه أفعل التفضيل ، فما انقاس في التعجب انقاس في التفضيل ، وما شذ فيه شذ فيه " .

(١) وهذا وإن كان بينهما كثير من التشابه والموافقات إلا أن بينهما أيضاً كثيراً من التباين والمفارقات ، ولعل أهمها ما يأتي :

أ- للتعجب صيغتان هما (ما أفعلُه ، وأفعلُ به) وللتفضيل صيغة واحدة وهي (أفعل) .

ب- و(أفعل) في التعجب فعل وفي التفضيل اسم .

ج - والتعجب يلزم حالة واحدة لجريانه مجرى المثل ، والأمثال لا تفسر ، أما التفضيل فلا يلزم حالة واحدة فهو حيناً يطابق موصوفه وذلك إذا كان مقترناً به (ال) وأحياناً لا يطابقه ويلزم حالة الإفراد والتذكير .

د - والتعجب تستعمل صيغته بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، أما التفضيل فإن صيغته (أفعل) قد تصلح للمذكر والمؤنث معاً نحو : حاتم أكرم من خالد ، وهند أكرم من فاطمة ، وقد تختص بالمذكر وحده فتكون (فعلى) صيغة المؤنث ، نحو : الحسن أفضل الشهداء ، وخديجة فضلى النساء .

هـ - و(أفعل) التعجب يرفع الفاعل وهو الضمير المستتر فيه ، وينصب المفعول به وهو الاسم الظاهر ، وأفعل التفضيل لا يرفع - في اللغة العالية المشهورة - اسماً ظاهراً ولا ينصب المفعول به مطلقاً

و- وفي حالة التعجب مما لم يستكمل الشروط يؤتى بمصدر ذلك الفعل العادم الشروط مؤزلاً أو صريحاً منصوباً على المفعولية بعد (ما أشد أو ما أعظم) ونحوهما ، ومجروراً بعد (أشد ، وأعظم) بآباء وهي حرف راند ، ويعرب فاعلاً مجروراً لفظاً بحرف الجر الزائد مرفوعاً محلاً ، نحو : ما أعظم استمساك المسلم بتعاليم دينه الحنيف وأعظم باستمساك المسلم بتعاليم دينه .

أما في التفضيل فيؤتى بمصدر ذلك الفعل المراد التفضيل منه والفاقد الشروط صريحاً ومنصوباً على التمييز بعد (أشد ، أو أكثر ، أو أعظم) ونحوها ، مثل : مصر أشد اهتماماً بالتقدير العلمي من البلاد العربية . فالنصب بعد (أفعل) التعجب يكون على المفعولية ، وبعد (أفعل) التفضيل يكون على التمييز .

ز- والتعجب - كما يقول بعض الباحثين - ليس مما تختص به اللغة العربية دون غيرها من اللغات السامية ، أما التفضيل فهو من خصائصها وحدها ولا يوجد في أية لغة من اللغات السامية حتى الحبشية ، فهو مرتجل في العربية جديد فيها . انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٣١٩/٥ ، ٢٣٢٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٨٥/٢ ، ١١٣٩ والبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل ص ١٤ .

(٢) شرح المفصل ٩١/٦ .

(٣) البحر المحیط ٧٣٧/٢ وانظر أيضاً الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون ٦٨١/١ .

وقال ابن عصفور ^(١) : "لا يُتَى أَفْعَلُ التِي للمفاضلة إلا بما بينى منه فعل التعجب"

وقال ابن مالك فى أَلْتِيهِ ^(٢) :

صُعْ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ (أفعل) للتفضيل ، وَأَبَ اللَّذَّ أَبِى
وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجَبٍ وَصِلَ مانع ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

وبناء على ما سبق فإن شروط صوغ اسم التفضيل هى :

١- أن بينى من فعل ، فلا بينى اختياراً من اسم ولا من وَصَفَ لا فعل له ، وقد شذ قولهم : هو أحكك البعيرين وأحكك الشاتين ^(٣) ؛ لأنهم بنوه من الحك وهو اسم عين ، والمعنى : أكلهما ، أى : أشدهما أو أكثرهما أكلاً . وقولهم : هو أقمن به ، أى أحق ؛ لأنهم بنوه من قولهم : هو قَمِنٌ ، أى : حقيق ، وهو وصف لا فعل له . وقولهم : هو ألص من شظاظ ^(٤) ؛ لأنهم بنوه من قولهم : هو لص ، أى : سارق ، وهو لا فعل له أيضاً ^(٥) .

٢ - أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، فلا بينى مما زاد على الثلاثة مجرداً ^(٦) كان أو مزيداً ^(٧) ، غير أنهم اختلفوا فى بنائه من (أفعل) الثلاثى المزيد بالهمزة ، نحو : أكرمَ وأحسنَ وأعطى ، وكانوا فى ذلك على ثلاثة مذاهب ^(٨) :

(١) المقرب ص ١٠٩ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ص ٦٩ وشرح ابن عقيل ٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٣) انظر الأصول فى النحو ١٥٥/٣ وشرح التصريح ١/٢ .

(٤) شظاظ (على زنة كتاب) : اسم لص معروف من بنى ضبة معروف بالذكاء فى السرقة ، ويضرب به المثل فى اللصوصية ، فيقال : أسرق من شظاظ ، وألص من شظاظ ، كما يقال : ألص من سرحان ، وهو الذئب ، وانظر مجمع الأمثال للميداني ٢٥٧/٢ .

(٥) غير أن ابن القطاع حكى له فعلاً فقال : لَصَّ أو لَصَصَ - بالفتح - إذا استر أو إذا أخذ المال خفية . انظر شرح التصريح ١٠١/٢ وشرح الأسموني وحاشية الصبان عليه ٤٤/٣ .

(٦) نحو : دحرج أو زلزل لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول فى الرباعى المجرد بما يودى إلى الإخلال بالمعنى أو الدلالة . وانظر شرح التصريح ٩١/٢ وحاشية الصبان ٢١/٣ .

(٧) نحو : جادل ، وانطلق ، واستغفر ؛ لأنه يودى إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب مما تدل عليه حروف الزيادة . انظر حاشية الصبان ٢١/٣ وشرح التصريح ٩١/٢ .

(٨) انظر على سبيل المثال شرح التصريح ١٠١/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٦٣/٢ ، ٤٦١ والبحر المحيط ٧٣٧/٢ والدر المصون ٦٨١/١ .

الأول : الجواز مطلقا سواء كانت الهمزة فى (أفعل) للنقل كأعْطَى أم لغيره كأعْطَى ، أى : نام ، وهذا مذهب سيويه^(١) والمحققين من أصحابه وهو اختيار ابن مالك فى التسهيل وشرحه^(٢) ، وقال ابن عقيل^(٣) فى شرح التسهيل : "وهو محكى عن الأخفش أيضا ، وقال ابن هشام الخضراوى : إنه الصحيح ، وقال الصفار : إنه الصحيح الذى يعضده النظر " .

وعلى هذا رأى فإن شرط الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه أنه يكون ثلاثيا مجردا أو مزيدا بالهمزة سواء كانت الهمزة للنقل (أى التعدية) أم لا ، وهذا ظاهر كلام سيويه حيث قال فى باب التعجب^(٤) : "ويناؤه أبدا من فَعَلَ وَقَعَلَ وَأَفْعَلَ . وقال أبو حيان^(٥) : "لم ينص سيويه على أن أفعل التفضيل يُبنى من (أفعل) إنما يؤخذ ذلك بالاستدلال ؛ لأنه نص فى أول كتابه على بناء (أفعل) للتعجب يكون من : فَعَلَ وَقَعَلَ وَقَعْلَ وَأَفْعَلَ ، فظاهر هذا أن (أفعل) الذى للتعجب يبنى من (أفعل) ونص التحويون على أن ما يبنى منه أفعل للتعجب يبنى منه أفعل التفضيل ، فما انقاس فى التعجب انقاس فى التفضيل ، وما شذ فيه شذ فيه " .

وبناء على هذا المذهب فإنه يجوز ما سمع من قولهم : هو أعظاهم للدنار والدرهم خلافا لمن يجعلونه شاذًا^(٦) . وكذلك يجوز أن يكون اسماً التفضيل (أقسط

(١) انظر الكتاب ٧٣/١ وشرح التصريح ٩١/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٦٣/٢ وشرح الفصل لابن بعش ٩٢/٦ وحاشية الصبان ٢١/٣ .

(٢) انظر شرح التسهيل أو المساعد على تسهيل الفوائد ١٦٣/٢ وشرح التصريح ٩١/٢ .

(٣) شرح التسهيل أو المساعد على تسهيل الفوائد ١٦٤/٢ .

(٤) الكتاب ٧٣/١ .

(٥) البحر المحيط ٧٣٧/٢ وانظر أيضا الدر المنصور ٦٨١/١ .

(٦) وذلك عند من يمنع ذلك مطلقا ، وعند من يمنع إذا كانت الهمزة للنقل والتعدية ؛ لأن همزة فعليهما (اعطى ، وأولى) كذلك . وانظر الفصل ص ٢٣٢ .

وأقوم) فى قوله تعالى : " ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ " (١) مبين من (أقسط وأقام) (٢) .

الثانى : المنع مطلقا من كل فعل مزيد بالهمزة (٣) ، فيكون مثله فى ذلك مثل أى فعل زائد على ثلاثة أحرف ، وهذا مذهب المازنى والمبرد وابن السراج والفارسى (٤) ومن تبعهم كالسيوطى (٥) محتجين بأن حذف الزائد يفوت الدلالة على المعنى المقصود من زيادته (٦) ، ويحكمون على ما ورد منه بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (٧) .

الثالث : الفصل بين كون همزة (أفعل) للنقل أو لغيره ، فإن كانت للنقل والتعدية فلا يجوز اسم التفضيل منه (٨) ، وإن كانت لغيره (٩) فيجوز (١) ، وهذا مذهب

(١) البقرة (٢٨٢) .

(٢) انظر الكشف ٤٠٤/١ والبحر المحيط ٧٣٧/٢ . وقال السمين الحلبي : " وأقسط : قيل : هو من أقسط إذا عدل ، ولا يكون من قسط ؛ لأن قسط معنى جار ، وأقسط بمعنى عدل ، فتكون الهمزة للسلب ، إلا أنه يلزم بناء أفعل من الرباعى ، وهو شاذ " . الدر المصون ٦٨١/١ . بيد أن أبا حيان قال " والذى ينبغي أن يحمل عليه (أقسط) هو أن يكون مبنيا من قسط الثلاثى بمعنى عدل قال ابن السيد فى (الاعتضاب) ما نعه : حكى ابن السكيت فى كتاب الأضداد عن أبى عبيدة : قسط : جار وقسط : عدل ، وأقسط بالالف : عدل لا غير ، وقال ابن القطاع . قسط فسوطا وقسطا : جار وعدل ضد ، فعلى هذا لا يكون شاذنا " : البحر المحيط ٧٣٨/٢ وانظر أيضا الدر المصون ٦٨٢/١ والفتوحات الإلهية ٢٣٣/١ .

(٣) أى سواء أكانت الهمزة للنقل والتعدية أم لا .

(٤) انظر شرح التصريح ٩١/٢ والمساعد على تهليل الفوائد ١٦٤/٢ .

(٥) انظر الهمع ٢٧٧/٣ .

(٦) انظر شرح التصريح ٩١/٢ وحاشية الصبان ٢١/٣ .

(٧) انظر شرح التصريح ٩١/١ .

(٨) وذلك لما يلزم فى بناءه من حذف همزة النقل ، فضوت الدلالة على معنى النقل والتعدية للفعل ، أى تقويته ونقله من اللزوم إلى التعدى ، أو نقله من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين ، أو من التعدى لاثنتين إلى التعدى لثلاثة

(٩) بأن صيغ عليها ابتداء ، نحو : أقمر المكان ، وأظلم الليل ، وأسفر الصبح . وشذ عند الماتمين ما سمع من قولهم : هذا المكان أقمر من غيره .

(١٠) لأنه لا يفوت معنى مقصودا من هذه الزيادة .

ابن عصفور ^(١) وهو المختار ، وقد نسب إلى سيبويه ، وصرح بأن ما شذ من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه كقول ذى الرمة : ^(٢) .

بِأَضِجَ مِنْ عَيْنِكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا تَوَهَّمْتَ رَيْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَتْرَلًا ^(٣)

• هذا وقد اختلف النحاة والصرفيون ^(٤) أيضا فى بناء اسم التفضيل من الفعل الثلاثى المزيد الجارى مجرى الثلاثى ، نحو : اتَّقَى ، واستغنى ، وافقر ، فذهب ابن السراج وغيره إلى الجواز ؛ وذلك لأنهم أجروه مجرى الثلاثى المجرد لا مجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه : تَقَى ، وَغْنَى ، وفقر .

وعلى هذا رأى فلان اسم التفضيل من تلك الأفعال هو : اتَّقَى ، وأغنى ، وأفقر فتقول : الرسول ﷺ أتقى الناس لله ، وفلان أغنى الناس عن الناس ، وأنا أفقر الناس إلى عفو الله .

وذهب ابن خروف ^(٥) وجماعة إلى المنع ؛ وذلك لأن علة امتناع بنائه من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى عدم البنية ^(٦) وحذف الزوائد لغير موجب مع وجود ما يغنى عن ذلك وهو (أشد) ونحوه .

يبد أنه من الأفضل والأحسن الأخذ بالرأى القائل بالجواز ؛ لأن مثل هذه الأفعال غير الثلاثية وإن كان قد سمع لها أفعال ثلاثية ففيل : تَقَى بمعنى خاف وَغْنَى بمعنى استغنى ، وَفَقَرَ بمعنى افتقر إلا أنها أهملت ولم تستعمل لندرتها ، واستغنى عنها بتلك الأفعال المزيدة فأجريت مجرى الثلاثى المجرد ومن ثم فإنه يجوز بناء اسم التفضيل منها .

(١) انظر المقرب ص ١٠٠

(٢) انظر ديوانه ص ٧٦١ والمقرب ص ١١٠ .

(٣) والشاهد فيه : قوله (باضج) حيث صاغ اسم التفضيل من فعل رباعى على وزن (أَفْعَل) وهو (اضاع) والهمزة فيه للتعمية .

(٤) انظر شرح التصريح ٩١/٢ والمساعد على تهليل الفوائد ١٦٣/٢ .

(٥) انظر شرح التصريح ٩١/٢ .

(٦) أى لما فيه من هدم بنية الفعل المزيد ، أو لأنه لا تتوافر فيه شرط البنية لأن حق ما بينى منه اسم التفضيل أن يكون ثلاثيا محضا . وانظر المساعد على تهليل الفوائد ١٦٠/٢ ، ١٦٢ .

وشذ بناء اسم التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم : هذا الكلام أنصر من غيره ^(١) ، حيث بنوه من الفعل (اختصر) المزيد بحرفين ، وفيه شذوذ من جهة أخرى وهو أن الفعل مبنى للمجهول ، وهذا ما يمنع أيضا بناء اسم التفضيل منه مباشرة وبدون واسطة .

٣ - أن يكون الفعل تاما ، فلا يبنى من الناقص ، مثل : كان وكاد ، وهذا مذهب الجمهور ^(٢) ؛ وذلك لعدم دلالتها على الحدث ، واسم التفضيل موضوع للدلالة على الزيادة في الحدث ، فلا يقال : هذا أكُون من هذا ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وأجاز بعضهم ^(٣) بناء اسم التفضيل من الأفعال الناقصة ؛ لأنها تدل على أحداث عامة يعينها الخبر .

٤ - أن يكون الفعل متصرفا ، فلا يبنى من الجامد أى فاقد التصرف ^(٤) ، مثل : نعم وبش وليس ، ولا من ناقص التصرف ^(٥) ، مثل : يدع ويذر ونحوهما ^(٦) .

٥ - أن يكون الفعل مثبتا ، فلا يبنى من الفعل المنفى ؛ لثلا يلتبس المنفى بالمثبت ؛ لأن صيغة التفضيل إثبات وليست سالحة للنفى ، ولا فرق في ذلك بين ما كان ملازما للنفى نحو : ما عالج بالدواء ، أى : ما انتفع به ، أو غير ملازم للنفى ، أى نفيه عارض ، نحو : ما حضر زيد ، ولم يرق عمرو .

٦ - أن يكون الفعل قابلا للتفاوت والتفاضل ؛ لأن التفضيل موضوع أساسا للدلالة على التمييز والمفاضلة بين شيئين في الصفات القابلة للتفاوت ، والتي تختلف بها أحوال الناس ، فلا يبنى من نحو : مات وفنى وهلك ؛ لأن حقيقته واحدة ويشارك فيه الجميع ولا مزية فيه لفاعل على آخر حتى يفضل عليه ^(٧) .

(١) انظر شرح التصريح ٩٢٠ ٩١/٢ .

(٢) انظر المساعد على تسهيل القوائد ١٦٠/٢ .

(٣) انظر شرح الرضى على الكافية ٢١٢/٢ وشرح التصريح ٩٢/٢ والمساعد على تسهيل القوائد ١٦٠/٢ .

(٤) وذلك بسبب خروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث . انظر شرح التصريح ٩٢/٢ .

(٥) وهو المستغنى عن تصرفه بتصرف غيره أو مرادفه ، وإن كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمن . انظر شرح التصريح ٩٢/٢ .

(٦) حيث استغنى عن ماضيهما : (ودع ، ووذر) بماضى الفعل (يترك) . انظر شرح التصريح ٩٢/٢ .

(٧) انظر شرح الرضى على الكافية ٢١٢/٢ وما بعدها وشرح التصريح ٩٢/٢ .

٧ - أن يكون الفعل مبنيًا للمعلوم لا مبنيًا للمجهول ، فلا يقال في نحو : ضُرِبَ زيدٌ (بالبناء للمجهول) : زيد أضرب الناس ؛ لأنه يؤدي إلى لبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل^(١) ، فلا يدرى أهو تفضيل للفاعل أو المفعول؟ وأجاز بعضهم^(٢) بناء اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول هند آمن اللبس نحو: هو أرهى^(٣) من ديك ، وهو أشهر^(٤) من غيره ، وجعلوا منه (أحب) في قوله تعالى : **قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ** .^(٥)

٨ - ألا يكون الوصف منه^(٦) على (أفعل فعلاء) وهو ما دب على لون كالسواد والبياض ونحوهما ، أو حلية كالخَوَر^(٧) والدَّعَج^(٨) ، والغَيْد^(٩) والشَّهْل^(١٠) والهِيف^(١١) واللمى^(١٢) أو عيب ظاهر كالبرص^(١٣) والحلب^(١٤) والعرج والعور والعمى . فلا يبنى اسم التفضيل مباشرة (أى بدون واسطة) من نحو: سَوَدَ (من الألوان) ولا من نحو: حَوَرَ (من المحاسن والحلى) ولا من نحو : عرج (من العيوب) فيقال : فلان أسود

(١) انظر حاشية الصبان ٢٢/٣ .

(٢) انظر المساعد على تهليل الفوائد ١٦٢/٢ وشرح التصريح ٩٢/٢ وشرح الأشموني على الفية ابن مالك ٢٢/٣

(٣) أرهى : من رهى (بالبناء للمجهول) بمعنى : تكرر . وقيل إن العرب لا تتكلم به إلا مبيا للمفعول وإن كان معنى الفاعل ، وقيل أيضا : رها يزهو (بالبناء للفاعل) أى . تكبر ، وعلى ذلك فلا شذوذ فيه . وانظر شرح التصريح ١٠١/٢ .

(٤) أشهر : من شهر المبني للمجهول .

(٥) يوسف (٣٣) .

(٦) أى من الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه

(٧) الخور : هو شدة بياض العين مع شدة سوادها . انظر لسان العرب (خور) .

(٨) الدهج : سواد العين في شدة بياضها

(٩) الغيد : النعومة واللين .

(١٠) الشهل : وهو أن يكون سواد العين بين الحمرة والسواد ، وقيل : قلة سواد الحدقة ، وقيل : حمرة في سواد العين . انظر اللسان والقاموس والتاج (شهل) .

(١١) الهيف : رقة الخصر وضмор البطن .

(١٢) اللمى : سمرة في الشفة واللثات يستحسن ، أو سواد يكون في الشفتين .

(١٣) البرص : داء معروف ، وهو بياض يقع في الجلد .

(١٤) الحلب : خروج الظهر ودخول البطن والصدر .

من فلان ، وهو أحور منه ، وهو أعرج منه ؛ وذلك لأن قياس الصفة المشبهة الدالة على مجرد المعنى الوصفى من مثل تلك الأفعال الدالة على لون أو حلية أو عيب يكون على وزن (أفعل) أيضا ، نحو : أسود ، وأحور ، وأعرج . ومن ثم امتنع بناء اسم التفضيل منها مخافة التباس أحدهما بالآخر ، ولذلك شاع فيما بين النحاة أن اسم التفضيل لا يبنى مما فيه أفعل لغيره ^(١) .

بيد أن هذا الشرط الأخير وإن كان هو المشهور لدى الجمهور إلا أنه كان موضع نزاع ومحل خلاف بين العلماء .

(١) انظر حاشية الشيخ ياسين العليمي على شرح التصريح ١٠١/٢ .

الخلاف حول بناء اسم التفضيل من الألوان^(١) والحي والعيوب

اختلف النحاة والصرفيون حول صوغ اسم التفضيل من الألوان والحي والعيوب^(٢) الظاهرة أو المحسوسة^(٣) ، وكانوا فى تلك المسألة على رأيين :

الأول : المنع ، وهو قول البصريين .

الثانى : الجواز ، وهو قول الكوفيين .

أولاً : مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى منع بناء اسم التفضيل من الألوان والحي والعيوب الظاهرة وذلك بالحمل على (أفعل) التعجب ، قال سيبويه فى باب ما لا يجوز فيه ما أفعله : "وذلك ما كان أفعل وما كان لونا أو خلقة ... وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل" به رجلا ، ولا هو أفعل منه ؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه ، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا ، والمعنى فى أفعل به وما أفعله واحد ، وكذلك أفعل منه" (٣) .

وظاهر كلام سيبويه يفهم أن المراد بقوله (ما كان أفعل) : ما كان الوصف منه على وزن (أفعل) ، وبقوله (خلقة) : ما كان من الخلق الثابتة أو الأشياء الملازمة للشخص والجارية مجرى أعضائه وهى الحي والعيوب الظاهرة أو العاهات .

(١) انظر مسألة القول فى جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان فى الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٤٨/١ - ١٥٥ .

(٢) وقد عبر عنها سيبويه بقوله : "وكان لونا أو خلقة" فشمل بقوله : (الخلقة) العيوب والحي معا ، وهو إن كان قد اكتفى بالتمثيل للعيوب دون الحي فلان ما يجوز فى العيوب يجوز فى الحي وما لا يجوز فى أحدهما لا يجوز فى الآخر ، فهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب . وانظر الكتاب ٩٧/٤ ، ٩٨ .

(٣) أما الألوان والعيوب الباطنة غير المحسوسة فإنه يبنى منها اسم التفضيل ، نحو زيد أبيض سريرة من عمره ، والكافر أسود قلبا من المنافق ، وفلان أحقر من فلان ، وأبله من فلان ، وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم ؛ لأن هذا - كما يقول سيبويه - ليس بلون ولا خلقة فى الجسد . وانظر الكتاب ٩٨/٤ وانظر أيضا شرح الرضى على الكافية ٢٣٢/٢ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١٠١/٢ .

(٣) الكتاب ٩٧/٤ .

وقد علل البصريون منع التفضيل من الألوان والحِلْي والعيوب بعدة أمور هي: (١)
 الأول: أن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول ولا تزيد ولا تنقص فجرت
 مجرى أعضائه من الحِلْق ، فهي بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل ، فكما أنك لا
 تقول : ما أيده ، ولا : ما أرجله ، فإنك أيضا لا تقول فيما كان لونا أو خلقة : ما
 أحمره ، ولا : ما أبيضه ، ولا : ما أحوره ، ولا : ما أعشاه ، إنما تقول : ما أشد
 يده ، وما أشد رجله ، وما أشد حمرة ، وما أشد حورَه ، وما أشد عَشاءه ، وكذا
 جميع الألوان والحِلْق .

ولما كان البصريون قد حملوا منع التفضيل عما دل على لون أو عيب أو حلية
 ظاهرة على التعجب (٢) فإنه لا يجوز كذلك عندهم أن تقول : هذا أبيض من هذا ،
 ولا : هذا أحور من هذا ، ولا : هذا أعور أو أعرج من هذا ونحو ذلك .

الثاني : أن حق ما يبنى منه اسم التفضيل أن يكون ثلاثيا محضا ، وأكثر أفعال الألوان
 والحلى والعيوب تأتي على وزن (افْعَلْ) و (افْعَالٌ) وهما أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو :
 أَيْضٌ وَأَسْوَدٌ وَأَخْضَرٌ وَأَصْفَرٌ وَأَحْمَرٌ وَأَحْمَارٌ وَأَحْوَرٌ وَأَحْوَلٌ وَأَعْوَرٌ وما أشبه ذلك .
 فأفعال الألوان والحِلْق من الحِلْي والعاهات إنما ترجع في أصلها إلى ما زاد على
 الثلاثي ، ولذلك صحت العين ولم تَعْل (٣) فيما كان منها على ثلاثة أحرف ، نحو :
 سَوْدٌ وَحَوْرٌ وَهَيْفٌ وَحَوَلٌ وَعَوِرٌ ؛ لأنها في معنى : اسْوَدَّ وَأَحْوَرَّ وَاهْيَفَّ وَأَحْوَلَّ وَأَعْوَرَ
 الزائد على الثلاثي ، ولم يَبْنِ اسم التفضيل في الغالب عما كان منها ثلاثيا إجراء للأقل
 مجرى الأكثر ، أى حملا له على غير الثلاثي لكثرة ولأنه الأصل في الألوان والحلى
 والعيوب ، أو لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير (٤) .

(١) انظر الكتاب ٩٧/٤ ، ٩٨ ، والأصول ١٥٢/٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١ وأسرار العربية لابن الأثير
 ص ١٢١ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٥٣/١ ودرء الغواص في أوهام الخواص للحصري ص ٣٨
 وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦ ، ٩٤ ، وشرح التصريح ٩٢/٢ ، ٩٣ وحاشية الصبان ٢٢/٣ والمساعد على تسهيل
 القوائد ١٦٢/٢ والمقرب ص ١٠٩ ، ١١٠ وقطر الندى ص ٣٣٣ .

(٢) مثلما حملوا التعجب على التفضيل في التصغير فقالوا : ما أَمْلَحَه وما أَحْيَنَه وإن كان مخالفا للقياس ؛ لأن
 التصغير من خصائص الأسماء ، و(افْعَل) التعجب فعل باتفاق ؛ وذلك لأن التعجب أشبه التفضيل في كونه على
 وزنه ودلالته على الزيادة ، وكونهما يتفقان في شروط الصياغة البناء . وانظر الكتاب ٤٧٧/٣ وقطر الندى
 ص ٣٣١ .

(٣) بقلها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلولا أن ما قبل العين ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور . وانظر
 شذور الذهب ص ٥٤٤ .

(٤) انظر شرح شذور الذهب ص ٥٤٤ .

الثالث : أن بناء الوصف المجرد من أفعال الألوان والحلى والعيوب إنما يجيء على وزن (أفعل) أيضا ، وبناء اسم التفضيل منها يؤدي إلى التباس أحدهما بالآخر ، ولذلك شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يبنى مما فيه أفعل لغيره ^(١) .

وقد خرج البصريون المانعون الشواهد التي استند إليها الكوفيون المجيزون على أنها شاذة عند الخليل قياسا واستعمالا ؛ لأنها معانٍ لازمة محالها ، فصارت كالحلق الثابتة نحو اليد والرجل ، ومن علل بأن المانع من التفضيل كون أفعالها زائدة على الثلاثة فهي شاذة عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال ، أما القياس فإن أفعالها ليست ثلاثية على (فعل) ولا على (أفعل) إنما هو (أفعل) و (أفعل) نحو : أبيضٌ واحورٌ واعورٌ واحمرٌ ، وأما الاستعمال فأمره ظاهر ، وأما عند أبي الحسن الاخفش والمبرد فإنها ونحوها شاذة من جهة الاستعمال صحيحة من جهة القياس ^(٢) ؛ لأن أفعالها ثلاثية بزيادة فجار تقدير حذف الزوائد ^(٣) .

ثانيا : مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون ^(٤) إلى جواز بناء اسم التفضيل مما يُعبر عن فاعله بـ (أفعل فعلاء) أى مما يجيء الوصف منه على هذا الوزن ، وهو باب أفعال الألوان والحلق الثابتة كالحلى والعيوب .

وقد أطلق الكسائي وهشام الضرير ^(٥) القول بالجواز فى الألوان عامة فأجازا : ما أحمره ، على حين قصر بعضهم ذلك على البياض والسواد خاصة دون غيرهما من الألوان ^(٦) .

(١) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١٠١/٢ .

(٢) وذلك لأنهما يجيزان بناء (أفعل) من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت كاستعمل واقتل وانفعل ، لأن أصلها ثلاثة أحرف . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٦ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦ ، ٩٤ والقياس فى اللغة - محمد الخضر حسين ص ٦٦ .

(٤) انظر الهمع ٢٧٩/٣ والمساعد على تسهيل القوائد ١٦٢/٢ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١٤٨/١ وما بعدها .

(٥) انظر الهمع ٢٧٩/٣ والمساعد على تسهيل القوائد ١٦٢/٢ .

(٦) وقد عللوا ذلك بأن البياض والسواد أصلان للألوان كلها ، ومنهما يتركب سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والشبهة وغيرها ، فجاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصليين لهما ومتقدمين عليها . انظر الإنصاف ١٥٠/١ ، ١٥١ .

وحكى الكسائي ^(١) أنه سمع : ما أسود شعره . وقال الفراء ^(٢) : "حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول : ما أسود شعره ، وقال الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمُّهُمْ لَوْمًا وَأَبْيَضُهُمْ مِرْبَالٌ طَبَّاحٌ ^(٣)
وأجاز الكسائي وهشام والأخفش ^(٤) من العيوب أو العاهات : ما أعورَه ! .

وعلى ذلك فإنه يجوز عند الكوفيين قول بعض العرب : ما أحسنه ، وما أقبحه وما أطوله ، وما أقصره ^(٥) ، وكل ذلك من الخلق الثابتة الملازمة للشخص والتي تجري مجرى أعضائه وإن كان الوصف منها على غير (أفعل فعلاء) . قال المتنبى ^(٦) :

خَلِيلِي لَوْنُ الشَّيْبِ دَاءٌ كَرِهْتُهُ فَمَا أَحْسَنَ الْمَرْعَى وَمَا أَقْبَحَ الْمُحْلَا
وقال أيضا ^(٧) :

ضَيْفٌ أَلَمَ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمٍ أَلَسَيْفٌ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ بِاللَّمَمِ
وقال كذلك ^(٨) :

حَسَنٌ فِي عُيُونِ أَعْدَائِهِ أَقْبَحُ مِنْ ضَيْفِهِ رَأْيُهُ السَّوَامُ
يجوز عندهم كذلك قولهم : أسود من حلك الغراب ، وأبيض من اللبن ^(٩) .

(١) انظر المساعد على تهليل الفوائد ١٦٢/٢ .

(٢) معاني القرآن ١٢٨/٢ .

(٣) والشاهد فيه : قوله (أبيضهم) حيث بنى اسم التفضيل من البياض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون وقوله (أبيضهم مِرْبَالٌ طَبَّاحٌ) كناية عن البخل وشدة الحرص .

(٤) انظر الهمع ٢٧٩/٣ والمساعد على تهليل الفوائد ١٦٢/٢ . وإن كان الأخفش كسائر البصريين قد منع ذلك من الاكوان .

(٥) انظر المقرب ص ١١٠ .

(٦) انظر شرح مشكل شعر المتنبى لابن سيده ص ٢٦٥ .

(٧) انظر شرح ديوان المتنبى أو العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب الليثي ١٣٥/١ .

(٨) انظر شرح ديوانه ٣٢٨/١ وشرح مشكل شعر المتنبى ص ١١١ .

(٩) انظر شرح ابن عقيل ٣ . ١٧٥ وحاشية الجفري ٢ . ٤٦ . وحلك الغراب : هو السواد الشديد ، فيقال : أسود حالك ، أي : شديد السواد .

واحتج الكوفيون لمذهبهم بما ورد في لسان العرب وسمع عنهم في كلامهم ؛
شعرهم ونثرهم . فمن الشعر قول طرفة بن العبد البكري من أبيات يهجو فيها عمرو
ابن هند ملك الحيرة ويصفه بالحرص وشدة البخل ^(١) :

إِنْ قُلْتَ نَصْرٌ فَتَنْصُرْ كَانَ شَرْقِيَّ
قَدِمًا وَأَيُّهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ ^(٢)
وقول رؤبة بن العجاج ^(٣) :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيْمَاضِ
* أَيْضُ مِنْ أُخْتِ بَنَى أَبَاضِ * ^(٤)

(١) انظر ديوان طرفة ص ١٥ وانظر أيضا الانتصاف من الإصناف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ١٤٩/١

(٢) هكذا رواية البيت في الديوان ، وقوله .

أَنْتَ ابْنُ هِنْدٍ فَاحْزَنْ مَنِ ابْنُكَ إِذَا
لَا يُصْلِحُ الْمُلْكُ إِلَّا كُلُّ نَدَّاحٍ
والبيت له روايات أخرى في كتب الحاة واللعوين تذكر منها رواية الغراء (معاني القرآن ١٢٨/٢) وهي هكذا .

أَمَّا الْمَلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمُّهُمُ
لَوْمًا وَأَيُّهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٍ
ورواية ابن الأثير (الانتصاف ١٤٩/١) وابن بيش (شرح المفصل ٩٣/٦) وابن عصفور (المقرب ص ١) واس
منظور (لسان العرب مادة "بيض")

والبيدادي (خزانة الأدب ٢٣٠ / ٨) والشهاب الخفاجي (شرح درة العواص ص ٥٤) وهي هكذا .

إِذَا الرِّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ
فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٍ
اللفظ : نصر : اسم شخص . قدما : بمعنى قديما أى في الزمان الماضي . والسربال : القميص وشئوا : أى
صاروا في زمن الشتاء الذي هو زمن القحط والجذب . واشتد أكلهم : أصبح من الصعب العسير الحصول على ما
يأكلون من طعام . ومعنى قوله (أيضهم سربال طباح) : أن ثياب طباخك تكون في هذا الوقت بيضاء نقية ليس
بها دهن لحم ولا غيره لعدم الطبخ ، فهو كناية عن البخل والحرص .

(والمعنى) : يقول الشاعر : إذا دخل الشتاء بجذبه وقحطه وامقطعت الميرة عن الناس وتعرض عليهم الحصول على
الأكل والطعام فإن ثياب طباخك تكون بيضاء ناصعة البياض نقية من الوصر ودهن اللحم وغيره لقلة طبعه مما يدل
على شدة حرصك ويحكك ، ولو كنت كريما لكانت ثياب على غير ذلك من شدة البياض لكثرة ما يطبخ كما هو
معهود في ثياب الطباخين .

والشاهد فيه قوله (أيضهم) حيث استدلل به الكوفيون على جواز بناء اسم التفضيل من الألوان وبخاصة البياض
والسواد .

(٣) انظر ديوانه ص ١٣٧ والأبيات في شرح المفصل ٩٣/٦ وشرح حمل الزجاجي ٥٨٧/١ والأصول في النحو
١٠٤/١ . والانتصاف في مسائل الخلاف ١٤٩/١ ، ١٥ وشرح كافية ابن الحاجب ٢١٣/٢ ومجمع الأمثال
للميداني ٨١/١ ولسان العرب مادة (بيض) .

(٤) الدرر : القميص . الفضفاض : الواسع . ومعنى قوله (تقطع الحديث بالإعاض) أنها إذا ظهرت وأومضت أمام
قوم يتحدثون فإنهم يقطعون حديثهم ويتركونه حيث يشعلون بالنظر إليها لسراعة جمالها . وبنو أباض : قوم
اشتهروا بياض الرأثم .

والشاهد فيه : قوله (أبيض) حيث صاغ اسم التفضيل مباشرة من البياض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون

والكوفيون - كما هو معروف - يعتقدون بكل ما ورد من كلام العرب وإن كان مخالفا لما اتفق عليه جمهور النحاة ، بل ويجيزون القياس عليه ، أما البصريون^(١) فيمنعون ذلك ويتأولونه حتى لا يشذ عن القواعد التي أجمعوا عليها وعملوا على اطرادها وتأصيلها ، ومن أمثلة ذلك ما نحن بصده الآن وهو أنهم اشترطوا في الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه مباشرة ألا يكون الوصف منه على وزن (أفعل) مثل : أبيض ، وأسود ، وأحور ، وأحور ، وأحور ونحو ذلك ، ولهذا ضَعَفُوا الشواهد التي احتج بها الكوفيون مع أنها لشعراء فصحاء يستشهد بكلامهم ، وحكموا على اسم التفضيل فيها وهو (أبيض) بأنه نادر لا يؤخذ به وشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، أو بأنه صفة مشبهة على التأويل لا أفعل تفضيل ، وذلك على أن معنى (أبيضهم) في قول طرفة هو : مَبْيَضُّهُمْ ، ومعنى (أبيض من أخت بنى أباض) في قول رؤبة هو : جَسَدٌ مُبْيَضٌ من أخت بنى أباض وبذلك يكون (من أخت) في موضع رفع صفة لـ (أبيض) على اعتبار أن (من) التالية له ليست التفصيلية الجارة للمفضول ، وإنما هي البائية ، فلا تكون متعلقة به بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، كأنه قال : أبيضُ كائنٌ من أخت بنى أباض ، كقولهم : أنت كريم من بنى فلان^(٢) ، وجعلوا من ذلك قول الشاعر في وصف سيف :

وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ شِهَابٌ بَدَأَ وَاللَّيْلُ دَاخٍ عَسَاكِرُهُ^(٣)
وقول الآخر :

لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ بِأَبْيَضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلِ^(٤)

(١) انظر شرح المفضل ٩٣/٦ والإنصاف ١٥٢/١ ، ١٥٣ .

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٢/١ ، ١٥٣ وانظر أيضا شرح المفضل ٩٣/٦ .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٣/١ . والشهاب : النجم . وبدا : ظهر . وداج : أى مظلم .

والشاهد فيه : قوله (أبيض من ماء الحديد) فإن (أبيض) على مذهب البصريين صفة مشبهة على التأويل ، أما على مذهب الكوفيين فهو اسم تفضيل وهو الصحيح لوجود القرينة اللغوية وهي (من) التفضيلية الجارة للمفعول والمتعلقة باسم التفضيل ، ولا داعي للقول بأنها (من) البائية لا التفضيلية وأنها متعلقة بمحذوف غير (أبيض) يقع صفة له ، لما في ذلك للغة من تيسير وغناء لنا عن التأويل والتفسير .

(٤) انظر الإنصاف ١٥٤/١ . والسهمري هنا اسم رجل كان يبيع الرماح ، وأصل السهمري الريح منسوب إلى ذلك الرجل . ولأقول في الاستشهاد بهذا البيت كتابته .

والحق أنها تعد دليلا للكوفيين مثلما هي دليل للبصريين ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ^(١) .

وقد ساق المحقق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - رحمه الله - آياتا أخرى على غرار ما جاء به البصريون لدعم رأيهم والاحتجاج لمذهبهم ونقض المذهب الكوفى ، ولكنها أيضا تعد فى الحقيقة أدلة للكوفيين على سداد مذهبهم فى جواز صياغة اسم التفضيل من الألوان والحلّى والعيوب ، ومن ذلك قول المتنبى يمدح شجاع بن محمد الطائى ^(٢) :

يَلْقَاكَ مُرْتَدِّيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطَّلَى وَالْأَكْبَدُ ^(٣)
وقوله أيضا فى ذم الشيب ^(٤) :

أَبْعَدَ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِى عَيْنِ مَنْ الظُّلَمِ ^(٥)

(١) انظر الاقتراح فى علم أصول النحو لليوطى ص ٧٦ .

(٢) انظر ديوانه ١٥٧/١ وانظر أيضا الانتصاف من الإنصاف ١٥٤/١

(٣) والبيت من قصيدة مطلعها :

الْيَوْمَ عَهْدُكُمْ فَأَيْنَ لِلْمَوْعِدِ؟ هَيْهَاتَ لَيْسَ لِيَوْمٍ عَهْدُكُمْ عُدَّ

اللفظ : أحمر صفة لمعذوف ، أى سيف أحمر . وخضرة السيف : لون فريدة . والطلّى : الاعتناق

والمنى : يقول إن دماء الاعتناق والأكباد قد صبغت سيف مملوحه بالحمرة فاستترت بها حصرته يريد أن يصفه بالشجاعة والبطولة والإقدام ،

(٤) انظر ديوانه ١٣٥/١ وانظر أيضا شرح مشكل شعر المتنبى لابن سيدة ص ٤٧ وخزانة الأدب ٢٣٨/٨ ودرة العواصم للحريرى ص ١٨ وشرح الدرة للشهاب الخفاجى ص ٥٦ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٢١٣ والانتصاف من الإنصاف ١٥٣/١ . والبيت من قصيدة مطلعها :

صَبِيفٌ لَمْ يَرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَسِمٍ أَلَسَيْفٌ أَحْسَنُ مِعْلًا مِنْهُ بِاللَّمَمِ

(٥) أبعد : أمر من بعد (يكسر العين) بمعنى هلك ، من : بعد الشيء بعداً ، ويعدُّ بعداً صد قريب . ودعاؤه عليه بالبعد أبغى من دعائه عليه بالبعد ؛ لأنه إذا هلك فقد صار إلى العدم ، وإذا بعد كان فى الوجود وإن لم يقرب والبعد أمحى له من البعد . وقوله (أيضا لا يبيض له) أى لا يبيض له فى الحقيقة ولا يحدث عنه بشر ولا فرح ، والعرب تصف الخزن بالسواد والفرح بالبياض .

وقال ابن سيدة : " أراد أبعدُ بعدتُ ذا بياض ؛ لأنه إما يخاطب الشعر الأبيض لا العَرَصَ الذى هو البياض " . شرح مشكل شعر المتنبى ص ٤٨ .

والشاهد فيه : قوله (أسود فى جني من الظلم) فإن (أسود) عند البصريين صفة مشبهة أيضا على التأويل ، كأن المتنبى قال : لَأَنْتَ مُسَوَّدٌ فِى عَيْنِ وَلَأَنْتَ مِنَ الظُّلَمِ ، ولكنه عند الكوفيين اسم تفضيل ، وقد صرح الشهاب الخفاجى والدوسقى فى تعليقهما على هذا البيت بأن المتنبى شاعر كوفى وهو يجيزون بناء أفعل التفضيل من الألوان . هــامـة لـيـمن طـيـالـسـيـنـيـسـاـد : تصحاح ، فقول المتنبى جاء يمدح على منفعه فلا يعترض عليه بمذهب غيره ، فهو إنما قصد التفضيل على مذهب الكوفى ، يقول الشهاب الخفاجى : " اجعل ما يقوله المتنبى بمنزلة ما يرويه " : شرح درة العواصم ص ٥٦ وانظر أيضا حاشية الدوسقى على المتن ٢/٢٣٣

غير أن المحقق الشيخ رجع فى نهاية قوله عن رأيه الداعم لمذهب البصريين فى أن وزن (أفعل) من الألوان يأتى دائما مؤولا بمعنى الصفة المشبهة ولا يكون اسم تفضيل أبداً ، حيث عاد فانكر أن يقتصر هذا الوزن على هذا المعنى فحسب ، وإنما يأتى أحيانا دالا على معنى التفضيل كما هو مذهب الكوفيين . قال الشيخ محمى الدين عبد الحميد^(١) : "نحن لا ننكر أن هذا الوزن يأتى صفة مشبهة خالية من معنى تفضيل شيء على شيء كما لا ننكر أن من هذه البابة قول الشاعر :

* وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ *

وما معه من الايات ، لكننا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز :

* أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنَى أَبَاضِ *

مع قول الرواة الموثوق بهم : إن نساء بنى أباض مشهورات ببياض ألوانهن ، وعلى هذا يكون هذا الجواب غير مستقيم ، ولو كان القائل به ابن جنى ومن تبعه من فحولة النحاة .

فالحق أن ما ذهب إليه المحقق الشيخ فى نهاية الامر هو الصواب والأقرب للسداد وذلك لأننا إذا كنا نرتضى القول بأن ما جاء على وزن (أفعل) فى تلك الشواهد التى احتج بها الكوفيون وما معها من الشواهد التى ساقها البصريون يجوز أن يكون أيضا صفة مشبهة على التأويل ، فإننا لا نرتضى أن يكون منها الوصف (أبيض) الوارد فى رجز رؤية ؛ وذلك لأنه لا يحتمل إلا التفضيل ، ومن ثم فإن جواب البصريين المانعين عن قول الكوفيين المجيزين غير سديد وإن قال به جهابذة النحاة .

فالصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء اسم التفضيل من الألوان والحلى والعيوب ، أى مما يجيء الوصف المجرد منه على (أفعل فعلاء) دون ما حاجة بنا إلى اللجوء إلى التأويل والاعتساف فى التقدير احترازا من الخروج عن مذهب البصريين المانعين بحجة أن صيغة (أفعل) هى أيضا صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان والحلى والعيوب فيلبس الأمر بين الصيغتين ، وتلك كما يقول الأستاذ عباس حنين^(٢) - رحمه الله - حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن اللغوية والاصطلاحية (الدخلة على

(١) انظر النسخة الأولى من المطبعة

(٢) الانتصاف من الانتصاف ١/ ١٥٤ .

المفضل عليه فى مثل : فلان أسود من فلان ، وفلان أحور من فلان ، وفلان أعور من فلان ، فيكاد يمتنع اللبس فى هذا النوع من التفضيل الذى يشتمل أسلوبه على (من) التفضيلية ، حيث إن صيغة (أفعل) فى هذه الحالة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل^(١) ؛ لأن (من) التفضيلية - وهى قرينة لفظية - دالة صراحة عليه ومن تمام معناه ، وهى التى تميزه عما سواه ودليل على أن (أفعل) للتفضيل لا لغيره .

وإذا كانت (من) التفضيلية تشبه أحيانا أو تلبس بـ (من) البيانية فإن هذا يمكن دفعه والتغلب عليه أيضا بالقرينة المعنوية التى تزيله وهى مقتضى السياق ومقامات الكلام ومراعاة المعنى .

فالساق له دوره البالغ فى تحديد دلالات الأبنية والألفاظ وتوجيهها إلى المعنى المراد ، فيتحدد تبعاً له معنى (أفعل) إن كان لتفضيل أو لغيره ، وعليه يتحدد نوع (من) التالية له فتكون تفضيلية أو بيانية .

فالبياينة التالية لـ (أفعل) الذى لغير تفضيل كما فى قول عدى بن الرقاع^(٢) :

وَكَاثَنَهَا بَيْنَ النِّسَاءِ أَحَارَهَا
عَيْنُهُ أَحْوَرُ مِنْ جَادِرِ عَاسِمٍ^(٣)
وقوله جبيهاء الأشجعى^(٤) :

وَأَبْيَضُ مِنْ آلِ الْوَلِيدِ إِذَا بَدَأَ
غَدَا مُتَعِمًا وَالْحَمْدُ وَالْمِسْكُ شَامِلُهُ^(٥)

(١) وهو مذهب الكنائى والفراء وهشام والمحقق الرضى . انظر حاشية الصبان ٣/ ٥١٠٠ وشرح الكافية ٢/ ٢١٧

(٢) انظر الكامل للمبرد ٨٦/ ١ وكتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام تحقيق عبد العزيز الميمى ص ١٩٤ . وقيله :

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَأَنْ رَأَيْ قَدْ عَصَا
فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ

(٣) الجأذر : جمع جؤذر وجؤذر ، وهى ولد البقرة أو البقرة الوحشية . وعسم : اسم موضع .

والمعنى : يصف الشاعر أم القاسم بأنها جميلة حوراء العينين ، وكأن أحور من صغار البقر الوحشى قد أهلها - عيينه - وذلك لسحر جمالها وتميزها بهما بين النساء .

والشاهد فيه : قوله (أحور من جأذر عاسم) فإن الوصف (أحور) هنا صفة مشبهة لا اسم تفضيل ، ولذلك فإن (من) التالية له بياينة لا تفضيلية ، وعلى ذلك لا تكون (من) هذه متعلقة بالوصف (أحور) بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، وكأنه قد قال : أحور كائن من جأذر عاسم .

(٤) انظر كتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام ص ٢١٥ .

(٥) الشاهد فيه : قوله (وأبيض من آل الوليد) فإن الوصف (أبيض) صفة مشبهة وذلك وفقاً لمقتضى السياق ، وعلى ذلك فإن (من) التالية إنما هى بياينة وهى ليست متعلقة به بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، وكأنه قال : وأبيض كائن من آل الوليد .

وقوله يزيد بن عمرو الصعق في عوف بن الاحوص (١) :

لَهُ شَعْرٌ فِي حَاجِبَيْهِ وَلَحْيُهُ كَقَتَّةٍ وَقَطٍ وَهُوَ أَزْعَرُ مِنْ عَلٍ (٢)

فإن (من) التالية للوصف (أحور ، وأبيض ، وأزعر) بيانية ولا تحمل أن تكون تفضيلية فيكون مدخولها مفضلاً عليه ، والذي اقتضى ذلك إنما هو سياق الكلام .

وكذلك الشأن في (أفعل) التفضيل المقترب بـ (ال) والمضاف ؛ إذ إن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته عما يمكن دفعه أيضاً بالقرينة وسياق الكلام فهو الذي يحدد الدلالة أو الغرض ويوجه إلى أحد المعنيين دون الآخر .

ولما كانت الكلمة الدالة على لون مثل : أبيض وأسود وأحمر قد استعملت صيغتها نصاً في المفاضلة اللونية كقولهم : أبيض من اللبن ، وأسود من حلك الغراب وأحمر من الدم ، فإن إرادة عدم التوسع في استعمالها في بياض أو سواد أو حمرة غير الشيء الذي وردت فيه نصاً وقصره على السماع الذي يحفظ ولا يقاس عليه كما يذهب البصريون بحجة أن منها (أفعل) لغيره إنما يعد في رأى الكثيرين (٣) تضييقاً للغة لا داعي له بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون أو حلية أو عيب تضييق لا داعي له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد وهو كثير بسبب ما كشف عنه العلم الحديث في عصرنا الحاضر من تعدد الدرجات وتفاوتها تفاوتاً واسعاً في اللون الواحد وفي الحلية الواحدة وفي العيب الواحد أو العاهة الواحدة كالمعروف اليوم في الألوان ، وكذا المعروف في الحلي وفي العاهات عند الأطباء كعاهة العنسى مثلاً ، فإين منه عمنى الألوان وعمنى الأضواء وغيرهما ، وكذا أكثر الحلي (١) انظر كتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبي تمام ص ٢١٧ .

(٢) اللَّحْيُ (يفتح وسكون) : منبت اللحية من الإنسان ، وهو حائط الفم ، وهو العظم الذي فيه الأسنان من داخل الفم . وقتة كل شيء : أعلاه ، والونط : حفرة في غلط أو جبل يجتمع فيه ماء السماء أو المطر . وأزعر هنا بمعنى أصلع ، من الزعر وهو ذهاب شعر الرأس أو قلته وتفرقه . وعل (بالبناء على الضم) . أى من عال يريد شعر الرأس . جاء في معاجم اللغة : (يقال : أخذته من عل ومن عل . قال سيويه : "حركوه كما حركوا (أول) حين قالوا : أبدأ بهذا أول" ويقال : جثت من عل بضم اللام أى : من أعلى كذا ، وأتيته من عل : أى من عال) : اللسان والقاموس والتاج (علا) .

والشاهد فيه قوله : (وهو أزعر من عل) فإن الوصف (أزعر) هنا صفة مشبهة تبعاً لمقتضى سياق الكلام ، وعليه فإن (من) التالية له هي البيانية لا التفضيلية ، وهي ليست متعلقة به ، وإنما هي متعلقة بمحذوف يقع صفة كما في الشاهدتين السابقتين .

(٣) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١٠١/٢ والنحو الواقع ٣٩٨/٣ .

والعيوب . وكل ذلك يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد أحياناً والحلية الواحدة والعيوب الواحد أو العاهة الواحدة أيضاً ، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية صوغ أفعل التفضيل مباشرة من الألوان والعيوب المعنوية الباطنة نحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، أو : أسود ضميراً منه ، وفلان أبله من فلان ، أو أحقق منه ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : ألد منه أو أعجم منه . ومن ذلك قولهم فى المثل : هو أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ ^(١) ، وَأَحْمَقُ مِنْ هَبَّاقَةٍ ^(٢) .

ومثل هذا يقال فى الحَلَى والمحاسن ، فلا يطرد إذن تعليل منع صوغ اسم التفضيل منها بأن منه (أفعل) لغيره ^(٣) . ومن ثم كان المذهب الكوفى الذى يبيح صياغة (أفعل) التفضيل مما يدل على الألوان والحَلَى والعيوب أو العاهات الحسية الظاهرة سائغا ومقبولا وأقرب للسداد واليسر، ولاسيما أن ثمة قول الرسول ﷺ فى صفة الخوض : "وماؤه أبيض من اللبن" ، ^(٤) وفى رواية أخرى : "وماؤه أبيض من الورق" ^(٥) ، وفى صفة جهنم : "هى أسود من القار" ^(٦) ، وقيل فى صفة شعره ﷺ : "أحمر من الطيب" ^(٧) .

وجاء فى موطأ الإمام مالك قول ابن عمر - رضيهما - فى صفة معاوية : "ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية ، قيل : ولا عمر ؟ قال : كان عمر خيراً منه ، وكان هو أسود من عمر" ^(٨) .

(١) الرجل : صرب من الثبت ، وقوم يسمون البقلة الحمقاء الرجل ، قال ابن الأثير :

"قال الأصمى : هى البقلة الحمقاء ، وإنما سميت حمقاء ؛ لأنها ثبتت فى مسجارى السيل واهواء الأودية ، فإذا جاء السيل قلعهما" : الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر الأثيرى ١/٤٩٠ . وقيل : إنما سميت حمقاء ؛ لأنها ثبتت فى كل موضع على طرق الناس فتداس . انظر لسان العرب (رجل) .

(٢) انظر شرح الفصل لابن عبيش ٦/٩٢ . وهَبَّاقَةٌ : هو هَبَّاقَةُ القيس ، كان أحقق بنى قيس بن ثعلبة ، وكان يقال له : ذو الوَدَاعَاتِ ، واسمه يزيد بن ثُرَوَان ، وكان يضرب به المثل فى الحق انظر لسان العرب (هبنق) .

(٣) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١٠١/٢ .

(٤) صحيح البخارى بحاشية السندى ١٤١/٤ . وإن كان ثمة رواية أخرى تنفى ومذهب البصريين ، وهى : "أشدّ بياضا من اللبن" : صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٤/١٧٩٩ .

(٥) شرح صحيح مسلم للنووى ١٥/٥٥ .

(٦) الموطأ للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٢/٩٩٤ .

(٧) صحيح البخارى بحاشية السندى ٢/٢٧١ .

(٨) الموطأ للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١/٦ . وانظر أيضا النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير

تحقيق محمود محمد الطناحى وظاهر الزاوى ٢/٤١٨ .

فقول رسول الله ﷺ فى القمة من الفصاحة والذروة من البلاغة والغاية من البيان ، وكذلك قول أصحابه والتابعين ، فقد كان ﷺ أفصح العرب لسانا وأظهرهم بياناً وأجودهم لغة ، وأعرفهم لمواقع الخطاب ، والدليل على ذلك أن علياً بن أبى طالب رضي الله عنه كان قد سمعه وهو يخاطب وفد بنى سعد فقال له : " يا رسول الله نحن بنو أب واحد ، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره " فقال : " أدبني ربي فأحسن تأديبي وربيت في بنى سعد " فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم بما يفهمهم كل منهم ^(١) ، فلا مانع إذن أن يكون الرسول ﷺ قد استعمل التفضيل مباشرة مما يدل على لون فيكون ذلك حجة على النحاة ^(٢) ولا التفات إلى رأى القائل بعدم جواز الاستشهاد فى اللغة بالحديث النبوى الشريف ^(٣) بصفة عامة والاستدلال به بصفة خاصة على تلك اللغة التى تجيز صوغ اسم التفضيل من الألوان وكذا من الحلى والعيوب بحجة كثرة نقل الحديث وروايته بالمعنى وتصرف الرواة فى ألفاظه ، ولا سيما أن تلك الأحاديث التى نستدل بها وتدعم المذهب الكوفى صحيحة ومشهورة ولا خلاف عليها ، وجاءت فى كتب الصحاح التى يعتد بها ويعول عليها ويرجع إليها كأصول ثابتة لا غنى عنها فى تحقيق الأحاديث وتوثيقها كصحيح البخارى وصحيح مسلم ، فضلاً عن أن الدراسات اللغوية الحديثة قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن النحاة وعلماء اللغة القدامى قد استشهدوا فى كتبهم بالحديث النبوى الشريف ^(٤) ، كما أنه استناداً إلى ما توصل إليه بعض المحدثين ^(٥) من جواز الاستدلال بالحديث فقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة صحة الاحتجاج به ^(٦) .

(١) انظر النهاية فى غريب الحديث والأثر ٤/١ .

(٢) انظر عمدة القارى شرح صحيح البخارى للمازنى ١٣٩/٢٣ .

(٣) انظر على سبيل المثال : اللغة والنحو (دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة للدكتور حسن عون ص ١٣٠ والرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ص ١٣٠ .

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى ص ٣٩٧ وانظر أيضاً دراسات فى كتاب سيوبه للدكتورة خديجة الحديثى ص ٥٩ وقضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهد فى المفتى للدكتور سهر محمد خليفة ص ٦٢ والافتراء فى علم أصول النحو للسيوطى ص ٥٢ والحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضارى حمادى ص ٣٧٣ .

(٥) وهو الشيخ محمد المحضر حسين ، وذلك فى مقاله المنشور بمجلة اللغة العربية تحت عنوان للجار والنخل وأثرهما فى حياة اللغة العربية . انظر مجلة اللغة العربية ١٩٧/٣ وما بعدها - المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦م .

(٦) وذلك فى جلسته المتعلقة فى أكتوبر ١٩٣٧م . انظر مجلة للجمع اللغوى ٧/٤ ، وانظر أيضاً القياس فى اللغة : محمد المحضر حسين ص ٣٤ .

بيد أن هذه الأحاديث التي أوردناها شاهدة للكوفيين على صحة مذهبهم لا تتفق روايتها والقياس الذي أجمع عليه البصريون ، حيث إنهم - كما ذكرنا آنفاً - لا يجيزون صوغ اسم التفضيل من الألوان وكذا الحُلَى والعُيُوب إلا بالواسطة ؛ لأن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير فإنها جرت مجرى أعضائه من الخَلْق الثابتة كاليد والرجل وما أشبه ذلك فبعدت عن الفعل ، أى أنه لا معنى للأفعال فيها ، وأن الوصف المجرد منها يجيء على (أفعل) ولذلك شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يُبنى مِمَّا منه (أفعل) لغيره ، وقد ذكرنا أنه لا يطرد تعليلهم المنع بأن منها (أفعل) لغيره ؛ لأن الألوان والحلى والعُيوب الباطنة غير المحسوسة يبنى منها (أفعل) التفضيل باتفاق ، نحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، وفلان أحمر من فلان وغير ذلك .

وقد أجاز أبو حيان^(١) صوغ اسم التفضيل من الألوان وبخاصة البياض والسواد مستدلاً بالحديث النبوى الشريف فى صفة جهنم : (هى أسود من القار) .

وقال المستشرق (يوهان فك)^(٢) : "وأكثر ما يوثق به من استعمال صيغة التفضيل فى الألوان هو ما نَجده فى الحديث عن نهر الكوثر فى الفردوس : (وماؤه أبيض من اللبن)" .

ولم يكتف البصريون المانعون بهذا السبب بل أضافوا إليه سبباً آخر وهو أن أفعال الألوان والحلى والعُيوب الظاهرة إنما ترجع فى أصلها إلى ما زاد على ثلاثة أحرف ، فالبياض مثلاً من أبيض ، والسواد من أسود ، والحور من أحور ، والعور من أعور ، واسم التفضيل لا يُبنى إلا من الثلاثي^(٣) ، فالقياس عندهم أن يقال : أشد بياضاً من كذا ، وأشد سواداً ، وأشد حوراً ، وأشد عوراً ، وإلا كان شاذاً ، ونمساكوا بالرواية الأخرى لحديث صفة الخوض وهى قوله ﷺ : "أشد بياضاً من اللبن"^(٤)

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ .

(٢) العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) ترجمة دكتور عبد الحليم النجار ص ٨٠ ،

(٣) انظر شرح المفصل ٩١/٦ وأسرار العربية لابن الأثير ص ١٢١ والمقرب لابن عصفور ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٤) انظر صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٧٩٩/٤ ومسنَد الإمام أحمد ٢٥٠/٥ وسنن ابن مساجه تحقيق

محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٣٨/٢ .

غير أن هذا القول يمكن دفعه أيضا وذلك بقول ابن عطية ^(١) : "وما حفظ عن النبي ﷺ فليس بشاذ". وأيضاً بأنه لا يختص التوصل به (أشد) بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط ^(٢) ، بمعنى أن كل فعل استوفى شروط التفضيل يجوز أن يتفضل منه بالواسطة وبدونها .

وكذلك يرى إمام النحاة ^(٣) ومن تبعه من العلماء كالزجاج ^(٤) والزمخشري ^(٥) وأبي حيان ^(٦) والسمين الحلبي ^(٧) وغيره ^(٨) ، فقد أجازوا صوغ اسم التفضيل من (أفعل) الرباعي المزيد بالهمزة لوروده في الفصيح من الكلام كقولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم ، وقوله تعالى : "ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ" ^(٩) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شأن تارك الصلاة : "من ضيعها فهو لما سواها أضيع" ^(١٠) . وقول ذي الرمة :

بَأَضِيعَ مِنْ عَيْنِكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنَزِلًا ^(١١)

إذن لا يطرد أيضا تعليلهم بأنه لا يكون إلا من الثلاثي ؛ لأنه قد جاء من غيره .

وقد صرح المازري ^(١٢) وهو بصدد شرح حديث صفة الحوض : (وماؤه أبيض من اللبن) بأن مقتضى كلام النحاة البصريين أن يقال : أشد بياضا ، ولا يقال : أبيض من كذا ، ومنهم من أجازاه في الشعر ، ومنهم من أجازاه بقله ، ويشهد له ذلك الحديث .

(١) المحرر الوجيز ٢٤/٩ .

(٢) انظر شرح التصريح ٩٣/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٧٣/١ وانظر أيضا شرح التصريح ٩١/٢ والمساعد على تهليل الفوائد ١٦٣/٢ وشرح الفصل ٩٢/٦ .

(٤) انظر معاني القرآن وأعرابه ٢٧١/٣ .

(٥) انظر الكشف ٤٠٤/١ .

(٦) انظر البحر المحيط ٧٣٧/٢ .

(٧) انظر الدر المنثور في علوم الكتاب المكنون ٦٨٢/١ .

(٨) انظر شرح التصريح ٩١/٢ والمساعد على تهليل الفوائد ١٦٣/٢ . ١٦٤ .

(٩) البقرة (٢٨٢) .

(١٠) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٥٥/١٥ والموطأ ٦/١ .

(١١) هذا البيت سبق لإبراهيم .

(١٢) انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٢٩/٢٣ .

وقال النووي ^(١) : " النحويون يقولون : إن أفعل التفضيل الذى يقال فيه : هو أفعل من كذا إنما يكون فيما كان ماضيه على ثلاثة أحرف ، فإن زاد لم يتعجب من فعله ، وإنما يتعجب من مصدره ، فلا يقال : ما أبيض زيداً ، ولا : زيد أبيض من عمرو ، وإنما يقال : ما أشد بياضه ، وهو أشد بياضاً من كذا ، وقد جاء فى الشعر من هذا الذى أنكروه فعَدَّوه شاذاً لا يقاس عليه ، وهذا الحديث يدل على صحته ، وهى لغة وإن كانت قليلة الاستعمال ، ومنها قول عمر رضي الله عنه : (وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ) .

فالإمام النووي يصرح هو أيضاً بأنه يجوز صوغ اسم التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف وعدَّ لغة وإن كانت قليلة الاستعمال ، أى غير مشهورة ، وقد ورد فى الشعر وفى أقوال العرب ، وحديث عمر بن الخطاب يدل على جوازه ويشهد له بصحته .

وقال القاضى عياض ^(٢) فى معرض تعليقه على حديث عمر السابق : " وجاء هنا فى الرباعى (أفعل) فى المفاضلة ، والنحاة يأبونه فى الرباعى ، واللغة المشهورة عندهم أن يقال : أشد ضياعاً ، لكن حكى السيرافى أنه أجازه ، وهذا الحديث لا نقل أصح منه ، ولا حجة فى اللغة أثبت من قول عمر ، وقد جاء فى شعر ذى الرمة :

* بِأَضْيَعٍ مِنْ عَيْنِكَ لِلْمَاءِ كُلِّمَا *

أما بالنسبة للعللة الثالثة والأخيرة التى استند إليها البصريون فى منعهم صوغ اسم التفضيل مباشرة من الألوان والحلّى والعيوب الظاهرة ، وهى أن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخلق الثابتة فلا معنى للفعل فيها فإنه يمكن دفعها وردّها أيضاً بأنه صيغ منها الصفة المشبهة على وزن (أفعل فعلاء) للدلالة على مطلق الصفة أو المعنى الوصفى المجرد فلا مانع إذن من صوغ اسم التفضيل منها كذلك ، وهى وإن كانت ثابتة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص إلا أنها تتفاوت من شخص إلى آخر ، فتزيد فى شخص وتقل فى آخر فهم ليسوا سواء فى درجة اللون أو الحلية أو العيب ، وهذا مما يقتضى التمييز والتفضيل بينهم فى هذه الأشياء سواء فى الزيادة أو النقص .

(١) سطر مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٦٢ .

(٢) شرح صحيح مسلم ٥٥/ ١٥ .

ولعله قد تَجَلَّى لنا من خلال ما تقدم ضعف دعوى البصريين المانعين ، وعدم إطراد علل المنع عندهم^(١) ، وأن صوغ اسم التفضيل مباشرة عما يدل على لون أو حلية أو عيب ظاهر إنما يعد في حقيقته لغة من لغات العرب المتعددة نتيجة لتعدد البيئات اللغوية ، فلا يجوز بحال إنكارها أو إغفالها أو ردها بلغة أخرى أقوى وأشيع منها ؛ لأن تلك اللغة المشهورة ليست أحق وأولى بالقبول من اللغة غير المشهورة ، وإنما ينبغي قبولهما جميعا ؛ وذلك لأن كلتا اللغتين وردت عن العرب في فصيح الكلام ، وكل ما ورد عن العرب فهو من كلام العرب وإن اختلفت درجة شيوعه ودورانه على الستهم أو استعمالهم له .

ومن ثم كان المذهب الكوفي الذي يبيز صوغ اسم التفضيل مباشرة من الألوان والحلَى والعيوب الحسية الظاهرة سائغاً مقبولا ، ولا بأس بالأخذ به والقياس عليه ؛ لأن له أدلته وشواهد الواردة عن العرب في أفصح كلامهم ؛ شعرهم ونثرهم ، ولا معنى أبداً لإنكاره وتخطئه أو قصره على السماع لقلته ، فإنه يجوز القياس على القليل ولو كان ذا فليس من شرط المقيس الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له^(٢) .

فالحق أن يقضى بجوازه والقياس عليه في سعة الكلام^(٣) ، ولا سيما أنه قد فشا وشاع استعماله في أساليب حياتنا اللغوية ؛ لما فيه من سهولة ويسر وتوسيع لنطاق استعمالات اللغة وعدم التضيق عليها ، فضلا عن أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أقرّ هذا المذهب كثيرا ، وأخذ به في عديد من المسائل والقضايا اللغوية ؛ لما فيه للغة من جد تيسير وبعد بها عن الاعتساف في التأويل والتقدير .

* * *

(١) راجع هذه العلل في بحث مذهب البصريين وموقفهم من هذه المسألة .

(٢) انظر الخصائص لابن جني ١١٥/١ .

(٣) فكل ما قيس على كلام العرب فهو أيضا من كلام العرب .

خاتمة البحث ونتائجه

بعد هذا العرض الوافى والتحليل الدقيق لتلك القضية اللغوية المهمة التى شغلت النحاة وأرباب اللغة وكانت موضع خلاف ومحل نزاع بينهم انتهى البحث إلى ما يأتى :
صَوِّغَ اسم التفضيل مباشرة مما يدل على الألوان والحلى والعيوب أو العاهات الحسية الظاهرة ممتنع لدى البصريين جازر عند الكوفيين الذين احتجوا لمذهبهم بما ورد فى الفصيح من كلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ لأنهم كانوا أوسع رواية ، وكانوا عَلَامِينَ بأشعار العرب مُطَّلِعِينَ عليها ^(١).

يبد أن هذا البحث قد كشف عن ضعف دعوى البصريين المانعين بعد تفنيد ما اعتمدوا عليه من حجج وما استندوا إليه فى المنع من علل .

فإن العلة أو الحجة الأولى وهى أن هذه الأشياء يأتى منها (أفعل) أيضا لغير تفضيل مما يوقع فى لبس بين الصيغتين أو المعنيين ، هذه الحجة مردودة بأن هذا اللبس يمكن منعه والتغلب عليه بالقرائن اللغوية الخاصة التى تميز بين الصيغتين ، ولعل أهم تلك القرائن (من) التفضيلية التالية لاسم التفضيل والجارة للمفضل عليه ؛ إذ هى قيد للتفضيل ودالة صراحة عليه ومن تمام معناه ، فإذا قلنا : فلان أبيض من فلان ، أو : هو أحور منه أو : هو أعور منه كان هذا دليلا على أن المراد المقابلة لا المعنى الوصفى المجرد ، فضلا عن أنهم قد أجمعوا على جواز صوغ اسم التفضيل من الألوان والحلى والعيوب الباطنة ، مثل : فلان أبيض أو أسود سريرة من فلان ، وفلان أحمر أو أبله أو أهوج من فلان مع أنه يجىء منها (أفعل) لغير تفضيل ، نحو : أبيض وبيضاء ، وأسود وسوداء ، وأحمر وحمرقاء ، وأبله وبلهاء ، وأهوج وهوجاء ، فلا يطرده تعليلهم بأن منها (أفعل) لغيره .

ومن ثم كان أولى لهم وأفضل لو أنهم أجازوا صوغ اسم التفضيل أيضا من الألوان والحلى والعيوب الظاهرة حملا لها على نظائرها الخفية الباطنة ، فهم يحملون

(١) انظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ص ٧٤ والقياس فى اللغة ص ٢٨ .

النظير على النظير ، والقليل على الكثير ، والضد على الضد ، والفرع على الأصل في حكم ما لعلته جامعة بينهما^(١) ، فما المانع إذن من قياس صوغ (أفعل) التفضيل مما يدل على الألوان والحلى والعيوب الحسية الظاهرة على نظيره مما يدل على الألوان والحلى والعيوب الخفية الباطنة ؟

أما الحجة الثانية وهى أن اسم التفضيل لا يصاغ إلا من الثلاثى ، وأفعال هذه الأشياء إنما ترجع فى أصلها إلى غير الثلاثى ، فإن هذه الحجة مردودة أيضا بما ورد عن العرب فى فصيح كلامهم من جواز بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى ، نحو : (أعطى ، وأولى ، وأقصر) فى قولهم : (هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقصر من غيره)^(٢) و(أضيع) فى شعر ذى الرمة وفى حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولا حجة فى اللغة أقوى وأثبت من قول عمر .

أما الحجة الثالثة وهى أن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخلق الثابتة فبعدت عن الفعل فإن تلك الحجة مردودة كذلك بأنه قد اشتق منها الصفة المشبهة على وزن (أفعل فعلاء) للدلالة على معنى الثبوت والدوام فى الوصف ، فلا مانع إذن من صياغة اسم التفضيل منها كذلك . وهى وإن كانت ثابتة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص إلا أنها تختلف وتتفاوت درجاتها من شخص إلى آخر ، والمفاضلة لا تكون فى الشخص الواحد ، وإنما تكون بين شخصين أو أكثر ، وهذا مما يقتضى التفضيل بينهم فى هذه الأشياء سواء بالزيادة أو النقص .

ولذا فالراجع ما ذهب إليه الكوفيون من جواز بناء (أفعل) التفضيل مباشرة مما يدل على الألوان والحلى والعيوب أو المعاهدات الحسية الظاهرة ؛ إذ إن هذا المذهب سائغ ومقبول ويؤيده الدليل من الشعر العربى الفصيح والحديث النبوى الشريف .

والوجه أن يؤخذ به ؛ إذ هو لغة قوم وردت فى كلام العرب ، ولا سبيل إلى منعه وإنكاوه ، فإن منعه يعد تضييقاً للغة بلا موجب ، وتحديداً لنطاق الاستعمال

(١) انظر الخصائص ١/١١٢ ، ١١٣ ، ٣٠٠ والكتاب ٤/٣٦٠ وشرح الشافية ٣/١٣٧ وارتشاف الغرب ١/٢٧٧ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣/٢٥٥ ، ٢٥٦ وشرح التصريح ٢/١٠١ .

اللغوى بلا داع ، مع أن الاتجاهات اللغوية الحديثة تدعو إلى التوسع فى اللغة والميل إلى السهولة واليسر والبعد عن التكلف والتعقيد .

ومن ثم فإن المذهب الكوفى هو الأقرب للسداد والصواب ، وينبغى الاعتداد به والقياس عليه ولاسيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد فى ظل ما كشف عنه التطور العلمى الحديث من تباين واضح وتفاوت واسع فى درجات اللون الواحد والحليّة الواحدة أو العاهة الواحدة .

* * *

أهم المصادر والمراجع

فيما يلي أهم المصادر والمراجع التي وردت الإشارة إليها في هذا البحث مرتبة على حروف الهجاء :

١ - ارتشاف الضرب لأبى حيان ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢- أسرار العربية لابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٥٧م.

٣- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٧- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بنائى ، مطبعة العانى - بغداد .

٨- البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان ، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩- البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ

- ١١- تاج اللغة : صحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩م.
- ١٢- التبيان فى تصرف الاسماء تأليف أحمد حسن كحيل ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة السابعة ١٩٨٢م.
- ١٣- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- ١٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ١٥- الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضارى حمادى ، الطبعة الأولى ، العراق ١٩٨٢م.
- ١٦- خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- ١٧- الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.
- ١٨- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ على محمد عوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٩- دراسات فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الخديثي ، وكالة المطبوعات - الكويت .
- ٢٠- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ١٩٧٥م.
- ٢١- ديوان ذى الرمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبى العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور عبد القدوس صالح ، مؤسسة الإيمان - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- ٢٢- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- ٢٣- الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٦م.

- ٢٤- الزاهر فى معانى كلمات الناس لابن الأثير ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- ٢٥- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر - بيروت .
- ٢٦- شرح ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ، تحقيق وتعليق محمد عبد العزيز العبد ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ٢٧- شرح التصريح على التوضيح للأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .
- ٢٨- شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، دار إحياء التراث الإسلامى - العراق ١٩٨٠م .
- ٢٩- شرح جمل الزجاجة لابن هشام ، دراسة وتحقيق الدكتور على محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، مكتب النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٣٠- شرح درة الغواص فى أوهام الخواص للشهاب الخفاجي ، مطبعة الجوانب ، قسطنطينية ، الطبعة الأولى ١٢٩٩م .
- ٣١- شرح ديوان المتنبي أو العرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب للشيوخ ناصيف اليازجي ، دار صادر - بيروت .
- ٣٢- شرح الرضى على الكافية ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٥م .
- ٣٣- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ٣٤- شرح صحيح مسلم للنووى ، المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م .
- ٣٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٣٦- شرح كافية ابن الحاجب لبدرد الدين بن جماعة ، تحقيق الدكتور محمد محمد داود دار المنار للنشر والتوزيع - القاهرة .

٣٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى ، دار المأمون للتراث بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٣٨- شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده الأندلسي ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار المأمون للتراث - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٩- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي - القاهرة .

٤٠- صحيح البخارى بحاشية السندى ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبي .

٤١- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عيسى الحلبي القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٥م.

٤٢- العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) : يوهان فك ، ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار ، مطبعة الحانجي - القاهرة ١٩٥١م.

٤٣- عمدة القارى شرح صحيح البخارى للمازرى ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٤٤- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للشيخ الجمل ، مطبعة عيسى البابى الحلبي بمصر .

٤٥- القاموس المحيط للفيروز آبادى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٤٦- قضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهد فى المغنى للدكتورة سهير محمد خليفة ، مطبعة السعادة - بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٤٧- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٤٨- القياس فى اللغة تأليف محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٣هـ

٤٩- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد ، مؤسسة المعارف - بيروت .

- ٥٠- الكتاب لسيويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.
- ٥١- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل فى وجوه التأويل للزمخشري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٥٢- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين ، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م.
- ٥٣- اللغة والنحو (دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة) للدكتور حسن عون ، مطبعة رويال بالإسكندرية ، الطبعة الاولى ١٩٥٢م.
- ٥٤- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، المغرب ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- ٥٥- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٥م.
- ٥٦- المساعد على تسهيل الفوائد أو شرح التسهيل لابن عقيل ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات ، دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع - جدة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- ٥٧- مسند الإمام أحمد ، دار الفكر العربى - بيروت .
- ٥٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضى عياض ، دار التراث - القاهرة .
- ٥٩- المصباح المنير للفيومي فى غريب الشرح الكبير للرافعى ، المطبعة الأميرية بمصر ، الطبعة السادسة ١٩٢٥م.
- ٦٠- معانى القرآن وإعرايه للزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل شلبى ، المكتبة العصرية ، بيروت - صيدا ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦١- معانى القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.
- ٦٢- المفصل فى علم العربية للزمخشري ، مطبعة التقدم بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٢٣هـ .

٦٣- المتقضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٦٤- المقرب لابن عصفور ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٥ - الموطأ للإمام مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .

٦٦ - موقف النحلة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ، دار الرشيد العراق ١٩٨١ م .

٦٧ - النحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة .

٦٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق محمود انطناحي و طاهر الزاوي ، دار الفكر - بيروت .

٦٩ - مع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٧٠ - الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيز الميني ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ م .

دور المدرسة التحويلية فى تحليل دلالات التراكيب

د. محمد احمد محمد خضير

من علماء اللغة من قصر دراسة الدلالة على اللفظة المفردة ، كما كان ذلك فى صناعة المعجمات^(١) ، ومنهم من أضاف إلى ذلك دراسة المعنى على مستوى التركيب ، وقسم علم الدلالة إلى فرعين ؛ أحدهما : علم الدلالة المعجمى - Lex- ical semantics ، والآخر : دلالة التراكيب أو علم الدلالة التركيبى - Syntactic semantic mantics^(٢) أو المعنى النحوى الدلالى^(٣)

وقد كثرت الدراسات فى دلالة الألفاظ^(٤) بينما تقل الدراسات العربية لدلالة التراكيب ، ومن أهمها دراسة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى) التى تبنّى فيها وجهة النظر التحويلية وربطها بما جاء عند سيبويه وعبد القاهر ، كما طبقها على كثير من الوظائف والظواهر النحوية والصرفية ، وكذلك دراسة الدكتور تمام حسان التى طبق فيها ما جاء عند تشومسكى فى كتابه (جوانب من نظرية النحو) على اللغة العربية^(٥) .

أما هذه الدراسة التى نحن بصدها فتهدف إلى إبراز دور المدرسة التحويلية فى تحليل دلالات التراكيب دون محاولة لتطبيق ذلك على اللغة العربية فهذه مرحلة تالية يضيق عنها البحث .

لقد كان للقدماء دراساتهم فى دلالات التراكيب من مثل ما نجده عند سيبويه وعبد القاهر ، كما اتهمّ النحاة العرب بأنهم يحكمون المعنى فى التحليل النحوى ، وخطئوا فى ذلك إبان المد الشكلى للنظريات الغربية^(٦) ، واختلف علماء اللغة المحدثون حول المعنى ودوره فى التحليل اللغوى ، حتى أصبح النظر إلى المستوى

الدلالى يفرق بين مدرسة وأخرى ، وكان للتحويليين دورهم فى ذلك ، بل «إن التشومسكيين ليسوا مجرد مدرسة ضمن مدارس علم اللغة الأخرى» .

.. وإنما هم فى الحقيقة عدة مدارس أو اتجاهات ، حتى إن كثيراً من المدارس اللغوية الأخرى تحاول أن تحدد مكانها ومدى إسهامها فى القضايا اللغوية بالنظر إلى ما نادى به تشومسكى حول القضايا نفسها ^(٧) .

لقد جعل تشومسكى فى كتابه (البنى النحوية Syntactic structures) النحو مستقلاً عن المعنى ، وفضل «أن يصاغ علم القواعد على أنه دراسة قائمة بذاتها مستقلة عن علم الدلالة ، فلا يمكن أن تشخص فكرة القواعدية بالشىء الذى له معنى» ^(٨) ، وأقام نظريته فى كتابه هذا دون اعتبار للمعنى ، فهو يقول إن النظرية التى أوجزها فى ذلك الكتاب «اعتمدت اعتماداً كلياً على الشكل دون الدلالة» ^(٩) .

وفى حديثه عن العلاقة بين النحو والدلالة يقول : «لقد دخلنا أرضاً وعرة حين قلنا إن البنية النحوية يمكن أن تزودنا ببعض المعرفة عن مسائل المعنى والفهم ؛ إذ ما فى الدراسة اللغوية من جانب عانى من الإرباك ، وهو بحاجة إلى التوضيح والصياغة الدقيقة أكثر من ذلك الذى يعالج مسائل الربط بين النحو والدلالة» ^(١٠) .

ثم يهاجم من أخذوا بالمعنى فى التحليل اللغوى حيث يقول إنهم خلطوا بين المعنى والاستجابة للغة ^(١١) ، ويعرض حججهم محاولاً تفنيدها ، ثم يعرض وسائله الشكلية للتحليل النحوى ^(١٢) .

ومع أن تشومسكى يقول بصعوبة اتخاذ الدلالة أساساً للتحليل اللغوى ^(١٣) إلا أنه يعد المعنى جزءاً من الاستعمال الحقيقى للغة ، لكنه ينفى اعتماد التحليل النحوى على الدلالة ويقيم نظريته فى الكتاب على الشكل دون المعنى ^(١٤) إنه لا ينكر أهمية المعنى ، فيقول إنه «لا يمكن البرهنة على أن المفاهيم الدلالية لا أهمية لها فى نظام القواعد ، كما أنه لا يمكن البرهنة على عدم فائدة أية مجموعة أخرى من المفاهيم» «غير أنه ينتهى إلى أن الأساس الشكلى المحض فقط يمكن أن يوفر لنا ركيزة ثابتة ثمرة لبناء نظرية القواعد» ^(١٥) .

كما أنه لا ينكر العلاقة بين الأبنية والعناصر التي تكتشف في التحليل القواعدى الشكلى وبين وظائف دلالية معينة ، حيث يقول «إن وجود التوافقات بين السمات الشكلية والدلالية حقيقة لا يمكن نكرانها ، وينبغى أن تدرس نقاط التطابق هذه ضمن نظرية أكثر شمولاً للغة^(١٦) . إنه لا ينكر أهمية تلك العلاقة لكنه يؤجل دراسة المعنى إلى نظرية أكثر شمولاً ويقول إن الوظيفة الدلالية لبنية المستوى قد تكون خطوة معقولة فى اتجاه وضع نظرية للتلاقى بين النحو والدلالة ، كما يأمل من النظام النحوى أن يكون قادراً على دعم الوصف الدلالى^(١٧) . كما يقول إن «الأسلوب الدلالى لوصف فكرة قواعدية يحتاج إلى تطوير دقيق مفصل ، كما هى الحال فى الأسلوب غير الدلالى^(١٨) .

إنه لا ينبغى العلاقة بين النحو والدلالة ، لكنه يرفض اتخاذ الدلالة أساساً للتحليل النحوى ، وعلى العكس من ذلك فإن القواعد النحوية يمكن أن تفسر دلالة الجملة ، وإنه لفهم جملة ما علينا أن نتعرف على جملة النواة التي اشتقت منها والتاريخ التحويلي للجملة^(١٩) ، و«إن إحدى نتائج الدراسة الشكلية للبنية النحوية - عنده - هي الكشف عن إطار نحوي يمكنه أن يدعم التحليل الدلالى ، ويمكن لوصف المعنى أن يستفيد من الإطار النحوي له ، مع أن الاعتبار الدلالية المنتظمة ليست على ما يبدو مفيدة في تحديد هذا الإطار»^(٢٠) .

لقد عدت التوليدية تطوراً للمدرسة البنائية الأمريكية فيما بعد بلومفيلد ورد فعل عليها^(٢١) ، فاستمدت من أفكار بلومفيلد وهاريس - أستاذ تشومسكى - وعلى ذلك فقد كان تشومسكى على إيمان بأنه يمكن - بل ينبغى - دراسة فونولوجيا أى لغة ونحوها بطريقة شكلية خالصة دون الرجوع إلى النواحي الدلالية ، لأنه كان يرى أن اللغة وسيلة للتعبير عن المعنى ، ومن الممكن - بل من المرغوب فيه - وصف هذه الوسيلة ودراستها دون الاعتماد على الوظيفة التي تقوم بها ، والدلالة جزء من وظيفة اللغة ، بمعنى أنها مرحلة ثانية تعتمد أولاً على القواعد النحوية ، كما أنها خارجة عن علم اللغة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح^(٢٢) .

وقد جاء وصفه الجزئى للإنجليزية فى عمله المبكر هذا دون أن يحتوى على أى

قوانين للتفسير الدلالي للجملة ، وقد أخذ بوجهة النظر التي تقول: إن القوانين النحوية يمكن أن تقوم وتشكل وحدها دون أى احتكام إلى تماثل أو اختلاف المعاني أو أى مفاهيم دلالية أخرى ، واعتبر النحو مستقلاً عن الدلالة ، واستمر مثل أستاذه هاريس وما بعد بلومفيلد يعلن تعهده المنهجي باستقلال التركيب ، لكنه عاد ليهتم باندماج التركيب والدلالة مثل توليديين آخرين^(٢٣) .

وقد جاءت الاقتراحات الأولى فى اندماج النحو بالدلالة عند كاتز وفودر (١٩٦٣) ، وامتدت بكاتز وبوستال (١٩٦٤) ، وتابع ذلك تشومسكى (١٩٦٥) فيما يسمى اليوم بالنظرية القياسية لنحو تشومسكى التحويلي التوليدي التي جاءت فى كتابه (جوانب من نظرية النحو) ، ثم تابع ذلك كاتز (١٩٧٢)^(٢٤) ، فقد كتب كاتز وفودر مقالاً بعنوان (بنية لنظرية دلالية The structure of a semantic theory) وضعاً فيه الأسس التي أثرت إيجاباً فى النظرية التوليدية ، وقد نشرت هذه المقالة بعد سنوات من كتاب تشومسكى الأول وقبل نشر كتابه الثانى (جوانب من نظرية النحو) الذى عدل فيه بعض وجهات نظره ، واقترح ما أسماه (النظرية المعيارية الممتدة)^(٢٥) ، بل إن نظرية كاتز وفودر اندمجت فى نظام تشومسكى بوصفها المكون الدلالي^(٢٦) .

لقد شعر تلاميذ تشومسكى بأهمية المعنى ووجهوا دراساتهم إليه ، وتحرروا من الانطباعات التي كانت سائدة عن دراسة المعنى عند أصحاب مدرسة بلومفيلد ، وحاول بعض أنباعه إكمال الجانب الدلالي من النظرية التوليدية التحويلية^(٢٧) ، وتأثر تشومسكى بتلامذته كما أثر فيهم^(٢٨) . فقد عدل عن آرائه السابقة فى الدلالة ، وأدخل المكون الدلالي فى نظريته^(٢٩) .

لقد اهتم تشومسكى فى كتابه (البنى النحوية) بالمشكلات النحوية أكثر من الوصف الدلالي ، وقد اعتبرت الدلالة من وجهة نظره استعمالاً للغة ، بينما تغير اهتمامه رئيساً له^(٣٠) ، فنجد قواعد اللغة فى كتابه هذا^(٣١) تقرن بين الأصوات والدلالات ، ويشير إلى أن الحدود بين المستويين الدلالي والتركيبى غير واضحة تمام الوضوح ، ويعتمد ضمن النظرية النموذجية فى الكتاب - المفاهيم الدلالية التفسيرية كما توسع بها كاتز وفودر وبوستال^(٣٢) .

إن ثنائية الصوت والمعنى تسلسل إلى كل ركن من أركان النظرية التحويلية ، فالهدف من وراء الوصف اللغوى - عند تشومسكى - هو تفسير العلاقات اللغوية بين الصوت المنتج والمعنى المراد ^(٣٣) ، واللغة عند تشومسكى - «مجموعة جمل كل جملة منها تحتوى على شكل فونتيكى (صوتى) وعلى تفسير دلالى ذاتى يقترن به ، وقواعد اللغة هى التنظيم الذى يُفصّل هذا التوافق بين الصوت والدلالة» ^(٣٤) . إن هذا التنظيم الذى يقرن الأصوات اللغوية بالدلالات الفكرية هو ما يدعونه بالقواعد التوليدية والتحويلية . . ويرتبط تفسير الجملة الدلالي ببعض الشروط الشكلية أو الصورية التى تؤلف تراكيب اللغة أو مجموعات الروابط المجردة التى تلعب دور الوساطة بين التمثيل الدلالي والتمثيل الصوتي» ^(٣٥) .

كذلك تظهر ثنائية الصوت والمعنى فيما عرف عند تشومسكى بالقدرة أو الكفاية Competence التى تشير إلى قدرة المتكلم المستمع المثالى على أن يجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعاني فى تناسق وثيق مع قواعد لغته ^(٣٦) ، وكل إنسان اكتسب معرفة اللغة (فقد) استبطن تنظيم قواعد تحدد ترابط الصوت والدلالة فى عدد لا نهاية له من الجمل ، فقواعد اللغة تربط بين الصوت والمعنى ، والنحو من اللغة كالقلب من الجسم - كما يقول تشومسكى - وإذا كان القلب يمد الجسم الإنسانى بالدم الذى يكفل له الحياة ، فإن النحو يمد الجملة بمعناها الاساسى الذى يكفل لها الصحة ويحدد لها عناصر هذا المعنى ^(٣٧) ، كذلك فإن المستمع المثالى يعطى تأويلاً دلالياً للجملة ، حيثما كان ذلك ممكناً بقياسها على الحالات الصحيحة غير المنحرفة ^(٣٨) ، لقد رجح تشومسكى أن تكون قواعد اللغة قادرة على أن تعكس بشكل أفضل حدس أبناء اللغة ^(٣٩) ، إن الإنسان الذى يتكلم لغة معينة يستطيع أن يفهم جمل لغته هذه ، كما أنه يستطيع أن يحكم على الجمل الجديدة من حيث الخطأ أو الصواب فى التركيب ^(٤٠) ، وكذلك فإن الحدس فى المعنى مفيد فى النهاية فى التمييز الحقيقى للأشكال اللغوية ^(٤١) .

ولقد عرض تشومسكى فى كتابه (البنى النحوية) ثلاثة نماذج للتحليل اللغوى ^(٤٢) دون أن يشير إلى الدلالة ، ومع استعراض تلك النماذج يتبين لنا عجزها وقصورها الذى لحقها لغوية العنصر الدلالى عن التحليل ، فتمودج القواعد النحوية المحدودة

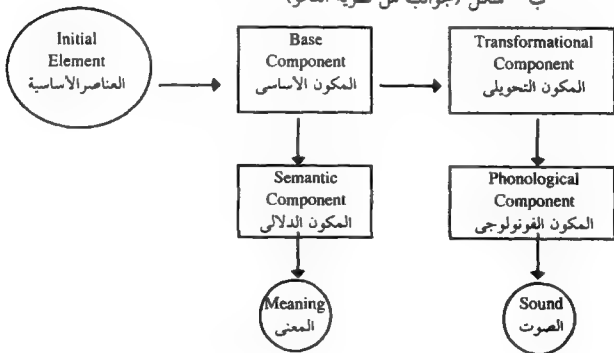
Finite state Grammar لا يمكنه أن يفسر أو يعلل قدرة المتكلم على إنتاج جمل جديدة وفهمها^(٤٧) ، كما أنه عاجز عن كشف الغموض في عبارة مثل Old man and woman^(٤٨) ، ونموذج الأركان أو قواعد أركان الجملة Phrase structure grammar^(٤٩) لا يمكنه أن يفسر كيف أن أكثر من جملة واحدة تشترك في نفس المعنى على الرغم من وصفها التركيبي مختلف^(٤٦) . كما أنه لا يفي بتفسير العلاقة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول^(٤٧) ، وهذا النموذج يحتاج إلى إضافات ذكر تشومسكي بعضها مثل إعطاء دور للفعل المساعد ، وإضافة ميزات للمفرد والجمع ، وتحويل العبارة الفعلية إلى اسمية بإضافة (ing)^(٤٨) .

أما النموذج الثالث ، وهو نموذج القواعد التحويلية ، فقد كان ينقصه العنصر الدلالي في كتاب (البنى النحوية) فإضافته تشومسكي في كتابه (جوانب من نظرية النحو) ويتضح ذلك بالنظر إلى الشكلين التاليين :

أ - شكل البنى النحوية ..



ب - شكل (جوانب من نظرية النحو)



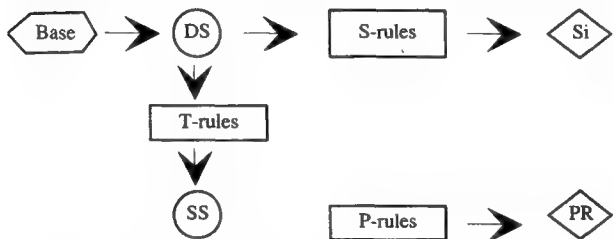
ويتضح من مقارنة الشكلين أن تشومسكى قد أضاف صندوقاً جديداً هو المكون الدلالى Semantic component حيث رأى أن الدلالة يجب أن تكون جزءاً أساسياً فى التحليل النحوى^(٥٠) .

لقد تمثل هدف النظرية اللغوية التى عرضها تشومسكى فى (البنى النحوية) بصورة أساسية فى شرح التركيب ، أى فى تعيين القواعد الكامنة وراء بناء الجملة ، أما فى النظرية التى أدركت التضج فى كتابه (جوانب من نظرية) النحو فقد غدت الاهداف أكبر طموحاً ؛ تفسير كل العلاقات اللغوية القائمة فى اللغة بين نظام الاصوات ونظام الدلالات . ولبلوغ هذه الغاية كان على النحو الكامل للغة معينة بالمعنى الفنى الذى يعطيه تشومسكى لهذه الكلمة ، أن يتضمن ثلاثة أقسام (مكونات) ؛ القسم التركيبى الذى يولد ويشرح البنية الداخلية لعدد الجمل اللا متناهى فى لغة معينة ، والقسم الفونولوجى الذى يشرح البنية الصوتية للجمل التى ولدها المكون التركيبى ، والقسم الدلالى الذى يشرح بنية معناها . ويحتل التركيب القلب من هذا النحو ، فى حين تشكل الفونولوجيا ودراسة الدلالة مجرد قسمين تأويليين ؛ بمعنى أنهما يصفان صوت ومعنى الجمل التى أنشأها التركيب، بيد أنهما لا يولدان الجمل بحد ذاتها^(٥١) .

ويولد المكون النحوى البنى العميقة والبنى السطحية لكل جملة ويصل الواحدة منها بالأخرى^(٥٢) بينما يحدد المكون الفونولوجى الصيغة الصوتية للجملة وهو مولد بواسطة القوانين النحوية ، ويعمل على وصل تركيب ولده المكون النحوى بصورة صوتية ، أما المكون الدلالى فإنه يحدد التأويل الدلالى لجملة معينة، فهو يصل تركيباً ولده المكون النحوى بتمثيل أو صورة دلالية معينة ، والمكونان الفونولوجى والدلالى هما مؤولان فقط ، ويستخدم كل منهما المعلومات التى يزودهما بها المكون النحوى، وتبعاً لذلك فإن على المكون النحوى أن يخصص لكل جملة بنية عميقة - Deep structure تحدد تأويلها الدلالى ، وبنية سطحية - Surface structure تحدد تأويلها الصوتى . وتؤول الأولى منهما عن طريق المكون الدلالى بينما تؤول الثانية عن طريق المكون الفونولوجى^(٥٣) .

ويتكون المكون النحوى - عند تشومسكى - من المكون الأساسى والمكون التحويلي ، والمكون الأساسى يتكون بدوره من قواعد الفئات الفرعية ومن المعجم ، يولد المكون الأساسى البنى العميقة ، وتدخل البنى العميقة التحويلية ، ومن ثم تتلقى التفسير الفونولوجى بواسطة قواعد المكون الفونولوجى ، وهكذا تقرر القواعد الأصوات بالتفسيرات الدلالية ، وهذا الاقتران يتم بواسطة القواعد (ذات الطبيعة) العائدة والتابعة للمكون التركيبى (٥٤) .

يمكننا بعد ذلك أن نمثل النموذج اللغوى كما جاء عند تشومسكى فى النظرية القياسية بالشكل التالى :



فإلى جانب الأساس (Base) هناك ثلاثة صناديق للقواعد هى القواعد الدلالية (s-rules) والقواعد الفونولوجية (p-rules) والقواعد التحويلية (T-rules) ، والأساس يخرج البنية العميقة (DS) ومنها القواعد الدلالية (أو قواعد الإسقاط عند كاتز وفودر) وبتطبيقها تنتج حالة من التفسيرات الدلالية (si) ، وتخرج القواعد التحويلية (T-rules) من جهة أخرى البنى السطحية (SS) التى تطبق فيها القواعد الفونولوجية فتعطى لكل جملة تفسيرها الصوتى ويختلف عن ذلك نموذج الدلالة التوليدية الذى لا يفرق بين التفسير الدلالى والبنية العميقة ، ويمكن تمثيله بالشكل التالى :



وهذا الشكل لم يقل شيئاً عن القوانين التى تولد التفسير الدلالى ويمثل ما جاء عند Lakoff (١٩٧١) (٥٥) .

لقد ميزت التحويلية بين الظاهر والباطن ، أو بين جانبيين لسغة أحدهما داخلى والآخر خارجى ، أما الاول فيعبر عن الفكر ، وأما الثانى فيعبر عن شكلها الفيزيقي باعتبارها أصواتاً ملفوظة . وهذا ما عرف عند تشومسكى بالبنية العميقة والبنية السطحية ^(٥٦) . والفرق بين التركيب العميق والتركيب السطحي للجمله أن الاول هو الخفى الذى يحدد التفسير الدلالى للجمله ، بينما الثانى هو الترتيب السطحي للوحدات التى تحدد التفسير الصوتى والصورة الفيزيائية للجمله . ولا يظهر التركيب العميق فى الجمل التى تنطلقها أو نكتبها لكنه حاضر فى العقل ^(٥٧) .

ولقد دار الجدل بين التحويليين حول أهمية البنيين فى التفسير الدلالى ، فهل البنية العميقة وحدها هى المسئولة عن ذلك التفسير ؟ ، أم أن البنية السطحية تشارك معها فى ذلك ، أم تنفرد البنية السطحية بالتفسير الدلالى ؟ .

لقد استعمل تشومسكى مصطلح (عميق) للدلالة على أمرين ، أحدهما الدلالة الاصطلاحية الفنية ، والآخر الدلالة العادية الشائعة ، وقد أدى هذا الاستعمال المزدوج للمصطلح إلى كثير من الخلط والاضطراب ^(٥٨) . وفرق بين البنية العميقة والبنية السطحية فى كتابه (جوانب من نظرية النحو) ، فقال إن الفكرة المركزية التى تقوم عليها القواعد التحويلية أصلاً إنما تكمن فى أنهما مختلفتان بصورة عامة ، وأن على المكون النحوى أن يولد بنى عميقة وسطحية لكل جملة ، كما أن عليه وصل الواحدة منهما بالآخرى ، ثم وعد بأن يهتم فى ذلك الكتاب بالبنية العميقة ^(٥٩) ، لكنه يفترض أن الدليل النظمى الأساسى base phrase marker ^(٦٠) هو البنية السطحية العميقة فى الوقت نفسه ^(٦١) ثم يعود مرة أخرى ليفرق بينهما ^(٦٢) ، فيجمل البنية التحتية تعطى عن طريق الدليل التحويلى ، أما البنية السطحية فهى الدليل النظمى المشتق الذى هو نتاج للعملية الممثلة فى الدليل التحويلى ^(٦٣) ، ثم يقول مرة أخرى إن البنية العميقة «هى دليل نظمى معمم يقع تحت بنية سطحية صحيحة الصياغة ، والمفهوم الأساسى الذى تعرفه القواعد التحويلية كرمز البنية العميقة والمفهوم بنية عميقة نفسه مشتق من هذا

وتعمل القوانين التحويلية كمرشح filter يسمح ببعض الأدلة التنظيمية فقط لأن تكون مؤهلة كبنية عميقة^(٦٤) . وهكذا يضطرب مفهوم البنية العميقة عند تشومسكى ولا نفهمها فى كتابه إلا بالتمثيل لها^(٦٥) .

واختلف التحويليون أيضاً فى مفهوم البنية العميقة ، فمفهوم علماء الدلالة التوليديين للتركيب العميق يقترب إلى حد كبير من مفهوم الفلاسفة للعبارة المنطقية، ومعنى هذا أن الصور الدلالية التى يتعاملون معها تتطابق مع معادلات المناطق^(٦٦) . وقد يتساوى التركيب العميق مع الدلالة كما هو الحال فى (حالة) فيلمور^(٦٧) ، وزعم Lakoff (١٩٧١ a) أنه من الضرورى التمييز بين البنية العميقة والتفسير الدلالى^(٦٨) ، وكذلك زعم علماء آخرون أننا لا نستطيع أن نعين هذا المستوى . وبناء على هذا فليس هناك تركيب عميق ، ولو كان هناك تركيب عميق فهو ليس خاصاً ببناء الجملة ، وإنما هو دلالى - أى أن التركيب العميق الوحيد هو علم الدلالة^(٦٩) ، ولكن بالمر يقول : إن رؤية التراكيب الدلالية لا تعنى إثبات عدم وجود التراكيب العميقة الخاصة ببناء الجملة ، بل على العكس ، فإن هذه التراكيب الدلالية تمدنا - فحسب - بالتفسير الدلالى للتراكيب العميقة^(٧٠) .

لقد ارتبطت البنية العميقة عند تشومسكى فى النظرية الاصلية الذى يمثلها كتابه (جوانب من نظرية النحو) بالدلالة ، فالبنية العميقة هى التى تعكس المحتوى الدلالى للجملة ، بينما تحدد البنية السطحية للجملة صيغتها الصوتية^(٧١) ، ويؤكد أن البنية السطحية لا علاقة لها بالمعنى حين يؤيد كاتز وفودر فيقول «من الواضح كما أكد كاتز وفودر أن معنى الجملة يستند على معنى أجزائها الأولية ، وكيفية ارتباط هذه الأجزاء بعضها ببعض . ومن الواضح أيضاً أن كيفية الارتباط التى نجدها لدينا فى البنية السطحية (الأجزاء المباشرة) هى على وجه العموم ليست ذات صلة بالتأويل الدلالى ، بينما نجد أن العلاقات القواعدية المتجسدة فى البنية العميقة المجردة فى كثير من الحالات تقرر وحدها معنى الجملة»^(٧٢) ، فإذا كان معنى الجملة يستند على أجزائها الأولية وارتباط تلك الأجزاء ، فإن تشومسكى يخصص تلك الأجزاء بأنها أجزاء البنية العميقة وليست البنية السطحية ، ففاعل الجملة الذى يرتبط بالدلالة هو الفاعل

المنطقي، وهو الذى يظهر فى المستوى العميق ، أما الفاعل الذى يظهر فى البنية السطحية فلا أهمية له فى التفسير الدلالى ، وكذلك المفعول ، ويبدو ذلك بوضوح فى تحليل المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول^(٧٣) .

لكن البنية السطحية أيضاً يمكن أن يكون لها دور فى التفسير الدلالى ، فنسق المحددات الكمية (أى المفردات التى تشير إلى الكم) فى البنى السطحية يلعب فى بعض الأحيان دوراً فى التأويل الدلالى^(٧٤) .

لقد كان رأى تشومسكى فى النظرية الأصلية أن البنية العميقة هى صاحبة الشأن فى بيان المعنى الصحيح للجملة^(٧٥) ، وذلك لأنها تحتوى على العناصر اللازمة لإقرار معنى الجملة^(٧٦) ، فهى تتضمن العناصر المعجمية والعناصر النحوية ، فإذا أعطينا المعلومات النحوية والمعجمية التى يزودنا بها التركيب العميق ، فإننا نستطيع - نظرياً - أن نقول ما الذى تعنيه تلك الجملة^(٧٧) ، فمعنى الجملة مشتق - فى معظم جوانبه - إن لم يكن بأكمله - من البنية العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالى ، أما المظهر الصوتى أو التفسير الصوتى لكل جملة فهو مشتق من البنية السطحية بواسطة القواعد الفونولوجية^(٧٨) ، فالتركيب العميق يقوم بدور المدخل input للمكون الدلالى ، أما التركيب السطحى فيقوم بدور المدخل الفونولوجى^(٧٩) وقد دعيبت هذه الأطروحة بأنها فرضية كاتز ويوستال القوية وتبناها تشومسكى فى النظرية القياسية^(٨٠) .

ويغير تشومسكى من موقفه هذا بعض الشيء فىرى أن البنية السطحية تلعب أحياناً دوراً فى التأويل الدلالى^(٨١) ، ونجده فى النظرية الموسعة يقول إن التفسير الدلالى يمكن الوصول إليه بالعلاقة المشتركة بين التركيب العميق والتركيب السطحى للجملة^(٨٢) ، بل إنه باتساع فكرة التركيب السطحى بشكل مناسب يكفى التركيب السطحى وحده لإدراك دلالة الجملة ومعانيها عن طريق تطبيق القواعد المفسرة^(٨٣) .

وكان مونتاك يفضل جمل التحليل الدلالى للجمل قريباً من البنية السطحية ، فلا وجود للبنية العميقة^(٨٤) .

كذلك توحد نظرية التوليد الدلالى بين البنية العميقة والتفسير الدلالى ، فالتركيب العميق للجملة هو الصورة الدلالية لها غير أنهم يعدلون عن هذا رأى بعد ذلك^(٨٥) .

وقال مكولى McCauley بإمكانية ربط المعنى مباشرة بالبنية النحوية الأساسية للجملة دون الحاجة إلى افتراض البنية الداخلية أو العميقة التى يجعلها تشومسكى وتلاميذه خطوة متوسطة بين التركيب والمعنى ، وبإمكانية بحث المشاكل المتعلقة بالمعنى داخل ذلك الجزء من الجملة دون وسيط^(٨٦) .

ومما سبق يتبين لنا خلافهم حول مسئولية البنية العميقة والبنية السطحية نحو التفسير الدلالى وهو خلاف لم يصل فيه التحويليون إلى حل حاسم .

لقد قدم كاتز وفورد آراءهما فى التفسير الدلالى منذ عام ١٩٦٣ فيما عُرف بمبدأ التكوينات ، أو نظرية المكونات ، التى يقول ليونز إنها «أول محاول لغوية متطورة تقيم وزناً لمبدأ التكوينية ، لقد أكد النحويون التقليديون ولقرون عديدة على الاعتماد المتبادل بين النحو والدلالة ، وأشار العديد منهم إلى أن معنى الجملة يتحدد بمعنى الكلمات التى تكونها من ناحية وبتركيبها من ناحية أخرى ، إلا أنهم لم يشدوا الدقة فى توضيح هذه المسألة»^(٨٧) .

وقد صممت هذه النظرية لتقوم بوظيفتين ؛ الأولى : تقديم أساس نظامى للتمييز بين الجمل المترادفة والملمبة والشاذة ، والثانية : تخصيص تفسيرات دلالية للجمل المسموح بها ، وانطلاقاً من النقطة التى تذهب إلى أن بعض ملامح الجمل لا يمكن تفسيرها إلا من خلال المعنى المعجمى ، فاللبس فى جملة The bill is large يرجع إلى معنيين لكلمة (bill) ، وهو ما يعنى أن التفسير الكامل للغة يجب أن يشتمل على قائمة نظامية من كل المعانى المحتملة لأحاد الكلمات ، بل إننا لكى نفهم الجملة من الضروري أن نعرف معانى الكلمات المفردة والعلاقات النظامية بينها ، واكتشفا بالصدفة فكرة انقسام التعريفات الكلية للكلمات إلى ما يمكن أن يطلق عليه ذرات المعنى atoms of meaning وهذه الذرات أو العلامات الدلالية تستخدم لتوضيح الفارق المميز للمعنى بين الكلمات^(٨٨) .

لقد عرف التوليديون أن معنى الكلمة يتكون من معان أصغر أطلقوا عليها مصطلح السيم sememe وهو أصغر وحدة دلالية تتكون منها الكلمة وهى تشبه الفونيم من حيث كونه أصغر وحدة صوتية^(٨٩) .

وتنقسم هذه العلامات أو السمات إلى سمات دلالية عامة ومشتركة بين عدد من الوحدات المعجمية وتوضح بين هلالين من مثل (حيواني) ، (إنساني) ، (مذكر) ، (مؤنث) ، وسمات مميزة semantic distinguishers وتعنى أن هذه السمة لا تشارك فيها مفردة أخرى ، وهناك نوع ثالث من السمات يرتبط بالسياق (٩٠) .

وهذه السمات المميزة التى تفرق بين معنى كلمة وكلمة أخرى هى أهم السمات، فقد تتلاءم هذه السمة مع سمة مميزة أخرى فى كلمة فى الجملة ، وقد تتنافر معها (٩١) .

إن كل مفردة من مفردات المعجم تتكون من معانٍ جزئية أو مشيرات ، ومعنى الجمل يتم من خلال الجمع بين هذه المعانى بواسطة قواعد الإسقاط (٩٢) . وطبقاً لذلك فكل كلمة (رجل) يتكون معناها من العناصر التالية :

- رجل : (+ اسم + محسوس + معدود + حى + بشرى + ذكر + بالغ)

و - امرأة : (+ اسم + محسوس + معدود + حى + بشرى + أنثى + بالغ)

و - طفل : (+ اسم + محسوس + معدود + حى + بشرى + ذكر + بالغ)

ويمكننا أن نفرق بين الكلمات الثلاث بأن (امرأة) تختلف عن (رجل) بسمة (أنثى) أو (-ذكر) ، بينما يختلف (طفل) عن (رجل) بسمة (- بالغ) ، ويختلف عن (امرأة) بسمتين هما (+ مذكر ، و - بالغ) (٩٣) .

إن المكون الدلالى يحتوى على المعجم وعلى ما يسمى بقواعد الإسقاط وهى القواعد التى تربط بين الكلمات وبين البنى التركيبية وهى تسقط المعنى على بنية معينة، وتشكل قدرة المتكلم على استدلال معنى الجمل من خلال معانى مفرداتها (٩٤) .

ولقواعد الإسقاط عند كاتز وفودر - هدفان ؛ أحدهما : أنها تميز بين الجمل ذات المعنى والجمل التى لا معنى لها ، والآخر أنها تخصص لكل جملة لها معنى ، أو كل جملة سليمة التركيب دلاليًا ومواصفات شكلية لمعناها ، أو معانيها (٩٥) .

وقواعد الإسقاط أعم ما يسمى بقواعد الاختيار ، فقواعد الإسقاط هى دراسة المكون الدلالى عند كاتز وفودر، أما قواعد الاختيار فهى «القواعد التى تحكم اختيار

الكلمة المنطوقة التي تشغل الوظيفة النحوية لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة الواحدة»^(٩٦) .

إنها تخص توافق العناصر اللغوية داخل الجملة الواحدة ، وتفسر المعاني التي تحصل عليها من جراء توافقها^(٩٧) .

ولكى نفهم معنى الجملة فلنأخذ نحلل معاني مفرداتها أولاً ، وبعد تحليل الكلمات إلى عناصرها الدلالية (مكوناتها) تأتي معرفة وجود التوافق أو التناظر بين كلمات الجملة الواحدة ، وهنا يأتي دور قواعد الاختيار التي نخبرنا أيًا من مثاني الوحدات المعجمية يمكن ارتباطها مع بعضها البعض في تراكيب نحوية مختلفة^(٩٨) . وقد مثل د. ميشال زكريا بجملة (أكل الرجل التفاحة) ، فقال إنها يمكن أن تحتوى على المكونات التالية :

١ - أكل : (+ فعل) ، (- ركن اسمي متحرك) ، (نشاط) ، (غذاء) .

٢ - ال : (+ تعريف) ، (محدد) ، (مفرد أو جمع) ، (مذكر أو مؤنث) .

٣ - رجل : (+ اسم) ، (إنسان) ، (ذكر) ، (متحرك) ، (حي) (أكثر من عشرين سنة) .

٤ - تفاحة : (+ اسم) ، (مؤنث) ، (شيء) ، (نبات) ، (مأكول) ، (طبيعي) .

وقواعد الاختيار هي التي تمزج بين السمات الدلالية المذكورة لإعطاء التمثيل الدلالي للجملة^(٩٩) .

إن جملة مثل (الأحلام الخضراء عديمة اللون تمام غاضبة) لا معنى لها ؛^(١٠٠) لأنه ليس هنالك توافق بين معاني المفردات المنتظمة في الجملة ، ويعنى هذا أن معنى كل كلمة لا يتألف من عنصر واحد ، بل من عدة عناصر ، وهي المكونات المحددة للمعنى بعضها مشترك بين كلمات متعددة ، وواحد منها - على الأقل - يميز معنى كلمة عن أخرى^(١٠١) .

فإذا بحثنا عن أسباب فساد معنى تلك الجملة ، فلنأخذ نجد ذلك في التناظر بين مفرداتها الذي ينشأ في عدة مواضع من الجملة ، فأحد العناصر الأولية لمعنى الفعل

(نام) هو (+ حى) ، وفاعله يمكن أن يكون اسماً مثل (ولد) ، (بنت) إلخ ولا يكون فكرة مثلاً ، بينما أحد عناصر معنى كلمة (حلم) هو (- حى) ، لذلك فإن الكلمتين لا تتوافقان ، ولا ينتج عن ارتباطهما معاً معنى مفهوم ، وب نفس الطريقة نستطيع القول إن أحد عناصر معنى كلمة (حلم) هو (- محسوس) ، بينما من عناصر كلمة (أخضر) (+ محسوس) ، ولذلك فالكلمتان لا تتوافقان ^(١٠٢) .

يمكننا بعد ذلك أن نمثل عمل المكونات بما يلى :

١ - كل كلمة تمثل بدائرة تشع منها عدة خطوط هى المحددات أو المميزات

هكذا



٢ - كل خط من هذه الخطوط يمثل محدداً أو مميزاتاً دلاليًا ، فإذا التقى بمميز مناسب فى الكلمة السابقة أو اللاحقة له أو التى يمكن أن يكون بينها وبين تلك الكلمة علاقة دلالية يحدث الاندماج ، وقد تتعدد هذه المحددات أو المميزات ، وقد يدخل فيها ما هو نحوى وما هو دلالى .

٣ - إذا كان للكلمة أكثر من معنى معجمى فإنها تمثل بأكثر من كرة بحسب تعدد معانيها ^(١٠٣) .

٤ - يمكن أن نضيف إلى ذلك مراعاة اتساع السياق اللغوى فى الكلمة المجاورة فهو يؤثر على تلك المحددات .

٥ - كما يمكن أن نضيف السياق غير اللغوى (المقامى) ؛ الأشخاص ، والزمان والمكان ، والتأثير ، والحقيقة ، والمجاز . . . إلخ .

كان لابد أن تقدم رؤية كاتز وفورد تلك على قراءتنا لتشومسكى الذى تأثر بتلك النظرية وأثر فيها وهو ما يتضح فى الصفحات التالية :

لقد ميز تشومسكى فى تفصيله للمكون الاساسى بين أنواع الاسم المختلفة ، وكذلك أنواع الفعل فى جملة *sincerity may frighten the boy* فحدد نوع الاسمين (الإخلاص) و « الولد » ثم نوع الفعل « يخيف » ، وقارنه بأفعال أخرى فالاسم إنما هو اسم معدود فتميز بذلك عن اسم الكم « massn » مثل « Putter » زيد أما (الإخلاص) فهو اسم عام فتميز بذلك عن العلم ، والضمير ، أما الفعل (frighten) فهو فعل متعد لا يسمح بحذف المفعول ^(١٤) .

وقد عبر عن ذلك بنموذج إعادة الكتابة ، وجاء بتخطيطين للجملة أضاف فى الثانى منهما الوظائف النحوية ^(١٥) . إلا أنه يفرق بين الوظيفة النحوية *grammar function* ، والصنف النحوى *grammar - category* وعاب الخلط بينهما ، وإظهارهما معاً فى إعادة الكتابة ، لأن إعادة الكتابة تتضمن الوظيفة (الفاعلية - المفعولية) فإذا أظهرنا الوظائف كان ذلك فائضاً ^(١٦) ، كما أشار إلى علاقة الفعل بالفاعل وإلى علاقة الفعل بالمفعول وقال إن ذلك يمكن أن يستنتج - أيضاً - من إعادة الكتابة ^(١٧) .

وتحدث عن الميزات الدلالية وعن التمايز الرئيسى مثل : علم - عاقل - عام - غير عام - غير عاقل . وقال إنها تمايزة فيما بينها كما يتميز رمز الاسم عن الفعل عن الصفة ^(١٨) ، وأضاف أن ذلك يثبت عدم كفاءة قواعد تتألف من قوانين إعادة الكتابة فقط ، ولا يمكن التغلب على المشكلة بإضافة قوانين تحويلية إلى القواعد ^(١٩) .

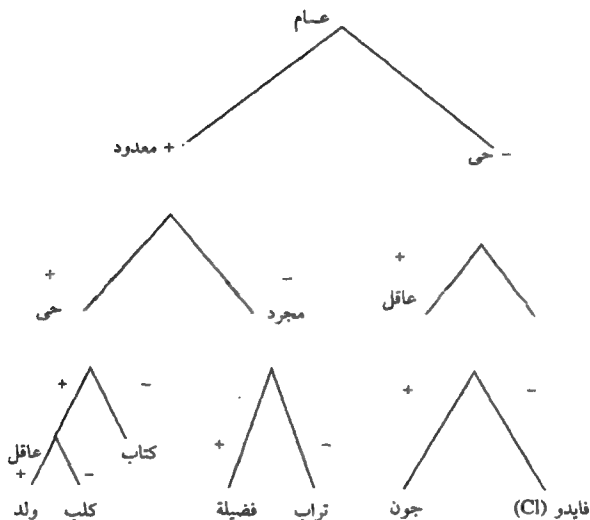
ثم قال إن كل مشكل معجمى مرتبط بمجموعة من السمات النحوية ، فكلمة (ولد boy) مكونة من سمات نحوية (+ عام ، + عاقل ... إلخ) ولذلك فإن كل رمز من رموز الاصناف المعجمية (أ- الاسم - ي فعل .. إلخ) يمكن تحليله إلى رموز مركبة *Complex symbols* ، يؤلف كل رمز مركب مجموعة من السمات النحوية المعنية مثلما يشكل كل جزء فنولوجى مجموعة السمات الفنولوجية المعنية (أى كما تتكون اللفظة من أصوات) وهكذا يخرج بتلك القوانين النحوية التى تحلل الرمز المركب (المفردة المعجمية التى تشكل جزءاً من الجملة) إلى مكوناته فى مثل :

(i) آ (اسم) ← (+ عام)

(ii) (+ عام) ← (± معدود)

- (iii) (+ معدود) ← (± حي)
 (iv) (- عام) ← (± حي)
 (v) (+ عاقل) ← (+ حي)
 (vi) (- مجرد) ← (± مجرد)

ويمثل لذلك بالرسم التالى :



ثم يتحدث عن تكوين المعجم فى المكون الأساسى فيقول إنه مكون من مجموعة من المواد المعجمية lexical entries كل واحدة منها تتكون من سمات فنولوجية وأخرى نحوية هى ما أسماه من قبل الرمز المركب، ثم أعاد كتابة الجملة مضمناً ذلك المعجم فوصل إلى التحليل التالى :

(25)

(إخلاص ، + آ ، - معدود ، + مجرد)

Sincerity, {+ N, - Count, + abstract}

ولد ، (+ آ ، + معدود ، + عام ، + حي ، + عاقل)
(boy, [N, count, + common, + animate + Human] .

(قد ، + وجه))

(may, [+M])^(١١)

وقد وضَّح ذلك في رسم شجرى^(١١١) لكنه يفضل الفصل بين تلك المعلومات وإعادة الكتابة لتبسيط القواعد^(١١٢) .

إن المادة المعجمية - باختصار - تحوى معلومات يتطلبها المكونان الفونولوجى والدلالى فى القواعد ويتطلبها الجانب التحويلى من المكون النحوى، كما تحوى معلومات تحدد مكان الإدراج الصحيح للمواد المعجمية فى الجملة ، أى ضمنا ، درجة وشكل انحراف السلاسل التى لا تولد بشكل مباشر^(١١٣) .

يمكننا بعبارة أخرى القول إن المادة المعجمية تحوى الصياغة وهى المتضمنة فى المكون الفونولوجى كما تحوى الدلالة وما يتعلق بالجانب النحوى أيضا ، كما تنبئ بشكل انحراف الجمل التى قد تولد من هذه المواد .

ثم يناقش علاقة أجزاء الجملة ، ويلتفت إلى نوعين من القوانين، أولهما قوانين التصنيف الجزئى الدقيق Strict subcategorization rules وهى تحلل الرمز المركب وفقا لسياقه الصنفى^(١١٤) ويضيف إليها قوانين المعجم التى تحلل الأفعال^(١١٥) والآخر: قوانين الانتقاء أو قواعد الاختيار selectional rules وهى تحلل المكون وفقا للسمات النحوية ، وتعطى سمات من الفاعل والمفعول ، وتجسد ما يدعى عادة بقيود الانتقاء أو قيود التواجد restrictions of occurrence^(١١٦) ثم يقول بسيطرة الاسم على الفعل فى الإنجليزية فـ « كل سمة للاسم الذى يسبق الفعل والاسم الذى يليه يجب أن تعطى للفعل وتقرر له تصنيفا جزئيا انتقائيا مناسباً^(١١٧) .

ويجمل محتوى المكون الأساسى للقواعد فى :

١ - قوانين إعادة كتابة تستخدم رموزاً صنفية غير مركبة ، ب - مخططات قوانين تتضمن أصنافاً معجمية فقط ، إلا فى حالة تقرير السياق وتستخدم رموزاً مركبة وهى قوانين تحويلية من نوع بدائى (١١٨) .

وتحدث عن ارتباط الصنف بالزمان والمكان والاتجاه (أو الكيفية) التى قد تكون مقيدة أو حرة أو غير موجودة (١١٩) وفى ذلك يتبين اعتباره للسياق .

ثم لخص ما سبق وأجمل قوانين الأساس ففرق بين قوانين إعادة الكتابة وبين المعجم وقال إنه ليست هناك ضرورة لذكر القوانين المعجمية فى القواعد إذ إنه عمومى وهو على هذا جزء من نظرية القواعد ، ثم ميز فى قوانين إعادة الكتابة بين قوانين التفرع Branching rules وقوانين التصنيف الجزئى ، وقال إن قوانين التصنيف الجزئى الخاضعة للسياق هى فى الواقع قوانين تحويلية موضعية وهى تتميز إلى فرعين هما قوانين التصنيف الجزئى الدقيق مثل (vi 57 و vii 57) والتى تصنف الصنف المعجمى جزئياً وفقاً لإطار رموز الأصناف الذى يتواجد ذلك الصنف المعجمى فيه ، وقوانين الانتقاء (مثل xiv 57) و (xv 57) التى تصنف الصنف المعجمى جزئياً وفقاً للسماة النحوية التى تظهر فى مواقع معينة فى الجملة (١٢٠) .

فإذا انتقلنا من قوانين الأساس إلى المعجم ، فإننا نجد - عند تشومسكى - يتكون من مجموعة من المواد المعجمية وبعض قوانين الفيض ، وتكون كل مادة معجمية مجموعة من السماة بعضها فنولوجى والآخر دلالى ، والسمة الدلالية هى التى لا يرد ذكرها فى أى قانون نحوى (١٢١) ، ويرى تشومسكى تجنب الرموز البينية غير ذات الصلة والاخذ بالسمة المميزة (١٢٢) ، ثم تأتى بعد ذلك قوانين الإسقاط التى تعمل على البنية العميقة التى يولدها الأساس معطية تأويلاً (قراءة) لكل جزء على أساس من القراءات المعطاة لأجزائه (١٢٣) ، حيث « تدخل المفردات المعجمية فى علاقات دلالية داخلية » (١٢٤) مما يوحى بأن جزءاً من المكون الدلالى يجب أن يكون وصفاً للخواص الحقلية لتلك المفردات ، وهذا الوصف خارج عن نطاق المعجم (١٢٥) ثم جعل تشومسكى قواعد الاختيار تلعب دوراً هامشياً نوعاً ما فى القواعد مع أن السماة التى تعالجها يمكن أن تدخل فى كثير من العمليات النحوية الخالصة (١٢٦)

فهي تحدد الفعل وفقا للفاعل والمفعول كما تعطى لكل منها سمة من سمات الآخر (١٢٧) .

ويقترح إسقاطها من النحو وأن يتولى المكون الدلالى وظيفتها ، ثم يتساءل مرة أخرى ، هل تعود هذه القوانين للمكون النحوى أم المكون الدلالى ؟ ، وهل هي قوانين إعادة كتابة أم تحويلات تعويض ؟ ثم يتساءل بعد ذلك إذا ما كان من الممكن أن تتولى القوانين النحوية التوليدية المكون الدلالى ، ثم يخرج نتيجه المتشككة بعد هذه المناقشة أن العلاقة بين القوانين الدلالية والنحوية ليست قضية محسومة ، وأن هناك مجالاً لاحتمالات مختلفة تستحق الاستكشاف الجاد ، ويقول إن ما فعله فى الفصل الثانى من كتابه إنما هو محاولة توفيقية معتدلة تجمع بين محاولة دمج القوانين الدلالية ضمن المكون النحوى ومحاولة التوسع فى دراسة المكون الدلالى بحيث يتولى وظيفة قوانين الاختيار ، أما القرار الحاسم فى هذه المسائل فسيظل ينتظر دراسة أكثر تركيزاً للقوانين الدلالية التأويلية ، إن القرار حول الحد الفاصل بين النحو والدلالة (إن كان هناك حد فاصل) ليس شرطاً مسبقاً للدرس النظرى والوصفى للقوانين النحوية والدلالية ، وكذلك يمكن قول نفس الشيء حول الحد الذى يفصل بين الأنظمة الدلالية وأنظمة المعرفة والمعتقدات (١٢٨) .

إن تشومسكى يشكك دائماً فى وضوح العلاقة بين النحو والدلالة ويجعل دراساته فى ذلك تجريبية ولذلك فإن ما جاء به فى كتابه حول الدلالة يشوبه الغموض والتشتت والنقص وانظر إليه يقول « ولغرض إنهاء هذه المناقشة غير الحاسمة سوف نشير إلى أن فى البنية النحوية والدلالية للغات الطبيعية ، فى الواقع ، الغازأ وأسراراً كثيرة حول حقيقتها ومبادئها وأن أية محاولة لتحديد حدود هذه المحاولات يجب أن تكون مؤقتة وغير نهائية » (١٢٩) .

ومما هو جدير بالذكر أن تشومسكى تأثر فى كل ما سبق بكاتز وفودر وهناك تماثل كبير بين بعض السمات الدلالية عند كاتز وفودر والملاحح التى طرحها تشومسكى فيما يتعلق بالمعجم (١٣٠) ، كما أنه أشار كثيراً إلى كاتز وفودر وبوستال .

وأخيراً ، فإذا كانت التحويلية تقول بقدرة المتكلم المستمع المثالى على إنتاج أو

توليد الجمل الصحيحة ، فإن الجانب الآخر لتلك القدرة هو الحكم بالصحة أو الانحراف على الجمل المنتجة وهو ما ستعرض له فيما يلي :

لقد استخدم تشومسكى مصطلح (مقبول) Acceptable ليشير إلى « الكلام الطبيعى جدا والمفهوم رأسا (دون) الحاجة إلى تحليل على الورق ، والذي ليس عليه أية مسحة من الشذوذ »^(١٣١) ، والجمل الأكثر قبولا هي تلك الجمل التى يكون إنتاجها أكثر احتمالا من إنتاج غيرها ، وفهمها أكثر سهولة ، ووصفها أكثر إتقاناً وأكثر طبيعية بشكل من الأشكال . أما الجمل الأقل قبولا فإنها تلك التى يغلب أن يتجنبها المتكلمون ويستبدلونها بأخرى أكثر قبولا بقدر ما يستطيعون فى حديثهم الفعلى^(١٣٢) .

ويفرق بين فكرة المقبول تلك وبين الصحة النحوية grammatical ، فالقبول مفهوم يعود إلى دراسة الأداء بينما تعود الصحة النحوية إلى دراسة الكفاءة ، إن الصحة النحوية هى واحدة من عوامل عدة تتفاعل لكى تحدد القبول^(١٣٣) فالصحة النحوية إذن هى جزء من القبول .

والصحة النحوية تكون على درجات وكذلك القبول ، ولكن سلم القبول وسلم الصحة لا يتوافقان^(١٣٤) .

ولا يدعى تشومسكى فى هذه النقطة كما هو فى علاقة النحو بالدلالة أن كلامه نهائى ، فيقول : « من الواضح أن النظريات الحالية للنحو والدلالة هى تجزئية ومؤقتة ، وأنها تتضمن أسئلة لا تزال مفتوحة . . . المشكلة التى يوحى بها عنوان هذه الفقرة يمكن أن تؤلف مصدرا للتأمل فى أحسن الأحوال »^(١٣٥) .

ثم يقول إن السمات السياقية (التصنيفية والانتقائية) مرتبطة بقانون معين يقصر المواد المعجمية التى تحتوى على هذه السمة على سياقات معينة . ونستطيع فى كل واحدة من هذه الحالات أن نبني جملا منحرفة وذلك بخرق ذلك القانون^(١٣٦) .

ثم يعرض جملاً منحرفة لأنها تخرق قوانين التصنيف الجزئى الدقيق مثل :

1. john elapsed that Bill will come جون انقضى أن بل سيأتى
2. Colourless green ideas sleep furiously

الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف .

فإذا كانت الجمل صحيحة الصياغة فلا داعى لفرض تأويل لها من مثل :

3. revolutionary new ideas appear infrequently

الأفكار الجديدة الثورية تظهر نادراً .

الإخلاص قد يخيف الولد sincerity may frighten the boy

ومن الممكن تأويل الجمل التى تخرق قيود الانتقاء (قواعد الاختيار) مجازاً بطريقة أو بأخرى ، أما تأويل الجمل التى تخرق قوانين التصنيف الجزئى الدقيق فينبع طريقاً آخر (١٣٧) .

ويجب على أية قواعد ذات كفاءة وصفاً أن تنشئ التمايزات بين هذه الأنواع الثلاثة من الجمل ، فتميز الجمل الصحيحة الصياغة مثل (٣) ، عن الجمل فى (١) المولدة بإرخاء قوانين التصنيف الجزئى الدقيق عن جمل (٢) التى تولد حين ترخى بعض القوانين الانتقائية، بل إن على تلك القواعد أن تعطى لكل سلسلة وصفاً بنيوياً يعين كيفية انحرافها عن صحة الصياغة الدقيقة . إن القواعد تولد بشكل مباشر اللغة التى تتألف من الجمل غير المنحرفة فقط (مثل الجمل ٣) مع أوصافها البنيوية وكذلك تولد اشتقاقاً كل السلاسل الأخرى مثل (١) ، (٢) مع أوصافها البنيوية . وهذه الأوصاف البنيوية ستعين كيفية ودرجة الانحراف للجمل المولدة اشتقاقاً . أما المبادئ التى تحدد كيف يمكن أن تضاف التأويلات على الجمل المنحرفة فقد تكون مبادئ عمومية ، وقد تكون خاصة بلغة معينة (١٤٠) .

ويقسم السمات المعجمية التى تدخل فى قوانين الانتقاء (قواعد الاختيار) إلى سمات (ذات منزلة عالية) مثل (معدود) وسمات (ذات منزلة واطئة) مثل (عاقِل) ويقول إن الجمل التى تنحرف عن السمات الأولى أقل قبولا وأصعب تفسيراً من الثانية ، ويقول إن هناك سمات لا يمكن انتهاكها مثل (+ مجرد) و (+ حى) (١٣٨) . ثم يقول إن الوظيفة الوحيدة للقوانين الانتقائية هى فرض تسلسل هرمى للانحراف عن الصحة القواعدية على مجموعة معينة من الجمل، ألا وهى تلك الجمل التى يمكن توليدها بواسطة القيود الانتقائية فى الوقت الذى يحتفظ بالقواعد دون تغيير (١٣٩) .

ثم يرسل ذلك التسلسل الهرمي اعتماداً على التصنيف وقيود الانتقاء فيقول :
 «إن السمات التي قدمت بواسطة قوانين التصنيف الجزئي الدقيق تعلق في منزلتها على
 السمات المقدمة بواسطة القوانين الانتقائية ... (كما أن) الانحراف عن القوانين
 الانتقائية التي تتعلق بالسمات ذات المنزلة العالية يبدو أكثر خطراً من الانحراف عن
 القوانين الانتقائية التي تتعلق بالسمات ذات المنزلة الواطئة » (١٤٠) .

ويمكن أن نجد هذا التدرج في أمثلته كما يلي :

أ- خرق صنف معجمي مثل sincerity may virtue the boy

الأخلاص قد فضيلة الولد .

ب- تناقض مع تصنيف جزئي دقيق مثل :

الإخلاص قد ينقضى الولد sincerity may elapse the boy ومثل (١)

ج- تناقض مع سمة انتقائية من مثل (٢) و

الإخلاص قد يعجب بالولد sincerity may admire the boy (١٤١)

إن مشكلة الفرق بين النحو والمعجم غالباً ما تطرح في علم اللغة الحديثة بالنظر
 إلى الفرق بين الجمل غير المقبولة (أو المنحرفة) deviant لأسباب نحوية والجمل
 المستبعدة من الساحات المعجمية (١٤٢) .

والفرق بين الاستقامة النحوية والاستقامة الدلالية ، وكذلك التمييز بين النحو
 والدلالة ليس واضحاً في كل الأحوال لكن ذلك لا يعنى أنه غير واضح على
 الإطلاق (١٤٣) .

وإذا كان النحو التحويلي قد فرق بين الجمل الصحيحة (أو الأصولية) gram-
 matical والجمل غير الصحيحة ungrammatical فإن ذلك لا يعنى - عندهم -
 الصحة النحوية وحدها ، ولكن الجملة لكي نعتبرها أصولية يجب ألا تنحرف بالنسبة
 لأية قاعدة من القواعد التي يتعين التوافق اللغوي للعناصر في مستويات اللغة الثلاثة :
 المستوى الصوتي ، والمستوى التركيبي ، والمستوى الدلالي (١٤٤) .

فقد تكون الجملة غير مقبولة نحوياً بالخطأ فى التركيب ، فإذا صحح هذا الخطأ كانت مقبولة ^(١٤٥) ، وقد تكون صحيحة نحوياً إلا أنها لا معنى لها ، وأشهر مثال لذلك جملة تشومسكى : The colourless green ideas sleep furiously الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة . فهذه الجملة صحيحة نحوياً ، ومع ذلك فهى بلا معنى ^(١٤٦) إذا فسرنا الكلمة التى تحتويها هذه الجملة حرفياً ، رغم أنها تتألف من كلمات لكل منها دلالة واضحة فى حالة الإفراد . ومعنى هذا أن هناك تركيباً دلالياً ، أو نوعاً من التوافق الدلالى لا بد أن يتوازى مع التركيب النحوى لتصبح الجملة مفهومة ، أولها معنى ، ومعنى هذا أيضاً أن هناك نوعاً من التناظر أو عدم التألف بين الكلمات يؤدى هذا اللون من الغموض حتى لو كانت الجملة الصحيحة نحوياً - مما جعل علماء اللغة يفتنون الدلالة إلى وحدات أو عناصر دلالية أطلقوا على كل منها مصطلح sememe لأنهم رأوا أن هذه العناصر الدلالية أو الوحدات المكونة لدلالة كلمة ما هى المسئولة عن توافق أو عدم توافق كلمة مع أخرى ، وهو ما يفسر الاستقامة الدلالية أو الاضطراب الدلالى ^(١٤٧) .

إن جملة تشومسكى السابقة تحتوى على تناقضات ثلاثة - عند ليونز - وهى :

١ - طالما (س) أخضر اللون (يتضمن) (س) ذو لون .

٢ - الأشياء المادية فقط تكون ذات لون .

٣ - الكائنات الحية فقط يمكنها أن تنام . ^(١٤٨) .

فهناك تناقض بين (الخضراء) و(عديمة اللون) ، والثانى بين (الأفكار) و(الخضراء) ، والثالث بين (تنام) و(الأفكار) .

ويميز ليونز بين تلك التناقضات وما أسماه تناظر الفصيلة الذى يمثل له بجملة :
عاش صديقى قرية جديدة بكاملها .

وهذا المثال يجمع بين عدم الاستقامة الدلالية والنحوية ، فالفعل (عاش) لا يتعدى إلى (قرية) = (مكان) ، ولكنه يتعدى إلى (زمان) ، وهذا بحد ذاته عنصر أو فصيلة دلالية ، وبذلك يتبين وجود صلة وثيقة بين الفصائل النحوية والفصائل الدلالية ،

أما الفرق بين التناقضات وتنافر الفصائل فهو زن التناقضات ذات معنى ولكنها (خطا) ،
أما تعبيرات التنافر فلا معنى لها ^(١٤٩) .

إن الحد الفاصل بين عدم القبول النحوى وعدم القبول الدلالى غير واضح تماماً
لدى اللغويين ، فإذا كان تشومسكى معنياً بالنحو ، فإنه يميل فى معالجة الجمل غير
الصحيحة معالجة نحوية ، فو أخذنا الأمثلة التالية :

١ - الفكرة قطعت الشجر The idea cut the tree

٢ - أنا شربت الخبز I drink the bread

٣ - He frightened that he was coming ^(١٥٠) .

٤ - He elapsed the man

ففى هذه الأمثلة نجد كلمات مختارة لا تناسب الأفعال ، ففى المثالين الأولين
نجد تنافر المواد المعجمية الخاصة بأسماء معينة (كالفاعل والمفعول) مع أفعال معينة ،
أما فى المثالين ٣ ، ٤ فهى مسألة قواعد نحوية ، فكلمة frightened لا تأتى معها
that فى حين أن كلمة elapse هى فعل لازم لا يحتاج إلى أى مفعول على
الإطلاق .

هذه الأمثلة جميعا يعالجها تشومسكى بطرق مماثلة تعتمد على القواعد النحوية ،
فالمثالان ١ ، ٢ يعالجان مثل ٣ ، ٤ فالفعل cut يحتاج إلى فاعل (عبنى canrete) ،
والفعل drink يحتاج إلى مفعول (مادة سائلة) وهذه هى قيود الانتقاء selection ris-
trictions عند تشومسكى ^(١٥١) .

ويختلف (مونتك) مع (تشومسكى) فىرى أن هذه الجمل معينة دلالية لا تركيبية
ميلاً إلى المعالجة الدلالية لا النحوية كما هى عند تشومسكى ^(١٥٢) ، وكذلك نجد
نحو الحالة عند فيلمور يضع المعانى فى الدرجة الاولى من الأفضلية أى أنها تأتى أولاً
فى التحليل اللغوى ، ثم تتحول بقواعد نحوية وصرفية وتحويلية وصوتية إلى الشكل
الخارجى الظاهر للجمل ^(١٥٣) .

لقد حاولنا فى الصفحات السابقة أن نعرض ماجاء عند التحويليين فى دلالات التراكيب ، ونعتذر عن أى قصور فيما عرضناه ، لأن الموضوع متشعب تشعب تلك المدرسة ، فهى ليست مدرسة واحدة وإنما تتفرع إلى اتجاهات كل منها يمثل مدرسة مستقلة ، وهذه الاتجاهات تتفاعل فيما بينها كل يوم ، وتأتى كل يوم بجديد ، ولا يقف طموح أبناء هذه المدرسة عند حد لأنها تطمح دائماً إلى دراسة اللغة دراسة علمية مقننة ، وهذا ما لمسناه فيما عرضنا عند تشومسكى وعند كاتز وفودر ، وهو ما نجده عند سائر من يتبنى إلى هذه المدرسة .

وإذا كان لى أن أصف عملى فى هذا البحث فإننى أقول إننى كنت جامعاً لما جاء عند التحويليين ، وحاولت عرض نظراتهم دون تدخل منى يفسد تلك النظرات ، وقد حاولت جمعها من الكتب العربية والمترجمة وكذلك مما استطعت الحصول عليه من مراجع أجنبية جعلتني أطمئن إلى كفاية المادة موضوع البحث التى جاءت مفردة مشتتة فى تلك المراجع ، وحاولت إيجاد عناصر للربط بينها ما أمكنتنى ذلك وأرجو أن أكون قد وفقت فى ذلك بعض التوفيق .

لقد بدا واضحاً من هذه الصفحات أن البحث الدلالى عند المدرسة التحويلية لم يبدأ عند تشومسكى بل بدأ عند تلاميذه وبخاصة كاتز وفودر وبوستال ، ثم تأثر بهم تشومسكى فى كتابه (جوانب من نظرية النحو) وأثر فيهم فطوروا ما جاءوا به .

ولئن كانت نظرية التكوينات التى جاء بها كاتز وفودر واضحة أشد الوضوح ، فإن ما جاء به تشومسكى ليس على نفس الدرجة من الوضوح ، وهذا ما جعلنا نعرض كثيراً لما جاء فى كتابه ، فهو يستأثر بجزء من تلك الصفحات ، كما تغيرت وتبدلت أقواله من حين لآخر ، ومن كتاب إلى آخر ، فهو فى كتابه (البنى النحوية) يجعل النحو مستقلاً عن الدلالة ، ويؤجل البحث الدلالى إلى نظرية شاملة ينتظرها ، أما فى (جوانب من نظرية النحو) فإنه يتقدم بنظرية فى الدلالة تأثر فيها بكاتز وفودر وبوستال لكنه اختلف عنهم ، فتحدث عن التصنيف الدقيق وعن الوظائف النحوية وعن قواعد الاختيار وجعلها كلها تتفاعل فى التفسير الدلالى ، ولم يقف عند قواعد الاختيار وحدها ، كما أنه وإن قال بالملاحق والمحددات أو المميزات التى قال بها كاتز وفودر

إلا أنه اختلف عنهم فى أنه جعل بعضها دلاليًا وبعضها غير دلالي ، وأخيراً فإنه ناقش التمييز بين الجملة الصحيحة وغير الصحيحة (المنحرفة) وجعل للصحة درجة حاول أن يحددها على أسس علمية ، كما أشار إلى تأثير المجاز على انحراف الجملة ، وهو ما تولت دراسته كتب النقد الأدبى وأصبح له مكانة فى علم الأسلوب .

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى إمكانية تطبيق ما جاء عند تشومسكى فى نظريته الدلالية ، ونقول إن ذلك قد حدث بالفعل فى مقالة (ضوابط التوارد) للدكتور تمام حسان وإن كان قد أضفى على ذلك التطبيق الكثير من شخصيته وشخصية اللغة العربية . والله أسأل أن يوفق الجميع لخدمة هذه اللغة .

هوامش البحث :

- ١ - أسس علم اللغة / ماريوباي ٥٥ .
- ٢ - دراسات في علم اللغة / د. كمال بشر القسم الثاني ١٥٣ ، دراسة المعنى عند الأصوليين ٢ ، الدرس الدلالي عند ابن جني ٢ ، علم الدلالة / د. أحمد مختار ٦ ، ٧ .
- ٣ - جاء هذا المصطلح عند د. حماسة عبد اللطيف ، وقال إنه يقصد به التفاعل بين المعنى النحوي الأولي والدلالة الأولية للمفردات في السياق الملائم . راجع : النحو والدلالة ٥٥ .
- ٤ - من ذلك دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس ، وعلم الدلالة / د. أحمد مختار عمر وغيرهما .
- ٥ - راجع مقالة ضوابط التوارد في كتاب مقالات في اللغة والأدب ١٣٥ - ١٦٥
- ٦ - راجع : العربية وعلم اللغة البنيوي/ د. حلمي خليل ١٦٨ - ١٨٠
- ٧ - نفس المرجع ١٥٧
- ٨ - نظرية تشومسكي اللغوية / ليونز ١٦٨
- ٩ - البنى النحوية / تشومسكي ١٣٧ وراجع ١٩ - ٢٢
- ١٠ - نفس المرجع ١٢٤
- ١١ - نفسه ١٢٣ وراجع : تشومسكي والثورة اللغوية / جون سيرل

Chomsky, selected readings 107.

- ١٢ - نفسه ١٢٩
- ١٣ - نفسه ١٢٤ - ١٢٥
- ١٤ - نفسه ٢١٦ - ١٢٨ - ١٣١
- ١٥ - نفسه ١٢٣ - ١٢٤
- ١٦ - نفسه ١٢٩ - ١٣٠
- ١٧ - نفسه ١٣٢
- ١٨ - نفس المرجع والصفحة .
- ١٩ - نفسه ١٢٨
- ٢٠ - نفسه ١٢٣
- ٢١ - نفسه ١٤٠
- ٢٢ - اللغة وعلم اللغة/ ليونز ٦٩/٢
- ٢٣ - نظرية تشومسكي اللغوية/ ليونز ٧٢ وراجع ١٨٨ ، وتشومسكي والثورة اللغوية / جون سيرل ١٢٥
- ٢٤ - Semantice, Lyons, vo12 pp409,410
- ٢٥ - Ibid, vo12p.410

and see: Syntectic theory, Emmon Bachp132.

- ٢٦ - اللسانيات والدلالة/ منير عياشي ١٩٧ - ١٩٨
- ٢٧ - علم اللغة النفسي/ جودث جرين ٨٦ ، وراجع : اللسانيات واللغة العربية/ عبد القادر القهري ٦٧/١ .

٢٨ - راجع : Semantics, Leech p71-72

ومقدمة لدراسة اللغة/ د. حلمي خليل ٣١٩ - ٣٢٠ ، وأصواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣٠٣

، ٣٠٨ ، تشومسكي والثورة اللغوية ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٣ .

٢٩ - راجع اللسانيات والدلالة / منظر عياشي ٢٠٥

٣٠ - نفسه ١٨٨ ، وراجع : اللغة والدلالة (آراء ونظريات) عدنان بن ذريل ٥٧

٣١ - Chomsky, Selected readings p 107.

٣٢ - يمثل ما جاء في هذا الكتاب ما عُرف عند تشومسكي بالنظرية الأصلية (أو القياسية أو النموذجية Standard thory) ، أما ما قبله فقد عُرف بالنظريات غير الأصلية ، ثم جاءت بعده النظريات

الأصلية الموسعة ، وهي التعديلات والإضافات التي قام بها في نظريته الأصلية . راجع : نظرية

تشومسكي اللغوية/ ليونز ١٦٧ .

٣٣ - الألسنية التوليدية (النظرية الألسنية) ميشال زكريا ١٩ ، ٨٣ ، ١٠١ .

٣٤ - الدلالة والنحو / د. محمد حماسة عبد اللطيف ٢٣ .

٣٥ - الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ٩١ - ٩٢ ، والدلالة والنحو ٢٣ ، ٢٥ .

٣٦ - نفسه ١٠١ - ١٠٥ .

٣٧ - الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ميشال زكريا ٣٢ ، وراجع في الفرق بين القدرة والأداء

جوانب من نظرية النحو ٢٨ ، وفي تعريفات الكفاءة : اللسانيات والدلالة/ منذر عياشي ١٩٤ ، وراجع

أيضا : النحو العربي والدرس اللغوي الحديث/ د. عبده الراجحي ١١٥ ، تشومسكي وفكره اللغوي/

صبري السيد ٦٧ ، مدخل إلى علم اللغة/ لوريتو تود ١١٠ ، ١١١ ، ميشال زكريا : قراءات تمهيدية

٧٤-٧٧ ، المبادئ والأعلام ٤٥ .

٣٨ - الدلالة والنحو/ د. محمد حماسة عبد اللطيف ٩ ، ١٠ ، وراجع : تشومسكي والثورة اللغوية /

جون سيرل ١٢٨ .

٣٩ - جوانب من نظرية النحو ١٠٤ .

٤٠ - نظرية تشومسكي اللغوية/ ليونز ١٢٩ .

٤١ - الألسنية (المبادئ والأعلام) ١٥٦

٤٢ - Chomsky, selected readings 108

٤٣ - راجع في هذه النماذج : البنى النحوية الفصول ٣ ، ٤ ، ٥ ، النظرية الألسنية/ ميشال ١١٥ - ١٣٥

، نظرية تشومسكي اللغوية الفصول ٥ ، ٦ ، ٧ ، النحو العربي والدرس الحديث ١٢٧ - ١٤١ .

٤٤ - البنى النحوية ٣١

٤٥ - نظرية تشومسكي اللغوية/ ليونز ١٢٠ ولا يعرف من المثال إذا ما كان المقصود : كبار الرجال والنساء

، أو النساء وكبار الرجال ، وراجع في هذا النموذج : البنى النحوية ٢٥ - ٣٣ ، النحو العربي

والدرس الحديث ١٢٨ - ١٣٢ ، نظرية تشومسكي اللغوية ١٠٣ - ١١١ تشومسكي فكره اللغوي /

صبري السيد ١٠٩ - ١١٨ ، النظرية السنية / ميشال زكريا ١٢٧ - ١٣٠ .

٤٦ - راجع : النظرية الألسنية / ميشال ١٣٠ وما بعدها ، نظرية تشومسكي اللغوية ١٣٦ .

٤٧ - نفس المرجع ١٣٤ ، ونظرية تشومسكي هامش ١١٦ ، ١٢٠ .

- ٤٨ - البنى النحوية ٦٠ - ٦١ وراجع : نظرية تشومسكي اللغوية ١٣٠ ، وتشومسكي فكره اللغوي ١١٢ .
- ٤٩ - البنى النحوية ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ .
- ٥٠ - راجع في هذين الشكلين : نظرية تشومسكي اللغوية ١٤٩ ، ١٥٨ ، وأعضاء على الدراسات اللغوية ٣٠٦ ، ٣٠٧ والنحو العربي والدرس الحديث ١٣٨ ، ١٣٩ .
- ٥١ - النحو العربي والدرس الحديث ١٣٩ ، وراجع : علم اللغة النفس / جودث جرين ٧٢ .
- ٥٢ - راجع : جوانب من نظرية النحو ٣٩ - ٤٠ ، تشومسكي والثورة اللغوية ١٢٨ ، النظرية الأسنسية / ميشال ١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، اللغة وعلم اللغة / ليونز ١ / ١٨٠ ، ١٨١ (الهامش) الدلالة والنحو ٢٦ ، علم اللغة النفس ٧١ ، ٧٢ ، أعضاء على الدراسات اللغوية ٣٠٧ .
- ٥٣ - جوانب من نظرية النحو ٤٠ .
- ٥٤ - نفسه ٣٩ ، ١٧٢ وراجع : أعضاء على الدراسات اللغوية ١٥٧ ، ٣٠٧ ، النظرية الأسنسية ١٦٠ .
- ٥٥ - النظرية الأسنسية ١٦١ وراجع : جوانب من نظرية النحو ١٧٢ ، ١٧٧ .
- ٥٦ - Semantics, Lyons vol2 pp 412-413 .
- ٥٧ - النحو العربي والدرس الحديث ١٢٤ وراجع : أعضاء على الدراسات اللغوية ١١٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ .
- ٥٨ - فلسفة اللغة / محمود فهمي زيدان ١٤٣ ، ١٤٤ ، وراجع : علم اللغة في القرن العشرين ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
- ٥٩ - نظرية تشومسكي اللغوية ١٨٠ ، ٢٠٠ .
- ٦٠ - جوانب من نظرية النحو ٤٠ .
- ٦١ - وهو وصف الجملة التي تولدها قوانين الأساس ، وقد يرسم على شكل أقواس أو على شكل شجرة ذات عقد - جوانب من نظرية النحو هامش ١٦ ص ٨٢، ٨٣ .
- ٦٢ - جوانب من نظرية النحو ٤١ .
- ٦٣ - نفسه ٩٧ .
- ٦٤ - نفسه ١٦٩ .
- ٦٥ - نفسه ١٧٥ وراجع ١٧٢ .
- ٦٦ - نفسه ٤٦ .
- ٦٧ - نظرية تشومسكي اللغوية ١٩١ ، وراجع : علم الدلالة / بالمر ٢٣١ .
- ٦٨ - علم الدلالة / بالمر ٢٣٠ - ٢٣١ .
- ٦٩ - Semantics, Lyons vol2p413 .
- راجع : علم الدلالة / بالمر ٢٣٢ ، تشومسكي فكره اللغوي ٣٠٦ .
- ٧٠ - علم الدلالة / بالمر ٢٣٠ .
- ٧١ - نفسه ٢٣٢ ، وراجع مناقشته ٢٣٠ - ٢٣٣ ، وقد أخذ د. محمد حساسة ، ونافى خرماء التركيب العميق بمفهوم الصورة التجريدية لتركيب الجملة (الفعل + الفاعل) أو (المبتدأ + الخبر) مثلاً ، وهو ما يناسب اللغة العربية . راجع : الدلالة والنحو ٤١ ، أعضاء على الدراسات اللغوية ٣٠٤ - ٣٠٥ .
- ٧٢ - جوانب من نظرية النحو ١٧٩ ، وراجع ٤٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ .

- ٧٣ - نفسه ١٩٧ - ١٩٨ ، وهو ما جاء عند كاتز ويومستال أيضاً .
 راجع Chomsky: selected reding p104
- ٧٤ - تشومسكى فكره اللغوى وآراءه النقاد فيه ١٣٠ - ١٣٤ ، علم الدلالة/ بالمر ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- ٧٥ - جوانب من نظرية النحو ٢٥٨ هامش ٩ ، وراجع : علم الدلالة/ بالمر ٢٣٣ بل ينقل عنه القول بأن التركيب السطحي وحده يمكن أن يقوم بالتفسير الدلالى .
- ٧٦ - نظرية تشومسكى اللغوية وراجع ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، والدلالة والنحو ٣٦ .
- ٧٧ - النظرية الألسنية / ميشال زكريا ١٥٨ ، وراجع أعضاء على الدراسات اللغوية ٣٠٤ - ٣٠٥ ، وعلم الدلالة / بالمر ٢٢٩
- ٧٨ - علم الدلالة بالمر ٢٣٠
- ٧٩ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٦٢ ، والنظرية الألسنية ١٦٤ ، وراجع مقدمة لدراسة اللغة / حلمى خليل ٣٢٢ ، الألسنية (المبادئ والأعلام) ٢٦٨ ، علم اللغة النفسى ٧٦ ، ٧٧
- ٨٠ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٨٠ ، وراجع الشكل رقم ٨
- ٨١ - نفسه ٧٠ ، تشومسكى والثورة اللغوية ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٣٣ ، وعلم الدلالة بالمر ٢٣٣
- ٨٢ - نفسه ، تشومسكى والثورة اللغوية ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٣٣ ، وعلم الدلالة بالمر ٢٣٣
- ٨٣ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٩٨ - ١٩٩
- ٨٤ - نفسه ١٩٨ ، ١٩٩ ، وراجع أيضاً الفصل الثالث من :
 Reflections on language p78.
- ٨٥ - اللغة والمعنى والسياق/ ليونز ١٧٨
- ٨٦ - نظرية تشومسكى اللغوية ١٨٣ - ١٨٥
- ٨٧ - أعضاء على الدراسات اللغوية ٣٠٨
- ٨٨ - اللغة والمعنى والسياق ١٦٧
- ٨٩ علم اللغة النفسى ٨٦ ، ٨٧ ، والمدخل السلوكى لدراسة اللغة ٧٧ - ٨٠
- ٩٠ - مقدمة لدراسة اللغة ٣٢٤
- ٩١ - راجع : اللسانيات والدلالة/ منذر عياشى ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، وعلم اللغة النفسى ٨٧ ، ٨٨ ، وراجع الشكلىين ص ٨٨ ، ٨٩ . ويدخل فى ذلك الجنس (فيل - إنسان ... إلخ) ، والنوع (ذكر - أنثى) ، والسن (بالغ - صغير) ، كما تحلل المكونات بالنظر إلى المقابلات الثنائية (حى - غير حى ، ذكر - أنثى) ، لذا تستخدم العلامات الرياضية (+) ، و (-) لوجود السمة الدلالية أو غيابها . علم الدلالة بالمر ١٣٨ - ١٣٩ .
- ٩٢ - أعضاء على الدراسات اللغوية ٣٢٩ .

٩٣ - النظرية الألسنية ١٤٥

٩٤ - راجع : أضواء على الدراسات اللغوية ٣٢٦ ، مقدمة لدراسة اللغة ٣٢٥ - ٣٢٦

٩٥ - النظرية الألسنية ١٤٠ ، وراجع اللسانية التوليدية والتحويلية/ عادل فاخوري ٥٤ و Chomsky: selected readings p 103.

٩٦ - اللغة والمعنى والسياق/ ليونز ١٧١

٩٧ - الدلالة والنحو ٤٤ ، ٤٥

٩٨ - النظرية الألسنية / ميشال زكريا ١٤٣ ، ١٤٥ وهو لم يفرق بين قواعد الإسقاط وقواعد الاختيار .

٩٩ - اللغة والمعنى والسياق ١٧١

١٠٠ - النظرية الألسنية ١٤٤

١٠١ - بصرف النظر عن تغير السياق راجع اللغة والمعنى والسياق ١٣٠

١٠٢ - أضواء على الدراسات اللغوية ٣٢٥ ، وعلم الدلالة/ بالمر ١٣١

١٠٣ - نفسه ٣٢٧ ، اللغة والمعنى والسياق ١٢٧ وما بعدها ، ١٧١

١٠٤ - ألدنا في ذلك مما جاء عند بالمر/ علم الدلالة ١٦٠ - ١٦٤

١٠٥ - نفسه ٩٥

١٠٧ - نفسه ٩٥ - ٩٦

١٠٨ - نفسه ١٠٠

١٠٩ - نفسه ١٠٦

١١٠ - نفسه ١٠٧

١١١ - نفسه ١٠٨ - ١٠٩

١١٢ - نفسه ١١١ ، ١١٢ ، وراجع الرسم ص ١١٣

١١٣ - نفسه ١١٣

١١٤ - نفسه ١١٤

١١٥ - نفسه ١١٥

١١٦ - مثل (٤٠) ص ١٢١ جوانب من نظرية النحو

CS ← v

NP	ع أ
#	#
Adjective	صفة
Predicate-nominal	اسم المستند
ets	النح

ف ← رم

١١٧ - كما في (٤١) نفس الصفحة من المرجع السابق .

١١٨ - نفسه ١٢٢ - ١٢٣ .

١١٩ - نفسه ١٢٤ .

- ١٢٠- نفسه ١٢٥ .
- ١٢١- نفسه ١٢٩ - ١٣٤ .
- ١٢٢- نفسه ٣٩ - ١٤٠ وراجع تلك الرموز صفحات ١٣٤ ، ١٣٥ .
- ١٢٣- نفسه ١٧٨ ، ٢١١ .
- ١٢٤- نفسه ١٩٣ .
- ١٢٥- نفسه ١٧٩ .
- ١٢٦- نفسه ١٩٦ .
- ١٢٧- نفسه ١٩٧ .
- ١٢٨- نفسه ١٨٧ ، ١٨٨ وراجع الجمل أرقام ٤ ، ٥ .
- ١٢٩- وراجع نفس المرجع ١٤٠ - ١٤٦ .
- ١٣٠- وراجع نفس المرجع ١٩٠ - ١٩٦ .
- ١٣١- نفسه ١٩٩ .
- ١٣٢- علم اللغة النفسى ٩٣ .
- ١٣٣- جوانب من نظرية النحو ٣٣ .
- ١٣٤- نفسه ٣٤ ، لكنه يقول إن مقاييسه فى تحليل تلك الجمل (مثل : أكثر احتمالا أو فهما أو وصفا . إلخ) غير واضحة . وراجع هامش ٥ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .
- ١٣٥- نفس المرجع والصفحة ٣٤ .
- ١٣٦- نفس المرجع والصفحة .
- ١٣٧- نفسه ١٨٥ .
- ١٣٨- نفس المرجع والصفحة .
- ١٣٩- نفسه ١٨٦ - ١٨٧ .
- ١٤٠- نفسه ١٨٧ وهامش ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .
- ١٤١- نفسه ١٨٧ .
- ١٤٢- نفسه ١٨٩ .
- ١٤٣- نفسه ١٨٩ - ١٩٠ .
- ١٤٤- نفس المرجع والصفحات .

١٤٥- علم الدلالة / بالمر ١٧٧ .

١٤٦- اللغة والمعنى والسياق ١١٢ وقد حاول ليونز أن يفرق بين الصحة النحوية والصحة الدلالية ، فقال إنه يمكن إصلاح حالات عدم القبول النحوي ، ولا يمكن إصلاح حالات عدم القبول الدلالي، كذلك يمكن ترجمة الجملة الصحيحة دلاليا. راجع : صفحات ١١٤ - ١١٥ - ١٤٩ - ١٥٠ .

١٤٧- النظرية الالسانية / ميشال زكريا ١٠٨ .

١٤٨- راجع : اللغة والمعنى والسياق ١١٢ - ١١٣ .

١٤٩ - إلا إذا وضعت في سياق مناسب كاستعارة أو الكناية أو المجاز المرسل . راجع . اللغة والمعنى والسياق ١١٣ .

١٥٠- راجع : العربية والغموض / د. حلمي خليل ٣٣ - ٣٤ ، العربية وعلم اللغة النبوي ٢٣٩ ، اللغة والمعنى والسياق ١١٢ - ١١٤ - ١٢٧ - علم الدلالة / بالمر ١٧٨ .

Semantics, Lyons, vol I p 230 & vol 2 p 386 .

١٥١- اللغة والمعنى والسياق ١٢٧ وما بعدها .

١٥٢- نفسه ١٧٣ - ١٧٤ .

١٥٣- من الصعب ترجمة الجملتين الأخيرتين .

١٥٤- علم الدلالة / بالمر ١٥٣ ، ١٥٤ بتصرف ، وقد أشار إلى هذه القيود د. تمام حسان ، وأفاد منها في مقالة ضوابط التوارد . راجع : مقالات في اللغة والأدب ١٣٧ وما بعدها .

١٥٥- راجع : نظرية تشومسكي اللغوية / ليونز ١٩٧ .

١٥٦- أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣١٠ .

المصادر والمراجع :

أولاً : المراجع العربية والمترجمة :

- ١- أحمد مختار عمر (دكتور) . - علم الدلالة ، دار العروبة ، الكويت ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
- ٢- بالمر (ف ، ر) - علم الدلالة ، إطار جديد ، ترجمة د. صبرى إبراهيم السيد ، دار قطرى بن الفجاءة الدوحة ، قطر ١٩٨٦ م .
- ٣- باى (ماريو) ، أسس علم اللغة ، ترجمة د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ط٢ . ١٩٨٣ م .
- ٤- تشومسكى (نوام) - البنى النحوية ، ترجمة د. يوثيل يوسف عزيز ، وزارة الثقافة العراقية بغداد ١٩٨٧ م .
- جوانب من نظرية النحو ترجمة مرتضى جواد باقر - جامعة البصرة ١٩٨٣ م .
- ٥- تمام حسان (دكتور) - مقالات فى اللغة والأدب ، منشورات معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ١٩٨٥ م .
- ٦- تود (لوريتسو) - مدخل إلى علم اللغة ، ترجمة د. مصطفى التونى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ .
- ٧- جرين (جودث) - علم اللغة النفسى (تشومسكى وعلم النفس) ، ترجمة د. مصطفى التونى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ م .
- ٨- حلمى خليل (دكتور) - العربية وعلم اللغة البنىوى ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ - مقدمة لدراسة اللغة - دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ م .
- ٩- سيرل (جون) - تشومسكى والثورة اللغوية ، مجلة الفكر العربى ، العدد ٨ ، ٩ ، الجماهيرية العربية الليبية - طرابلس ، يناير - آذار ١٩٧٩ م .
- ١٠- صبرى إبراهيم السيد (دكتور) - تشومسكى ، فكره اللغوى وآراء النقاد فيه ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩ م .

- ١١- طاهر سليمان حمودة (دكتور) - دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية ١٩٨٣ م .
- ١٢- عادل فاخوري (دكتور) - اللسانية التوليدية والتحويلية ، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت ط٢ - ١٩٨٨ م .
- ١٣- عبد القادر القاسي الفهري (دكتور) - اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبيه ودلالية (المعرفة اللسانية) ، دار الشئون الثقافية العامة (آفاق عربية) بغداد ، ودار توبقال للنشر (د.ت) .
- ١٤- عبده الراجحي (دكتور) - النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ، دار النهضة العربية ١٩٧٩ م .
- ١٥- عدنان ذريل - اللغة والدلالة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٨١ م .
- ١٦- كمال محمد بشر (دكتور) - دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، دار المعارف ط٢ - ١٩٧١ .
- ١٧- ليونز (جون) - اللغة وعلم اللغة ، ترجمة د. مصطفى التوني ، دار النهضة العربية ١٩٨٧ م .
- اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٧ م .
- نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ م .
- ١٨- محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور)- النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، مطبعة المدنية ١٩٨٣ م .
- ١٩- محمود فهمي زيدان (دكتور) - في فلسفة اللغة ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٥ م .
- ٢٠- مصطفى التوني (دكتور) - المدخل السلوكي لدراسة اللغة ، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت ، الحولية العاشرة ١٤٠٩ / ١٤١٠ هـ - ١٩٨٨ / ١٩٨٩ م .

- ٢١- منذر عياشي (دكتور) - اللسانيات والدلالة ، حلب ، مركز الإنماء الحضاري ط١ ، ١٩٩٦ م .
- ٢٢- مونا (جورج) - علم اللغة في القرن العشرين ، ترجمة د. نجيب غزاوي ، سوريا ، وزارة التعليم العالي ١٩٨٢ م .
- ٢٣- ميشال زكريا (دكتور) - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٢ - ١٩٨٦ م .
- الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط١ ، ١٩٨٤ م .
- الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٢ - ١٩٨٣ م .
- ٢٤- نايف خرما (دكتور)- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت سبتمبر ١٩٧٨ م رقم ٩ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 1- Allen. j.p.B & Buren. p.v.
Chomsky: selected readings, Oxford University press 1975 .
- 2- Bach, Emmon.
Syntactic theory, Holt, Rinehart and Winston, INC U.S.A. 1973.
- 3- Chomsky, Noam.
Reflections on Language, Pantheon Books, New york, 1975 .
- 4- Leech, Goevry.
Semantics, Penguin Books, 1974 .
- 5- Lyons, John.
Semantics, Cambridge University Press, 1977 .

أنماط الإشارة ودلالة الوظيفة

دراسة نصية فى الفصحى المعاصرة ببطلة كربلاء نموذجاً

د/ محمد عبد الرحمن محمد الريحاني

أستاذ النحو العربى المساعد - كلية دار العلوم

جامعة المنيا

أولاً: الإطار العام :-

١- الموضوع :-

يعالج هذا البحث موضوع "اسم الإشارة" أنماط الإشارة ودلالة الوظيفة ؛ دراسة نصية فى الفصحى المعاصرة "بطلة كربلاء نموذجاً" ، ويقصد بأنماط الإشارة تلك الوحدات الصرفية التى يكتنى بها المتكلم عن مشار إليه يلفت إليه المخاطب من خلال علاقات حضورية فى المقام أو علاقات تركيبية فى السياق ، أو علاقات معلومية من خلال معرفة المخاطب والمخاطب بالموضوع المكنى إليه بالإشارة ، ونخص منها تلك الكنايات التى تعتمد أساساً على قياس المسافة خلال المساحة أو الفضاء المحيط بالطرفين يكون فيها أحد الطرفين نقطة قياس للبعد أو القرب أو الملامسة للمشار إليه ، وبذلك فهى تحوى إشارات المكان فى المقام الأول سواء فى البعد الأفقى أو الرأسى ، وكذلك قياس أبعاد الإشارة إلى المذكور المعنوى فى الفكر اعتماداً على نقطة القياس ذاتها من موقع المخاطب أو المخاطَب .

ونعنى بأنماط البنية ودلالة الوظيفة ، تلك الأشكال الصرفية أو الإمكانات التصريفية التى تدخل فيها الأشكال الصرفية وما يترتب عليها من وظائف دلالية مرجعية بتفاعل دلالة الاصطلاح فى الكناية المشيرة ، أو التصريفات اللاصقة لاحقة أو سابقة لأصل الكناية المشيرة ، وكذلك المواقع التى تأخذها هذه الكنايات فى الجملة عندما

تدخل فى علاقات نحوية يكون القصد منها تجلية علاقات دلالة المركب النحوى فى سياق لغوى تتداخل فيه نقط قياس الإشارة بدلالاتها ومعلومات كل من المخاطب والمتلقى عن الكناية المشار بها فى سياق التركيب النحوى .

ويقصد بالدراسة النصية فى الفصحى المعاصرة ؛ تناول الموضوع من خلال واقع لغوى فى اللغة الأدبية المبدعة التى يستخدمها الكتاب للتعبير عن فكرة ما ، وهنا ينصرف القصد إلى الإبداع المعاصر الذى يتخذ من اللغة العربية الفصحى وسيلة لنقل الأفكار والتعبير عما يدور فى الصدور ، سواء أكانت الفكرة تمثل موقف المبدع من انعكاس العالم الخارجى على نفسه ، أو التعبير عن موقفه إزاء فكرة منقولة عن التاريخ ، سواء أشمكت موقفه أم لم تشمل ، ولكن حجر الأساس فى الأمر أن يصيغ الكاتب ما ينقله بلغته الخاصة ، الأمر الذى يترتب عليه الكشف عن طريقة استخدامه للمباني الصرفية فى الوظائف النحوية داخل التركيب ، ومن ثم يحمل لنا إحساس الكاتب فى إطار المستوى اللغوى بدلالة المباني المستخدمة ووظائفها ، حيث إن المبدع يمثل قطعاً يكتب بهذا المستوى ويخاطب المتلقين بالمفردات والتركيب المفهومة الدلالة والواضحة القصد فى المؤلف لديهم فى إطار عدم وجود اللبس وتوصيل الفكرة المستهدفة إلى المتلقى ، وعليه يمكن الوقوف على الدلالة المشتركة للأبنية المقصودة دراستها فى المستوى ، وإن حمل ذلك شيئاً من السمات الخاصة لمعجم الكاتب إلا أنه فى الوقت ذاته يقف على الخط المشترك فى المستوى بشكل عام بين المبدع والمتلقى .

٢- الدراسات السابقة :-

لم نعن دراسة سابقة - على حد اطلاعى - بدراسة موضوع أنماط الإشارة من حيث دلالة البناء ووظيفته فى التركيب ، فى الفصحى المعاصرة فى غطها الأدبى ، ناهيك عن وجود أى دراسة أسلوبية لهذه الظاهرة فى كتابات بنت الشاطئ على وجه الخصوص وبالأخص فى العمل الذى تستهدفه الدراسة عينة لها « بطله كربلاء » وإن كانت ظاهرة الإشارة اللغوية من القضايا الهامة فى الدرس اللغوى التى تستحق الدراسة والتحليل لكن على الرغم من ذلك لا نستطيع أن نفعل جهود النحاة العرب فى هذا المجال ، حيث عنوا بظاهرة الإشارة ضمن درسم العام للتقسيم البنىوى للغة وإن لم يخصوها ببحوث مستقلة

فقد عالج سيويه ت ١٨٠هـ المسألة في إطار الأسماء المبهمة فجمع بين الضمير واسم الإشارة على أساس ما يكتنى بكل واحد منها عن مجهول يعلم بها ^(١) وأفرد أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ لموضوع خلاف البصريين والكوفيين حول أصل اسم الإشارة مسألة كاملة عرض فيها لمذهب الطرفين وحججهم وأسانيدهم اللغوية ^(٢).

ولم يغفل كتاب في قواعد النحو العربي بشكله الوظيفي أو المعيارى في القديم أو الحديث تناول ظاهرة الإشارة في التقعيد محصورة في أسماء الإشارة ^(٣)، كذلك عولجت ظاهرة اسم الإشارة في الدراسات التي تحاول إعادة صياغة نظرية تقسيم للنحو العربي على أساس من المبنى والمعنى وقرائن التفريق المختلفة كالقرائن الصرفية والتصرفية وعلاقات التركيب والإسناد ^(٤)، وتناولتها بعض الدراسات التي تعالج موضوع التعريف

(١) حول ذلك ينظر : سيويه - أبو بشر عمرو

الكتاب المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ١٣١٦هـ ط ١ ج ١/٢٥٦: ٢٥٨ وينظر :- ابن يعيش :- موفق الدين ، شرح المفصل ١٢٦/١-١٣٨ ، وينظر الاسترأباضى : رضى الدين محمد ، شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ، ٢٨-٣٧ وينظر : الأنبارى :- عبد الرحمن بن محمد ، أسرار العربية ط ، ليدن ١٨٨٦ ص ١٥٠ وينظر :- ابن منظور ؛ جمال الدين الأفرىقى ، لسان العرب ط بولاق ١٣٠٠-١٣٠٧ ج ٢/١١١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥

(٢) حول ذلك ينظر :- الأنبارى :- عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، دار الفكر ، د.ت المسألة ٩٥ ج ١/٦٦٩ ، ٦٧٧

(٣) ينظر على سبيل المثال ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين ، شرح شذور الذهب ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد محبى الدين عبد الحميد ، ص ١٣٩ القاهرة د.ت

وينظر حسن المطار ، حاشية المطار على شرح الأزهري لخالد الأزهري ، ط ٣ المطبعة العامرة مصر ١٣١١هـ ص ١٠٩ ، وينظر ، عباس حسن ، النحو الوافى ، دار المعارف ، مصر ط ٧ ١٩٨١ ش/ ٣٢١-٣٣٩ ، وينظر شوقى ضيف تمهيد النحو دار المعارف ط ٢ ١٩٨٢ ص ١١٦ وينظر ، أحمد طاهر حسانين ، الاكتمال اللغوى ، القاهرة ط ١ ١٩٨٧ ص ٢٧٢ ، ينظر : عبده الراجحى ، التطبيق النحوى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٥ ص ٤٧ - ٥٠ .

(٤) حول ذلك ينظر :- الساقى - مصطفى . أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٢٠٥

وينظر : حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ ط ٢ ص ١٠٨-١١٣ .

والتنكير فى النحو العربى^(٥)، وعالجتها بعض الدراسات العربية التى عنت بوصف ظاهرة الإشارة فى لغات مختلفة - كدراسة Kuno 1973 فى اللغة اليابانية^(٦)، ودراسة Stephen (1985) فى اللغة الغينية (لغة البابو)^(٧) ودراسة Jaggar (1994) فى لغة الهوسا^(٨) ومع ذلك فإننى لم أقع على دراسة لظاهرة الإشارة فى الفصحى المعاصرة ، ناهيك عن دراستها فى لغة بنت الشاطىء على وجه الخصوص .

٣- المادة عينة الدراسة : - (الكلم والكيف والاسم الاختيار ومعايير التحليل)

لقد حدد البحث أن يكون المستوى الفصحى عينة للدراسة ؛ من أجل تجلّى ظاهرة الاشارة ومدلولها وما يكثر استخدامه منها وما يقل ؛ ليكون لبنة فى إطار ما يمكن أن يقوم به جهد آخر من درس تاريخى للظاهرة . ولما كان المستوى الفصحى المعاصر متعدد الميادين فى الأجناس والأنواع الأدبية وفى الكتابات العلمية ، فإن البحث قد أثر حصر نفسه فى المادة الأدبية من هذا المستوى لما تتمتع به هذه المادة من الثراء الدلالى وتنوع المواقف التى تتطلب تنوع المباني واختلاف الدلالة باختلاف المواقف ، ومن ثم يكون المفترض تنوع المباني بتنوع المعانى على حسب ما تكشف عنه المادة عينة الدراسة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه لما كان تعقب الدلالة مطلوباً لنستكشف علاقة المبنى بالمعنى ؛ فإن البحث كان عليه أن يبحث عن عينة تجعل من التاريخ رصيذاً لها فى الإبداع حتى تبيّن للدراسة مدى تحقق الظاهرة المدروسة ودلالاتها كما وكيفاً خلال

(٥) ينظر على سبيل المثال ، عفيفى ، أحمد ، التعريف والتنكير فى النحو العربى، مكتبة زهراء الشرق القاهرة ١٩٩٩ ص ٩١، ٧٩ ، وينظر الصغير ، أحمد التعريف والتنكير فى النحو العربى ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة المنيا ١٩٩٧ ، وينظر : صالح ، فتح الله، الأدوات المفيدة للتنبيه فى كلام العرب ، دار الوفاء ط ١ ١٩٨٧ ، وينظر : نحلة ، محمود أحمد ، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل ، دار التونى للطباعة والنشر ، مصر ١٩٩٧

(٦) حول ذلك ينظر : - : (1973) Srmne.

The structure of the japanese language, Cambridge MA: Mit press.

(٧) حول ذلك ينظر : - : thimothy shopen (1985) Andson, stephen, R. and Edward L. Keenan (ed) language typology and syntactic Description. vol. III : Grammatical Categories and the lexican, Cambridge university press.

(٨) حول ذلك ينظر : - : Jaggar, philip J. and Malami Buba, (1994) the space and Time ad- verbials Nan/con in Hausa: Cracking the deictic code language sciences 16.

مستوى يستلهم إبداعه من اتكائه على مستوى آخر أسبق له زمناً ، ومن ثم تتضح لنا الندرة أو الكثرة فى الاستخدام والمباني المتخيرة وعلاقتها بالمعاني من حيث الثبوت أو التحول ... إلخ ما يمكن أن يفضى إليه تفحص البحث من نتائج على ضوء الدرس النصى لمستوى الفصحى من خلال النموذج المحدد وعلى ضوء ما وصفه السابقون النحاة للمستوى التراثى .

وعلى ذلك فقد اختار البحث إبداع التراجم الذى لا يعد قصة لأنه يعتمد على حقائق تاريخ فى النقل ولا يعد تاريخاً لأنه يدخله الإبداع والخيال وظلال الحكايات ومواقف الناقلين وطريقة تصويرهم للحدث بصورة قد لا تكون محايدة فى بعض الأحيان حسب موقف الكاتب من الموضوع الذى يترجم له أو يسجل سيرته ، ومن ثم فقد تخير البحث أعمال بنت الشاطى لتكون عينة للدراسة نظراً لغزارة نتائجها وتميزها فى هذا المجال حيث امتد نتائجها الأدبى لأكثر من نصف قرن لكن لما كانت مجموعة التراجم التى كتبها المؤلفة كثيرة ، حيث كتبت عن أم النبى عليه السلام وعن نساء النبى عليه السلام ، وجاء كتابها الثالث عن بنات النبى عليه السلام والرابع عن السيدة زينب عقلية بن هاشم ، والخامس عن السيدة سكينة بنت الإمام الحسين^(٩) لما كان الأمر كذلك فقد حدد البحث العينة أكثر فحصرها فى الكتاب الرابع ، الذى يتناول سيرة السيدة زينب بنت الإمام على بن أبى طالب عليها السلام وبنت السيدة فاطمة الزهراء قرة عين رسول الله ﷺ ، التى ترجمت لها بنت الشاطى بعنوان «بطلة كربلاء»^(١٠) ، وقام اختيارى لهذا العمل متسقاً مع هدف البحث ، حيث الأحداث المتناولة تقع فى إطار فترة الدولة العباسية مع بداية قيامها وهى فترة ازدهار لغوى للمستوى الفصحى الذى يفترض أن

(٩) ينظر بنت الشاطى : عائشة عبد الرحمن ، تراجم سيدات بيت النبوة ، دار الكتاب العربى بيروت ١٩٨٤ ، لبنت الشاطى مجموعة كبيرة من المؤلفات والتحقيق كالإعجاز البياني للقرآن وسائل ابن الأرق ، والتفسير للتفسير البياني للقرآن الكريم ، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح ، والشخصية الإسلامية ، ولغتنا والحياة ، وسر الشاطى وقصص من الغربة ، ووقود الغضب ، وصور من حياتهن ، وعلى الجسر ، ورسالة الغفران ، والخشاه وتراجم سيدات بيت النبوة عليها السلام التى تخيرت منها العمل الرابع ليكون عنه الدراسة .

(١٠) ينظر :- بنت الشاطى عائشة عبد الرحمن ، بطلة كربلاء - زينب بنت الزهراء ، كتاب الهلال ، سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال ، المجلد الحادى عشر ١٩٥٢

تنطق به شخصيات السيرة ، إلى جانب كون المؤلفات تنقل كثيراً عن كتب التاريخ المؤرخة لهذه الفترة ، ومن جانب آخر فإن الكتابة تقدم الأحداث في ثوب لغوى بلغتها الخاصة التى تخاطب جمهور القراء الناطقين بالعربية فى القرن العشرين ، وبين هذا وذاك يفترض أن تمثل اللغة سمت مستوى الشخصيات فى عصرها وأن تتلاءم مع مستوى فهم المثقف فى القرن العشرين ؛ لذلك فإن اختيار المستوى اللغوى الفصيح المشترك القائم على أصول من الفصحى التراثية والمتمثل فى المفردات والتراكيب الشائعة فى المستوى الفصيح المعاصر يمثل لنا مادة غاية فى الأهمية للدراسة ؛ حيث تمكننا من رصد المستوى المعاصر ومقابلته بأصوله القائم عليها فتتضح التراكيب التى استمرت والتراكيب التى هجرت والتراكيب التى تولدت . . . الخ الملامح اللغوية التى يمكن أن تثمر عنها بحوث فى مثل هذا المجال .

وتقع السيرة «بطلة كربلاء» فى خمس وتسعين ورقة من القطع الصغير تسرد الكاتبة على صفحاتها الأحداث تارة بالوصف وأخرى بالاقتراس من كتب التاريخ وثالثة بالحوار على لسان الشخصيات ، ويتخلل هذا المستوى النثرى أحياناً أبيات من الشعر تقص وتروى على لسان شخصيات السيرة ، ويعتمد البحث على هذه المادة كاملة فى رصد ووصف ما ورد من تراكيب الإشارة خلال الأنماط الفنية المختلفة الواردة فى كتابة السيرة بمعنى أن نسبة الرصد تمثل ١٠٠ / ١٠٠ ثم توزع المادة التى ورد فيها اسم الإشارة على أنماط على أساس من المبنى والتصريف وأساس من المعنى والدلالة ، فتقدم الأسماء التى لم تسبقها لاصقة على الأسماء التى وليتها لاحقة فى عدم وجود الأسماء التى لم تسبق بلاصقة ولم تلحق بلاصقة ، ثم تليها الأسماء التى تسبق بلاصقة فأكثر من لاصقة ثم تأتى بعدها الأسماء التى دخلتها داخلte infi ، ثم تليها الأسماء التى وليتها لاصقة لاحقة Suffi ، ثم تأتى عقب ذلك المباني المحولة من وظيفة غير إشارية إلى وظيفة إشارية ، وفى النهاية تأتى السياق الإشارى الذى يتضمن فى بنائه العميق اسم الإشارة بينما هو محذوف على البناء السطحى ، ومع كل هذا وذاك يراعى بيان دلالة الوظيفة فى التركيب ، ويقصد بها الدور الدلالى الذى أضافه مبنى الإشارة إلى سياقه وما تحمله من دلالة من خلال مقامه وتأثير التركيب فيه على أساس من أنه أصبح وحده داخل الجملة يتأثر دلالياً ويؤثر فى سياقه العام والخاص ، ومن هنا فإن التقسيم فى المبنى والمعنى ينطلق من الأبسط إلى الأعقد .

ويقوم اختيار التحليل على أساس من عرض بعض الجمل للنمط المذكور بعد وصفه على أن يشار إلى مواضع الذكر التي وردت في السيرة عن طريق ذكر رقم الصفحة للأمثلة التي لم تذكر للتحليل في البحث وهي خاضعة لسمات النمط نفسها في الأسس العامة .

٤- أهداف الدراسة :

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح عدة نقاط رئيسية تتمثل في :

١- بيان أنماط اسم الإشارة من حيث المبنى في الفصحى المعاصرة من خلال النموذج المختار وذلك يساعد بدوره عند وجود دراسات مماثلة في قيام دراسات تقابلية بين مستويات العربية تمكن في النهاية من صنع معجم تاريخي للتركيب الإشاري وتغيراته إن وجدت .

٢- بيان دلالة استخدام أسماء الإشارة في الفصحى المعاصرة من خلال النموذج الأسلوبى ويدخل هذا بالطبع جزءاً أصيلاً مع الهدف الأول الذى يعين الدرس التاريخي القائم على الدرس التقابلي بين المستويات في اكتشاف تغير الدلالة أو ثبوتها ، قصرها أو توسيعها أو تحولها .

٣- بيان الوسائل التي تستخدمها الفصحى المعاصرة في تحويل المباني الوظيفية من غير الإشارة إلى مباني إشارية في سياق التركيب .

٤- بيان دور السياق التركيبى في تحديد نوع الإشارة المحذوفة .

٥- بيان أثر السياق اللغوى وغير اللغوى في تحديد دلالة الإشارة ، وفى الوقت نفسه بيان أثر الإشارة في دلالة السياق على أنه صار وحدة تركيبية في الجملة يؤثر ويتأثر .

٥- أبعاد البحث :

يشمل البحث ثلاث نقاط رئيسية ؛ تختص الأولى بالإطار العام للبحث ؛ وتقع في خمس نقاط فرعية ، تعنى الأولى منها بموضوع البحث فتحدد مفهوم العنوان المختار

والمقصود منه ، وتختص الثانية بالوقوف على الدراسات السابقة التى تناولت موضوع اسم الإشارة أو دلالة بشكل عام أو خاص ، سواء منها ما كان فى الدراسات النحوية التراثية فى النحو العربى وامتداده فى الدرس الحديث أم ما كان فى الدراسات الغربية التى تخص رصد الظاهرة فى لغة واحدة أو تقابلها أو تقارنها فى لغات ومستويات لغوية مختلفة وكذلك الدراسات التى تعنى بدلالة الإشارة وتقسيماتها بوجه عام ، ثم تأتى النقطة الفرعية الثالثة ، فينصب اهتمامها على المادة عينة الدراسة من حيث المستوى العام المختار للدرس النصى وأسبابه ثم النموذج المختار من المستوى وأسباب الاختيار ثم معايير الكم والكيف للدراسة وطريقة الرصد والوصف واختيار الأمثلة ، ثم معايير التحليل والتوزيع التى ستقوم عليها الدراسة النصية بعد ذلك ، وتركز النقطة الرابعة على الأهداف العامة للبحث التى حددت بالباحث أن يختار الموضوع وما يرجى من البحث من نتائج تقوم على هذه الأهداف ، ثم تأتى الفرعية الخامسة لتوضح أبعاد البحث والأطر العامة التى تقوم عليها الدراسة .

أما النقطة الرئيسية الثانية فإنها تعنى بالدراسة النصية للموضوع ، وتشمل نقطتين فرعيتين الأولى تعنى بوصف الأنماط العامة وحصر تكرارها موزعة على أساس من معايير الدراسة المحددة قبلاً فى النقطة الثالثة من الإطار العام ، ثم تأتى الفرعية الثالثة لتختص بالدرس التحليلى حيث تقوم على عرض الأنماط مفصلة وأمثلة لها ومحاولة توضيح واكتشاف البنى والمعنى القائم لوحدة اسم الإشارة على ضوء التأثير والتأثر بالسياق والمقام ، موزعة الأنماط على أسس التوزيع السابق ذكرها ثم تأتى النقطة الرئيسية الثالثة والأخيرة ، فتركز عنايتها بالنتائج التى توصل إليها البحث بالنظر إلى نتائج الدرس النصى فى النموذج المختار من الفصحى المعاصرة على ضوء النظر إلى معطيات الدراسات السابقة التى استعرض آراؤها فى الدراسات السابقة متضمنة بعض الأمثلة للتأكيد .

وتختتم الدراسة بقائمة للمصادر والمراجع التى اعتمد عليها البحث فى الدراسة والوصف مرتبة على أساس من الهجائية الصوتية «الفباء» .

ثانياً : الدراسة النصية التحليلية :-

١ - وصف الاتماط العامة لاسم الإشارة في «بطلة كربلاء» ، وتكرار الحصر :-

١-١ - النمط الأول : اسم إشارة بدون سوابق أو لواحق .

الاسم	تكرار الاستخدام
هنا	٥

١-٢ - النمط الثاني : - سابقة حرفية + اسم إشارة .

السابقة	الاسم	تكرار الاستخدام
هـ	ذا	٥٤
هـ	ذه - ذى	$28 = 1 + 27$
هـ	أولاء	١٧

١-٣ - النمط الثالث : - سابقتان + اسم إشارة .

السابقة	الاسم	تكرار الاستخدام
هـ	ذا	٧

١-٤ - النمط الرابع : - سابقة + اسم إشارة + لاحقة .

السابقة	اسم الإشارة	اللاحقة	تكرار الاستخدام
ها	تى	ك	٢
حين	ذا	ك	٢
يوم	ذا	ك	١

١-٥ - النمط الخامس : - إشارة + لاحقة .

السابقة	اللاحقة	عدد الاستخدام
ذا	ك	٢٩
أولاء	ك	٦
هنا	ك	١٥

١-٦ - النمط السادس: - أسماء إشارة + لاحقان .

تكرار الاستخدام	اللاحقة		الاسم
	ل	ك	
٥٩	ل	ك	ذا
٣٥	ل	ك	نى
٥	ل	ك	هنا

١-٧ - النمط السابع: - الأسماء المحولة لوظيفة الإشارة

الاسم	الوظيفة المحول منها	تكرار الاستخدام
بعد - قبل	ظرف	$٧ = ٢ + ٥$
اليوم	ظرف	٤
يومئذ	ظرف	٥
الآن	ظرف	١
منذ	ظرف	٢
مانا	استفهام	٢
أيها	نداء	٢

١-٨ - النمط الثامن: - أسماء الإشارة المحذوفة بتقدير السياق

الإشارة المقدرة	التركيب		التكرار
هذه	هـ	ذـ	٢

٢- مجموع تكرار مكونات الاتماط العامة وتفرعات الصور - وصل عدد نماذج الاتماط في المادة
عينة الدراسة مائتين وثمانين مثالا. (٢٨٨) توزيعها في تركيباتها كالآتي :

١-٢ - مجموع التكرار :-

التمط الأول : اسم إشارة بدون سوابق أو لواحق	الإشارة في النمط	التكرار	الصور التركيبية للسياق	تكرارها
النمط الثاني : سابقة حرفية + اسم إشارة	هنا	٥	١- حرف جر + الإشارة ٢- جملة فعلية + الإشارة ٣- الإشارة + جملة فعلية ٤- شبه بالجملة الفعلية + الإشارة	٢ ١ ١ ١
	هذا	٥٤	١- حرف جر + الإشارة ٢- الإشارة + خبر ٣- ناسخ (إن، كان) + الإشارة ٤- فعل + فاعل + الإشارة ٥- فعل (معلوم أو مجهول) + الإشارة (مسند إليه) ٦- مضاف + الإشارة ٧- منعوت + الإشارة ٨- مبتدأ + الإشارة	١٢ ٩ ٤ ٦ ٥ ٦ ١٩ ١
	هذه - هذى	٢٦	١- حرف جر + الإشارة ٢- إشارة + خبر ٣- ناسخ + الإشارة ٤- فعل + فاعل + إشارة ٥- فعل + إشارة ٦- مضاف + إشارة ٧- جملة فعلية + إشارة مضافة	٨ ١ ٤ ٤ ١ ٦ ٢
	مؤلا	١٧	١- فعل + الإشارة ٢- حرف جر + الإشارة ٣- مضاف + إشارة ٤- إشارة + خبر ٥- عطف ناسخ + إشارة	٣ ٣ ٧ ٣ ١

تكرارها	الصور التركيبية للمسياق	التكرار	الإشارة في النمط	
٣	١- إشارة + خبر	٧	هكذا	النمط الرابع : سابقة + إشارة + لاحقة
٤	٢- جملة فعلية + إشارة مفعول مطلق			
١	١- فعل + فاعل + إشارة ظرف	٢	هاتيك	
١	٢- مضاف + إشارة			
٢	١- جملة فعلية (أو شبه جملة فعلية) إشارة ظرفية	٢	حينذاك	النمط الخامس : إشارة + لاحقة
١	١- جملة فعلية (مجهول) + إشارة ظرفية	١	يومئذ	
٧	١- حرف جر + إشارة	٢٩	ذاك	
٢	٢- منعت + إشارة			
١	٣- إذ + ذاك			النمط السادس : إشارة + لاحقان
٦	٤- إشارة + خبر	٦	أولئك	
٥	٥- مضاف + إشارة			
٣	١- حرف جر + إشارة	١٥	هناك	
٢	٢- جملة + إشارة ظرفية مكانية			
١٧	١- حرف جر + إشارة	٥٩	ذلك	
١٥	٢- مضاف + إشارة			
٩	٣- إشارة + خبر			
١١	٤- فعل + فاعل + إشارة (مفعول به)			
٢	٥- فعل + إشارة (فاعل)			
٤	٦- ناسخ + إشارة			
١	٧- ناسخ + اسم + إشارة (خبر)			
١٧	١- حرف جر + إشارة	٣٥	تلك	
٧	٢- مضاف + إشارة			
٥	٣- فعل + فاعل + إشارة (مفعول به)			
٤	٤- إشارة + خبر			
١	٥- ناسخ + اسم + إشارة (خبر)			
١	٦- منعت + إشارة			

الإشارة في النمط	التكرار	الصور التركيبية للسباق	تكرارها
هناك	٥	١- إشارة (طرف مقدم أو مؤخر) + جملة فعلية ٢- جر + إشارة	٤ ١
بعد	٥	١- بعد + إشارة مقدرة ٢- بعد + إضافة زمانية	٤ ١
قبل	٢	١- جر بالحرف + قبل إضافة مقدرة	٢
اليوم	٤	١- إشارة مقدرة + اليوم	٤
يوئذ	٥	١- يوئذ + جملة محذوفة مفسرة للإشارة	٥
الآن	١	١- جملة فعلية + الآن (محولة للإشارة)	١
منذ	٢	١- منذ (محولة للإشارة) + محذوف ٢- منذ + مضاف للإشارة للوقت	١ ١
ماذا	٢	١- ماذا (مفعول محول للإشارة) + جملة فعلية	٢
أيها	٢	١- أيها (محولة للإشارة) + بدل	٢
إشارة محذوفة بتقدير السياق (هذه)	٢	١- ناسخ + إشارة مقدرة	٢

النمط السابع: أسماء مفعولة

النمط الثامن: الأفعال المفعولة

٣ - الدراسة التحليلية للوظيفة والدلالة :-

٣-١ - النمط الأول : اسم إشارة بدون سوابق أو لواحق .

لم يرد لهذا النمط إلا اسم الإشارة المكانية «هنا» في خمسة أمثلة خلال عينة الدراسة ، وجاءت جميعاً في إطار الجملة الفعلية حيث وقع اسم الإشارة في وظيفة المفعول فيه للدلالة على النقطة التي وقع فيها الفعل أو المشبه بالفعل في الجملة ، وهي إشارة لنقطة المكان التي يقف فيها المتكلم عند أداء الفعل . فهي ليست للمكان القريب ولكنها للمكان المطابق في الأمثلة كقول الكاتبة «ولا يذكر التاريخ هنا لزينب» بطله كربلاء/ ٦٢ ، فنفي الذكر عن التاريخ في النقطة التي تقف فيها المتكلمة بالخبر ، وهي نقطة مكان معنوي تخص السياق المراد ولا تخص المكان الملموس المحدد ، وتطابقت نقطة عدم وقوع الفعل من الفاعل مع النقطة التي يقف فيها الخبر سارداً للخبر ، ومن

ثم فقد جاءت هنا للإشارة إلى تطابق النقطة المعنوية وهكذا جاءت الأمثلة «وهنا نلاحظ للمرة الأولى» بطلا كربلاء/ ١٠٤ «دون وقفة هنا» بطلا كربلاء/ ١٠٥ ، تدل الأمثلة على تطابق النقطة مع اتساع حدود إطار النقطة بمقدار السياق .

غير أن الملاحظ أن حرف الجر «من» دخل في مثالين على الإشارة «هنا» فغير دلالة الإشارة بالزيادة المعنوية ، فلم يدل اسم الإشارة على تطابق النقطة المعنوية بين الخبر والمخبر فحسب وإنما دل على تأكيد التطابق للنقطة المعينة المقصودة في السياق اللغوي كقول الكاتبة :- «ومن هنا يبدو وعذرنا» بطلا كربلاء/ ٥٧ وكقولها : «وسمعت آهن من هنا» (٤١) ب.ك/ ١٤٦ ، حيث دل الحرف على تأكيد نقطة التطابق على وجه التحديد ، وفي الوقت ذاته فإن «من» يمكن أن تعطى الظرف دلالة بداية الاتجاه حسب سياقها اللغوي ؛ ففي المثال الثاني «وسمعت آهن من هنا وشهقة من هناك وكلمة من هنالك» ب.ك/ ١٤٦ ، نرى أن «من» دلالة تأكيد النقطة في التطابق فإنها تدل على بداية الاتجاه فالسمع ينطلق من نقطة التطابق بينما الاتجاه إلى هناك مفتوح غير مغلق ، وذلك على غير دلالة هنا التي توطن الاتجاه وإن اتسع .

٣-٢ - النمط الثاني: سابقة حرفية + اسم الإشارة .

جاءت سابقة الهاء لاسم الإشارة في سبعة وثمانين مثالا من عينة الدراسة ، وهي صوت مهموس بمفردها ، لكنها تكتسب قوتها من كونها في سابقة الإشارة تمثل مقطعاً صوتياً من النوع الثاني الطويل المفتوح ، ومن هنا يتمثل النبر الصوتي على مجهور الحركة الطويلة المضامة لها صوتياً «هأ» وهو ما يؤدي إلى دلالة التنبيه والتأكيد على الموقف ، وهو المعنى ذاته الذي استمر مع الهاء من المستوى الترائي إلى المستوى الحديث بلا تغير .

ولم ترد الهاء في المقطع «هأ» ملاصقاً لاسم الإشارة دون مضامة سوابق أخرى أو لواحق إلا في ثلاثة أشكال ، الأول مع إشارة المفرد المذكر «ذا» والثاني مع إشارة المفرد المؤنث «ذِه ، ذِي» والثالث مع إشارة الجمع «أولاء» ، وأقصد هنا التذكير والتأنيث اللغوي .

وبالنظر إلى الصور التركيبية فى سياق الجملة للشكل الأول نجده جاء فى ثمانى صور ، أكثرها جاء فى وظيفة المجرور بالحرف المعلق بالمعنى التركيبى فى الجملة ، والمضيف معناه الوظيفى إلى دلالة الإشارة فى الوقت ذاته . وهذه الأخرى التى استخدمت هى «إلى - اللام ، الكاف ، والياء ، فى» فرضتها علاقات السياق والدلالة المقصودة ، ففى قول الكاتبة :- «ونستطيع أن نضيف إلى هذا أن الزهراء لم تكن ب.ك/ ٣٠ ، كان بالإمكان أن يكون سياق الجملة «ونستطيع أن نضيف عدم كون الزهراء ...» ويكون السياق المقامى مفهماً القسم المضاف إليه ، ولكنها أرادت أن تشير إلى ما قالته سابقاً فى الموضوع فاستخدمت «هذا» بلاصقة التنبيه للأهمية وللإشارة إلى المصدر العام وهو «القول» الذى قالته قبل النقطة التى تعالجها ، فأصبحت الإشارة إلى معنى وليست لحس يقع فى العدد ، وجاء حرف الجر «إلى» ليعلق اسم الإشارة بالفعل الذى قبله وهو «نضيف» فحقق علاقات التركيب ، وأخذ معناه الوظيفى نغمة لما بعده حيث الدلالة نهاية الغاية نغم الأول وهو الإضافة التى لم تأت بعد إلى القول الذى أتى قبل عن طريق دلالة حرف الجر «إلى» مع الإشارة «هذا» إلى السابق .

واستخدم حرف الجر اللام مع الإشارة لدلالة أخرى مختلفة عن «إلى» حيث دل على الغاية والسبب كقول الكاتبة «هو أحن بالغضب لهذا العدوان» ب.ك/ ٨١ ؛ إذ جاءت الياء فى وظيفة الجار المعلق مع دلالة السبب ، وضام معنى الإشارة للمفهوم المشار إليه وصفاً فى السياق والذى لخص بعد اسم الإشارة فى كلمة «العدوان» فالإشارة مع اللام إشارة للسبب والغاية فيما بعدها ، وقد تأتى لمعنى الاختصاص وهو يحمل فى داخله الغاية لما بعده أيضاً كقول الكاتبة : «لقد مضت بيعتنا لهذا الرجل» ب.ك/ ٣٧ ، فاللام علقّت التركيب بالاتصال بما قبلها فى الفعل والإشارة جاءت لما بعدها فى كلمة «الرجل» ولكن الإشارة متعلقة بمعنى اللام الذى يفيد اختصاص البيعة المعرفة باللام الذكرية حيث ذكر أبو بكر الصديق فى السياق السابق لها .

واستخدم حرف الجر «ك» ملاصقاً للإشارة للدلالة على التشبيه ولكنها صرفت معنى الإشارة إلى ما قبلها وليس إلى ما بعدها وارتبطت بالنكرة وليست بالمعرفة كقول الكاتبة : «ورأت فى رواج كهذا أمراً معتاداً» ب.ك/ ٤٤ ، لكن علاقات السياق تكسب من الإشارة النكرة السابقة نوعاً من التعريف الذكري كأن يقدر السياق بقولنا «ورأت فى

زواج مثل هذا الزواج . . . فتطابق المشار إليه أكسب النكرة معرفة ذكرية بالسياق وهذا التعريف قامت أركانها على إصاق الكاف المشبهة باسم الإشارة المعرفة .

واستخدم حرف الجر «الباء» مع الإشارة للدلالة على الواسطة والوسيلة ، كقول الكاتبة على لسان يزيد لزينب مستكراً سلوكها «إياى تستقبلين بهذا ؟» ب.ك/ ١٥٤ والإشارة هنا إلى معنى السلوك الحالى الذى وقع فى استنكار زينب أن تقر زمام الأمر ليزيد ، فردت بواسطة ما أشار إليه يزيد فى المقام ، ومنه أيضاً تحول الكاتبة : «ويعتز أبناؤها بهذا» ب.ك/ ٥٣ .

غير أن الجدير بالملاحظة أن حرف الجر «فى» كان أكثر حروف الجر استخداماً مع الإشارة وهو سابقة ليست لاصقة ، كالباء والكاف واللام ، لكنه سابقة «إلى» وهو يضيف معناه للإشارة ويقيدها فى التعليق السياقى . وجاء فى الاستخدام لدلالة إحاطة ظرفية المشار إليه للحدث وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بظرف المعنى حيث يمكن أن تكون الإشارة لغير المكان فى الغالب وإنما هى للمعانى الذهنية ، كقول الكاتبة :- «بنى أنتخوف عليك فى هذا الوجه الهلاك» ب.ك/ ١٠٣ ، «لا نملك أن تقطع فى هذا بيقين» ب.ك/ ١٠٨ وينظر : ب.ك/ ١٣٣ ، ١٨٩ ، فالسياق فى الجملة الأولى عن موقف ابن عباس من الحسين عليه السلام عندما عزم الحسين الخروج إلى العراق ، والعزم أمر معنى وليس من المكان المحسوس ؛ فأشار بالتركيب «فى هذا الوجه» فالإشارة إلى ما بعدها من ملخص الموقف الحالى بين الطرفين وجاءت «فى» للإحاطة كأن الوجه من السلوك قد أحاط بالخوف محدداً به وليس خارجه ، وبالمثل الجملة التى بعدها ، وهذا الضرب من الاتساع المعنوى جاء بتعليق حرف الجر «فى» للإشارة فهو يعلق بالظرفية والإحاطة كما فى الجملة «وجمعجت بك فى هذا المكان» ب.ك/ ١٣٣ ، وهذا ما دعا الباحث أن يقترح مصطلح ظرف المعنى على أمثال هذا التركيب .

وجاءت الصور السبعة الباقية لهذا النمط يشغل فيها اسم الإشارة وظائف المفردة اللغوية فى علاقات السياق مع معناه الخاص بالإشارة الرابطة ، ففى الوظيفة الأولى دخل اسم الإشارة بمبدلولة فى علاقات الإسناد فشغل وظيفة المبتدأ والخبر والفاعل مثل قول الكاتبة فيما روته من شعر على لسان أحد شباب بنى سعد :- «هذا - لعمرك قلة

الإنصاف ، « هذا المخبر عنهم والكافي » ب.ك/٦٥ ، والإشارة تحمل دلالة تلخيص الموقف السابق واختصاره لضرب من التوكيد بالتنبيه الملخص فى كلمة والإخبار عنه ، فالمبتدأ الذى جاء اسم الإشارة فى وظيفته فى المثال الأول يلخص السلوك الذى شرح فى الشطر الأول من البيت «صتمم حلالكم وقدمت أمكم» ثم يعقب فى عجز البيت بالإشارة إلى حكم ينسب إلى ذلك السلوك «هذا - لعمرك - قلة الإنصاف» وكأن اسم الإشارة خلق من المعنى المقصود فى الخبر فى الجملة الفعلية مركبا اسميا يخبر بحكم جديد كما حدث بين صدر البيت وعجزه ، ولزيد من أمثلة المبتدأ ينظر : ب.ك/١٠٤ ، ١١٧ ، ٣٠ ، ٦٠ ، ١٦٦ ، ومن أمثله فى وظيفة الفاعل قول الكاتبة :- «حدث هذا برأى من الصبية» ب.ك/٣٧ ولزيد من الأمثلة ينظر ب.ك/١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٠ وقد لخص اسم الإشارة المعنى السابق كضرب من الربط والتوكيد والإخبار عن الفصل فى صورة جملة .

ومن الصور التى شغلها اسم الإشارة (هذا) فى هذا النمط وظيفة اسم الناسخ ووظيفة المفعول به ووظيفة الناعت ووظيفة المضاف إليه ، فمن مجيئه ، فى وظيفة اسم الناسخ قول الكاتبة :- «وأعود فأقول إن هذا الكتاب لا يعدو أن يكون صورة حياة تلك السيدة» ب.ك/١١ وقولها «إن هذا الرجل منا حيث علمتم» ب.ك/١٧ وقولها «وكان هذا كله بحيث يرضى زينب» ب.ك/٣٢ وينظر ب.ك/١٨٣ ، ونلاحظ أن الإشارة بالاسم جاءت لاحقا على ضرب البدل النحوى كما فى المثالين الأولين أو جاءت إلى سابق فى الأمر المعنوى كما فى المثال الثالث ، وقد استغلت فى الأمثلة دلالة الوحدة الصرفية لاسم الإشارة على تلخيص الموقف دون إعادة لضرب من الإجمال والربط ، أو التوكيد والتنبيه للمشار إليه المذكور على البدلية ، وهو أمر لا يختلف عن دلالة التركيبية فى الإسناد ، ومن مجيئه فى وظيفة المفعول به قول الكاتبة :- «على أن أترك هذا الأمر ما تركته» ب.ك/٢٢ ، وقولها «فلأترك هذا إلى حين» ب.ك/٣٢ ، ولزيد من الأمثلة ينظر : ب.ك/٧٢ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ١٣٢ ، ١٦٥ ، ١٨٠ ، ونلاحظ فى كل الأمثلة أن قيمة الإشارة فى التوكيد والربط والتلخيص ما زالت قائمة فى سياق الجملة سواء عن طريق علاقة توكيد البدل بذكر المشار إليه المعرفة بعد اسم الإشارة الذى احتل بدله وظيفة المفعولية ، أم كان عن طريق تلخيص الموقف بالإشارة إلى السابق فيجمل

المفصل ، كقول الكاتبة : «اللحسين تقول هذا» ب.ك/١٦٥ ، وسواء اعتبرنا الإشارة فى مقام المفعول به المباشر الملخص لما قيل أم جعلناها فى مقام نيابة المفعول المطلق على حذف المشار إليه بعدها ، فإن المعنى مازال يدور فى قيمة دلالة الإشارة ووظيفتها التوكيدية المختصرة للمعنى ، وهى الوظيفة الدلالية ذاتها التى أضافتها الإشارة عندما وقعت فى وظيفة الناعت كقول الكاتبة : «ما لا يتاح للفتاة فى زماننا هذا الناعم المترف» ب.ك/٤٣ ولمزيد ينظر :- ب.ك/٥٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧١ ، ١٢١ ، ١٧٢ فقد نعت بها المعرفة السابقة فى إشارة توكيدية رابطة للمذكور قبلها «زماننا هذا» اختصاراً لتأويلها بجملة النعت «المشار إليه أو الذى نشير إليه حالاً» ؛ وتتضح هذه القيمة أكثر فى جود نعوت التفصيل التى وردت بعد نعت التوكيد بالإشارة «الناعم المترف» فالناعم والمترف نعتان للزمان تفصيل موقف الكاتبة من موصوفها ، وانضم إلى الإشارة إلى وظيفة النعت مع مدلول وحدته صرفية فأعطى معنى التوكيد وكثر استخدام الإشارة كقيد إضافي للتعريف والتوكيد حيث يفيد المضاف منه دلالة التعريف من مفهوم إشارته إلى سابق مذكور للموقف فى السياق العام أو محدد فى السياق أو إلى لاحق مذكور ، فيأتى للاختصار والربط وتعبير الوجدتان ؛ المضاف والمضاف إليه عن قيمة دلالية قرينة مشتركة الدلالة يدمج المفهوم الأول فى الثانى ، ولا يكون المعنى لواحد منهما على انفراد بأى وظيفة فى السياق ، فالوظيفة العلاقية للأول منهما فى أى موقع ولكن بشرط التقيد بالمفهوم المضاف إليه من قيمة الإشارة فى الوحدة الثانية ، كقول الكاتبة :- «أدركت مغزى هذا أو ذاك» ب.ك/٣٥ ، وقولها «ولم ير القوم فى مثل هذا ما يشير دهشة» ب.ك/٤٤ وينظر : ب.ك/٩٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ؛ فدلالة المغزى الذى يلخص عدم إدراك زينب لمفهوم فناء الناس حتى لو كان الرسول عليه السلام وهى فى سن الخامسة حدد المغزى بالإشارة ليعيد ربطه بالمفهوم السابق ذكره فى السرد السابق ، ومن ثم قيدت الإشارة المفهوم وأكسبته التعريف بعد التنكير .

من ناحية أخرى استخدم اسم الإشارة «هذا» فى الإضافة لتعريف المفرق فى التنكير وإخراجه إلى ضرب التوكيد بالتشبيه البليغ سواء أكان على باب السلب أو باب الإيجاب . كما جاء بالثال الثانى ؛ فعدم دهشة القوم ليس فى هذا وإنما فى القياس على مثله وما تجمعه به علة التشابه ، ومن ثم اكتسب هذا المفهوم الإضافى بالقيد الذى فرضته الإشارة المرجعية إلى الحاضر المذكور .

وقد تفيد الإشارة نقطة قياس حاملة من المشار إليه نقطة فصل تبدأ الجهة منها ،
مثل قول الكاتبة :- «قد طلقت قبل هذا» ب.ك/١٠٨ ، «ولم أسأل المؤرخين بعد هذا»
ب.ك/١٠٨ ، فالإشارة في المثال الأول جعلت من موقف الحديث نقطة نهاية يقاس
منها فما قبلها ، بينما في المثال الثاني كانت نقطة قياس للنهاية المرتبطة بمفهوم امتداد
الفعل «سأل» المنقطع بالنفى إلى حد الإشارة المقيدة للنقطة .

ولم تختلف استخدامات الإشارة بـ«هذه» هذى عن استخدامات الإشارة بـ«هذا»
فقد تعلقت بحروف الجر ؛ «ب» ، في ، على ، ل» فتقيدت دلالتها معلقة بسياقها على
ضوء الوظيفة والدلالة المشتركة بين مدلول حرف الجر ومدلول الإشارة التي قد تقع على
المعنى والحس أو على الارتباط بعلاقات التصريف كالإشارة إلى جمع التكسير ، مثال
قول الكاتبة :- «ما رأيك صنعت بأحد ما صنعت بهذه المرأة» ب.ك/٢٣ ، «فتقول
إنها أدركت في هذه الحداثة الغضة» ب.ك/٣٥ ، «وقد اختار لهذه المهمة» ب.ك/٩٣ ،
«يجثم على هذه الكتلة البشرية» ب.ك/١١٧ ؛ فمعاني الحروف المختلفة تفيد الإشارة
والإشارة بدورها تغير مدلول التعليق في سياق ، فلا معنى لوحدة منهما في غير قيدها
بالوحدة المضامة لها ؛ فالباء في الجملة الأولى « بهذه المرأة » علقت ما صنع في إطار
نفى القياس للمبالغة بالمرأة المشار إليها عن طريق توكيد البديل بين الإشارة لتحديد
الحاضر وبين الاسم المعروف بعدها الذي يحددها بجنسها لا باسمها . وفي هذه الحالة
أضاف حرف الجر للإشارة مفهوم الوقوع على ، لكن الباء زادت الملاصقة لتوكيد مفهوم
الإيجاع الملاصق غير المبرح ؛ وهكذا الحال في الجملة الثانية «في هذه» تضاماً في مع
الإشارة المبدلة مع بعدها للدلالة على ظرفية الاحاطة وتعلقت الإشارة في الجملة الثالثة
« باللام » فقامت للسياق مفهوم الإشارة ودلالة الحرف التي تدل على الغاية
والاختصاص ، بينما جاء الحرف «على هذه» ليفيد معنى ظرف الاتجاه بمعنى « فوق »
لكن العلوية محصورة بمفهوم الملاصقة المقاد من الحرف الذي يستهدف ضم وتعليق
الجثوم بالكتلة المؤكدة بالإشارة .

واستخدمت الإشارة بـ« بهذه ، هذى » في وظائف الإسناد المبتدأ والفاعل ،
كقول الكاتبة : « واليوم هذه هي تسير إلى العراق » ب . ك / ١١٣ ، « قصمت هذه
وتلك » ب.ك / ١٠٦ ، واستخدامها على الدلالة التوكيدية نفسها التي كانت مع

الإشارة بـ « هذا » فى الجملة الأولى يمكن حذف اسم الإشارة فتضيق معه قيمة التوكيد التى أضافها للجملة فى قولنا « واليوم هى تسير .. » « واليوم تسير » فالإشارة هى الضمير والضمير مؤكد للإشارة والتوكيد هنا بقيمة الإشارة ركز على قيمة الاستحضار للمخبر عند المخبر ، وهو ما يمكن أن يخلق فى الدلالة ما نصلطح عليه فى البحث الصور الاستحضارية ، وهى الدلالة ذاتها التى تستحضر من قيمة استحضار المشار إليه عند الإسناد فى وظيفة الفاعل « فتصمت هذه ، وكان الخبر ينقل إلى المخبر به مستحضرا معه صورة المخبر عنه وسلوكه .

كما جاءت الإشارة « بهذه » فى وظائف اسم الناسخ والمفعول به والمضاف إليه وجدُّ هنا فى أمثلة « هذه » وظيفة الإشارة الظرفية ، فمن موقعها فى اسم الناسخ قول الكاتبة : « أكانت هذه الروايات جميعا من مخترعات الرواة ، دون أن أهدر هذه الظلال أو أهون من شأنها » ب.ك/ ١١ ، « ثم سألوكم هذه المنزلة » ب.ك/ ١٢٦ ، وينظر . ب/ك / ٢١ ، ١٥٦ ، ومن موقعها فى وظيفة المضاف قول الكاتبة : « الذين نزحوا مثل هذه الرويات » ب.ك / ٣٠ ، « وهى السن الملائمة لحمل مثل هذه الأعباء » ب.ك/ ٤٤ وينظر : ب.ك/ ٥٧ ، ٦٦ ، ٨٧ ، ١٦٥ ، ومن موقعها فى وظيفة ظرف الإشارة قول الكاتبة : « ولم يعجل الركب بالسير هذه المرة » ب.ك/ ١١٥ وينظر : ب/ك/ ١٢٥ ، ولا يوجد خلاف بين استخدام « هذا » ، و « هذه » إلا فى علاقات التانيث المعنوى اللغوى وعلاقات موافقة العدد لجمع التكسير ، فالإشارة جاءت لما بعدها كما جاءت لما قبلها ، وحملت التوكيد للاستحضار للمخبر لدى المخبر وقيدت عند الإضافة بمجموع مدلولى الوحدتين المضافة والمضافة إليها إلا أن الشكل الجديد فى الاستخدام جاء فى وظيفة ظرفية الإشارة بغير إضافة ؛ كما فى المثال الأخير إذ نفى التعجيل بالسير وقع الآن كأنه كان يقع بالإيجاب قبلا ولم يقع بالسلب إلا الآن فاستحضرت الصورة التوكيدية . بالبدل ؛ إذ وقع اسم الإشارة موقع الظرف الزماني ، ولكن بقيد البدلية كما كان مع هذا ، بقيد الإضافة .

وأنت الإشارة بـ « هؤلاء » المكونة من السابقة التنيهية الهاء مع اسم الإشارة مرتبطة باستحضار الجمع المحسوس الذى يقع على أفراد الجنس ، واستوت دلالة التذكير

والتأنيث فيها، إذ لا تحدد علاقة الموافقة والنوع إلا من خلال المشار إليه، وهو ما تقيد به علاقات الوظائف والتضام خلال سياق الجملة فتكتسب الوحدة دلالة التوافق من سياقها وتضيف مدلول الاستحضار بالإشارة إلى مجمل المعنى السياقى .

ومن خلال الأمثلة ارتبطت الإشارة بـ « هؤلاء » بوظائف أربع؛ فقد جاءت فى وظيفة الإسناد ووظيفة المجرور المعلق ووظيفة المضاف إليه ووظيفة المعطوف ، عن مجيئها فى وظيفة المسند إليه قول الكاتبة : « ولم ويجحد هؤلاء ولا أولئك دور السيدة زينب » ب. ك/ ١٠ ، « هؤلاء هم آل البيت » ب. ك/ ١١٤ وينظر ب/ ك/ ١٤٢ ، ١١٤ ، ١٨٣ ، ومن وظيفتها فى المجرور المعلق قول الكاتبة : « كان همه الأول أن يفرغ من هؤلاء » ب. ك/ ٨٥ ثم نظر إلى هؤلاء الذين جاءوا » ب. ك/ ١١٨ ، ومن وظيفتها فى الإضافة قول الكاتبة : « وتريد الرواية أن تنفرد زينب من دون هؤلاء » ب. ك/ ٤٢ ، « والحسن ملء قلوب هؤلاء الناس » ب. ك/ ٧٧ « لا خير فى العيش بعد هؤلاء » ب. ك/ ١١٥ وينظر : ب. ك/ ٤٧ ، ١١٤ ، ١٣٩ ، ١٧٧ ، ومن وظيفتها معطوفة قول الكاتبة : « وهو اسم قد يبدو غريبا على سمع كثيرين حتى هؤلاء الذين يعرفون التاريخ » ب. ك/ ٢٣ ، ومن خلال مثال وظيفة الإسناد نلاحظ الإشارة إلى استحضار الكتاب بمذاهبهم المختلفة فالإشارة إلى محسوس معدود بالجمع وهو الحال فى المثال الثانى « هؤلاء هم » لاستحضار إشارة التعظيم للواقعة على المعدودين وآل البيت التى جاءت بعدها ، ولم تنفك الإشارة فى وظيفة التعليق عن مدلول حرف الجر الذى أضاف قيمتى الدلالة إلى مجمل السياق فـ « إلى » فى المثال الأول جعلت من المشار إليهم نقطة نهاية اتجاه ، بينما جعلت من « من المشار إليهم نقطة بداية اتجاه كما فى قول الكاتبة » ، كان هم الأول أن يفرغ من هؤلاء » ب. ك/ ٨٥ والأمر الذى خلقتة وحدنا التركيب فى الجار والإشارة خلقتة وحدنا التركيب بالمعانى المختلفة فى الإضافة فجاءت إضافة الظرف لتجعل من المضاف إليهم نقطة تحديد قياس تقول الكاتبة « بعد هؤلاء » ب. ك/ ١١٥ ، وجاءت إضافة الجزء للكل للاختصاص فى قول الكاتبة « قلوب هؤلاء » ب. ك/ ٧٧ ، وجاءت إضافة الملكية كقول الكاتبة « ملك هؤلاء » ب. ك/ ١٣٩ كما جاءت إضافة الاستثناء كقول الكاتبة « من دون هؤلاء الأشقاء » ب. ك/ ٤٢ ، وفى العطف اكتسبت المفردة دلالة الوظيفة المضافة لها بمعنى حرف العطف

وأضافت دلالتها فى إشارة الاستحضار إلى المحدود الحسى المباشر إلى دلالة سياق الجملة العامة تقول الكاتبة : « وهو اسم قد يبدو غريبا على مسمع كثيرين حتى هؤلاء الذين يعرفون التاريخ » ب.ك/ ٢٣ ؛ فقد عطف « حتى » اسم الإشارة بمدلوله للجمع بالنعت المرتبط به بعده فى جملة الصلة ؛ عطفته على وظيفة المضاف إليه « كثيرين » على تقدير « وحتى على مسمع هؤلاء » ، وهكذا اندمجت دلالة الإشارة مع دلالة الوظيفة لمجمل سياق المعنى التركيبى داخل سياق الجملة بعلاقاتها المختلفة .

المنط الثالث

٣-١-٢ سابقتان * اسم الإشارة :

عدد لهذا النمط سبعة أمثلة فى صورة واحدة سبقت فيها هاء التنبيه مع كاف التشبيه اسم الإشارة « ذا » فى صيغة « هكذا » ، ولم تأت الصيغة إلا فى وظيفة المسند إليه المتبدأ وفى وظيفة المفعول المطلق : تقول الكاتبة : « وهكذا اجتمع لها ما لم يجتمع لسواها » ب.ك/ ١٥٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، وبالنظر إلى وظيفة الصيغة المركبة نجد أن الهاء لاصقة للتنبيه وقد سبقت الحرف الكاف الذى فقد عمل الجر وبقي على وظيفة التشبيه والتعليق المعنوى غير المعتمد على علاقات التأثير النحوى فى العمل فهى مقلوب « كهذا » وهاء التنبيه مع الكاف وهاء التنبيه مع الكاف أصبحتان سابقتين تضامان اسم الإشارة للتشبيه القياسى الذى يجمع قياس موقف بموقف آخر فى كل أبعاده ، ففى الجملة الإسنادية الأولى نرى أن الاستئناف يعتمد على كمال اتصال بالمعنى السابق الذى يتحدث عن سلوك السيدة زينب ويأتى تأكيد القياس على حال السلوك السابق فى الحديث « هكذا » أى انتبه هو مثل ذا ويسند الخبر « اجتمع .. » إلى التشبيه القياسى ويكون الخبر بالمضمون نفسه الذى يحمله الحديث السابق ومؤكدا له ، وهى بذلك الاستخدام تعد من روابط الفقرات والجمل فى العربية إذ تضم معنى ما يأتى بعدها لمفهوم ما سبقها .

ولا تختلف دلالتها فى المفعول المطلق نيابة عنه عن مدلولها فى الإسناد ففى قول الكاتبة : « فلم يزل ينازلهم فى الطريق هكذا » ب.ك/ ١٥٩ نجد أن الصيغة الإشارية المركبة جاءت لتوكيد مضمون الوصف السابق فالجملة تعنى « فلم يزل ينازلهم منازل

مثل هذه المنازلة « فحذف المفعول المطلق وقامت الصيغة نيابة عنه وحملت مفهوم التشبيه وتوكيد المضمون السابق وفقدت في الوقت ذاته علاقة الموافقة بأي نوع أو عدد إذ هي تأخذ وجه الشبه المؤكد من المعنويات .

٣-٤- النمط الرابع : سابقة + إشارة + لاحقة :

تمثل هذا النمط في ثلاث صور خلال خمسة أمثلة ، الصورة الأولى تشكلت من هاء التنييه مثلة مقطعا من النوع الثاني المتوسط المفتوح « ٢٧٧ » بالإضافة إلى صيغة الإشارة «تى» بالإضافة إلى لاصقة الإشارة الكاف ، ولم تأت الصيغة إلا في وظيفتين الأولى في وظيفة المفعول والثانية في وظيفة المضاف ؛ كل وظيفة في مثال واحد حيث تقول الكاتبة :- «أخذ الحسين يرقب هاتيك الألف» ب/ ك ١٣٠ « لالمح امتداد هاتيك الظلال الهائمة حول مهدها » ب. ك/ ٣٢ ، ونلاحظ في المثالين أن المقطع الأول السابقة « ها » دخلت للدلالة على الاستحضار والتوكيد بالنسبة للمشار إليه ، بينما ارتبطت صيغة اسم الإشارة بتوافق الجمع حيث يعامل معاملة المؤنث ما جاء على جمع التكسير .

فجاءت الصيغة للمؤنث بينما جاءت الكاف لاصقة للمشار له ، وإذا كان حديث الكاتبة ينصرف إلى القارئ المفرد أو إلى القراء بشكل الجمع فإن كاف الإشارة للمشار له استوت فيها الدلاتان ، وهي اللغة التي لا تطابق بين الضمير الإشاري والمشار له والتي رصدنا لها أصولها التراثية في النقطة الخاصة بالدراسات السابقة من البحث .

من ناحية أخرى فإن الإشارة بالاسم «تى» في المثالين جاءت لما بعدها على ضرب البديلة في النحو تعرض التوكيد والاستحضار ، وقد قيدت في المثال الثاني بالإضافة التي هي في الأصل قيد تحديد للظلال « امتداد الظلال » لكنها أضيفت إلى الإشارة لتعطي الإشارة مدلولها الخاص للسياق العام فيخرج المعنى السياقي مستحضرا ومؤكدا لدى المخبر المستحضر الصورة الخيرية .

وفي الصورة الثانية والثالثة لهذا النمط تقيدت الإشارة بالظرف السابق « حين ، يوم » الذي لصق بالإشارة على نية الفصل لأنه احتفظ بالوظيفة النحوية للظرفية وقيد بها الإشارة ، ثم لصقت لاحقة كاف الإشارة ، وهي كسابقتها للمشار له يستوى فيها المفرد والجمع ، ولكن يبقى للإشارة مدلولها الخاص داخل القيد من صورة الاستحضار

كما فى قول الكاتبة : « طالعه فى صباحها حينذاك » ب.ك/ ٣٧ وينظر : ب.ك/ ١٢٥ ، « وكان عبد الله فيمن قتل يوفداك » ب.ك/ ١٧٩ ، وبذلك تقيد اسم الإشارة باكتساب وظيفة الظرفية من قيد الإضافة السابقة باللتصق له ، وعاد مفهوم الإشارة إلى السابق وليس اللاحق وارتبط به فى المفهوم العام للتذكير اللغوى .

٣-٥- النمط الخامس : إشارة - لاحقة .

مثلت اللاحقة « ك » كاف الإشارة قاسماً مشتركاً بين أسماء الإشارة الواردة فى هذا النمط ، حيث ورد اسم الإشارة « ذا ، أولاء ، هنا » كلها ملاصقة للكاف لاحقة على أنها تمثل ضميراً أشارياً فى الدلالة ينصرف إلى المشار له ولا يطابقه عدداً فيستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، ففى اسم الإشارة ، ذا جاءت الكاف الإشارية فى تسعة وعشرين مثلاً ، موزعة على خمس صور وظيفية ، فقد جاء مقيداً بحرف الجر للتعليل مع حروف الجر « على ، من ، ك ، ل ، ب ، إلى » مثال قول الكاتبة : « وأثنى على ذاك الذى كان صديقه » ب.ك/ ١٨ ، « كانت فاطمة تعاني من ذاك » ب.ك/ ٢٢ « أمثلها كذلك ب/ ك ٣٦ » وحسماً لذاك الداء الذى استشرى « ب/ ك ٧١ » ، « فأنى لى بذاك » ب.ك/ ٧٢ ، « وهى أشد حاجة إلى ذاك » ب.ك/ ١٤٩ .

وقد تعلقت الإشارة عن طريق حرف المعنى بسياق جملتها . حيث ربطها الحرف بوحدة وظيفية مرتبطة مع العلاقات العامة فى الجملة فأدى ذلك إلى أن يصبح المعنى الدلالى والوظيفى للحرف واسم الإشارة وحدة لا يمكن فصلها عن السياق وجزءاً من المعنى العام للتركيب ، ففى الجملة الأولى نرى الحرف « على » علق الإشارة بالفعل « أثنى » بطريق الإحاطة العامة والاستعلاء وربطت الإشارة بين بدلهما بجملة وصفة فى الصلة وبين الفعل عن طريق مضامة الحرف وخلقت صورة الاستحضار المنبثقة من استخدام الإشارة ، وفى المثال الثانى علقت « من » الفعل « تعاني » باسم الإشارة المستحضر للمشار إليه قبلاً فى الخبر والمخلص له . تؤكد على أنه السبب فى الفعل ، وفى المثال الثالث علقت الكاف الإشارة بالفعل على معنى التشبيه المشير إلى مشبه به مقاس على الوصف السابق على استحضار الصورة وفى المثال الثالث جاء التعليق على معنى الاستبدال بالياء واللازمة . وفى المثال الرابع علق الإشارة بالخبر المشتق على أفعال المميزة على أنها نهاية اتجاه غاية مستحضرة ومؤكدة بدلالة الإشارة .

وجاء اسم الإشارة « ذا » ملاصقاً للاحققة الكاف فى وظائف الناعت والمسد إليه والمضافة إليه ، ومضامته إذ « الظرفية المحولة لعناه إلى مفهومها : تقول الكاتبة : «حتى إذا بلغوا وادى الردى ذاك الذى خالوه » ب.ك/ ١٦٤ ، وينظر : ب.ك/ ٢٢ ، «ذاك الذى لم تسالمة أبداً » ب.ك/ ٦١ وينظر : ب.ك/ ٩٥ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٢٧ ، ١٧٧ ، « ولا رأت مثل ذاك اليوم » ب.ك/ ١٦٤ ، وينظر : ب.ك/ ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، « إن حياة القوم إذ ذاك كانت كفيلة . » ب.ك/ ٤٣ ، وينظر : - ب.م/ ٣٦ ، ٥٢ ، ٧٦ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١٤٨ ، ١٦٥ ، فى المثال الأول « وادى الردى ذاك » أى المشار إليه شكل اسم الإشارة مع المنعوت مركباً وظيفياً أضاف فيه الناعت لمنعوته قوة استحضر الوصف المفاد من الإضافة السابقة للوادى إلى الردى ، وفى المثال الثانى ، جاء اسم الإشارة لمرجعية ما بعده للتوكيد وهى إجازة لأن يأتى المسند معرفة للتحكم مع اسم الإشارة ، وقد أتى خبره نكرة أيضاً فى مثال « ذاك رجل من بنى دارم » ب.ك/ ١٧٧ وفى هذه الحالة اتفقت مرجعية الدلالة على ما بعد الإشارة وبقيت دلالة الاستحضار واكتسب النكرة شكلاً من التقييد بمعرفة المقام عن طريق الإشارة ، وفى مثال الإضافة كثرت دلالة تقييد التشبيه المجمل باستحضار كل أوجه الشبه من المشار إليه «مثل ذاك اليوم» ، والجدير بالملاحظة كثرة استخدام اسم الإشارة «ذا» مضافاً للكاف مع «إذ» الظرفية التى أفادته الزمان وحولته لعناها والذى أفادها الاستحضار وحصرها فى مدلوله ، وفى المثال الأخير حصرت حياة القوم المؤكدة بالخبر فى الظرف «إذ» بمعنى «حين» وحصر الظرف باستحضار وقته المشار إليه بالوصف فى رجعية إلى سياق حديث سابق تلخصه الإشارة بالاسم كرابطة .

ومن أشكال الإشارة المضامة لكاف الإشارة فى النمط الخامس جاءت إشارة الجمع «أولاء» لكن صورها الوظيفية كانت أقل من الاسم «ذا» مضاماً الكاف ، حيث جاءت فى وظيفة التعليق بحرف الجر مع الحروف «ل» ، فى ، على ، كقول الكاتبة : «ظل الرسول عليه السلام يذكرها ما عاش لائلك الأنصار» ب.ك/ ١٨ ، «فينظر فى أولئك الثلاثة» ب.ك/ ٨٤ ، «حتى استقرت عينها أخيراً على أولئك الباكين» ب.ك/ ١٤٧ ، وجاءت فى وظيفة المبتدأ كقول الكاتبة «وأولئك الشهداء الكرام لا يجوز أن يذهبوا باطلاً» ب.ك/ ١٦٦ وينظر : ب.ك/ ١٨٤ ، وجاءت فى وظيفة المعطوف كقول

الكاتبة: «ولم يجحد هؤلاء ولا أولئك دور السيدة زينب» ب.ك/ ١٠ ، وفى كل الاستخدامات أشار الاسم إلى جمع بعده ، ومثلت لاحقة كاف الخطاب مرجعية عامة للمشار له دون مطابقة عدد، وفى الوقت ذاته فإن التوكيد بالاستحضار للمشار إليهم مع دلالة الوظيفة السياقية القائمة على أساس الوحدة الصرفية المفردة أو الوحدة الصرفية المركبة بالتعليق أو العطف للضم المعنوى ، مثل إضافة ، وحلقة دلالة داخل السياق العام للجمل .

وعلى الرغم من أن اسم الإشارة «هنا» مضاماً الكاف (هناك) . . جاء أكثر من إشارة الجمع مرتبطاً بالمكان إلا أن وظائفه فى علاقات التركيب كانت أقل أشكال النمط الخامس فى السياق ، إذ لم يحتل إلا وظيفة المعلق بحرف الجر ووظيفة الظرف المكانى المباشر المحتوى للحدث ، وهو الشكل السائد له فى اثنى عشر مثلاً من المادة اللغوية عينة الدراسة ، فمن مجيئه معلقاً بحرف الجر قول الكاتبة : «سمعت أصوات من هناك» ب.ك/ ١٣٩ وينظر : ب.ك/ ٩٣ ، ١٤٦ ، واقتصر التعلق على حرف الجر «من» . لتحديد نقطة البداية فى المكان ، بينما لعبت الكاف اللاصقة دور الإشارة المرجعية إلى المكان المتوسط قياساً من نقطة المتحدث عنه ، ومثلت الوحدة المركبة من حرف الجر مع الظرف وحدة متكاملة المعنى فى تعلقها باحتواء الحدث «سمعت» ومن مجيئها فى وظيفة الظرف المباشر سواء تعلق بخبر أو لم يتعلق قول الكاتبة : - «إنى لا تمثّلها واقفة هناك» ب.ك/ ٣٦ ، وينظر : - ب.ك/ ٣٦ ، ٧٠ ، ١٢٣ ، ١٣٨ ، ١٦٠ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٠ ، فقد مثلت «هناك» ظرفاً لقياس المسافة المتوسطة انطلاقاً من نقطة تحديد موقع التكلم إلى موقع المشار إليه .

٣-٦ - النمط السادس : إشارة • لاحقان .

يقارب هذا النمط فى الاستخدام النمط الثانى المسبوق بسابقة حيث بلغ تعداد الأمثلة تسعة وتسعين مثلاً دخلت فيها اللام مع الكاف الإشارية على ثلاثة أشكال من اسم الإشارة الأول مع «ذا» والثانى مع «تى» والثالث مع «هنا» .

غير أن الملاحظ من خلال العينة أن اللام والكاف ضامتا اسم الإشارة «ذا» أكثر فى تسعة وخمسين مثلاً تعددت صورها الوظيفية بناءً على الموقع الذى تحتله الإشارة ،

ومن ثم تضيف الإشارة بصيغتها الجديدة معناها الدلالي إلى معناها الوظيفي لسياق الجملة العام ، فقد جاءت الإشارة بـ «ذلك» معلقة بحروف الجر «ب» ، ل ، فى ، على ، ك» «كقول الكاتبة :- «ما علمت بذلك حتى سمعت فأسمعت» ب.ك/ ١٧ ، «ويحدثها قلبها .. فتحس لذلك الماء» ب.ك/ ٤١ ، «ننظر فى ذلك فنجدته بريئاً» ب.ك/ ٦٣ ، «وعلى ذلك الضوء الشاحب بدت» ب.ك/ ١٣٩ ، «كذلك لم تغفر عائشة لعلى أبداً» ب.ك/ ٦١ وينظر: ب.ك/ ٤١ ، ٨٧ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٤٦ ، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٠٧ . فقد تعلقت الباء فى المثال الأول بالفعل وجرت معها دلالة على معنى «عند» ، وقد جاءت الإشارة إلى المعنى المقصود به فرار العاص واستجارته بزنب ، والإشارة جاءت على لسان الرسول عليه السلام إلى الحدث السابق وضامت اللام لاحقة اسم الإشارة على سبيل البعد وإنما على سبيل الاستعظام ، ودلت الكاف على الإشارة ولم تطابق المشار لهم حيث الحديث موجه للجمع .

وهكذا نجد باقى الأمثلة فى الإشارة بـ «ذلك» معلقة بمعنى حرف الجر الوظيفي لسياق جملتها ، إذ قد يعلقها بالسبب كالام فى «فتحس لذلك» وقد يعلقها بالإحاطة مثل «فى ذلك» وقد يعلقها بإحاطة التجسيد حينما تأتى «على» بمعنى «فى» وعلى ذلك الضوء= «فى ذلك الضوء» وقد تعلقها بالتعقيب أو التمثيل مثل الكاف «كذلك لم تغفر= وأيضاً لم تغفر» وهكذا تختلف معانى الإشارة بحسب تعلقها بوحدة الجر المضامة لها ، ولم تأت اللام اللاصقة فى أى دلالة على بعد وإنما أخذت دلالة التوكيد للإشارة أو لاستعظام الأمر وهذه الدلالة للام لم تتخلف فى باقى الوظائف التى احتلتها صيغة «ذلك» ؛ فى وظيفة المسند إليه أو اسم الناسخ أو خبره أو فى وظيفة المضاف إليه أو ، فى وظيفة المفعول به ، مع اختلاف المرجعية الإشارية فى ضوء الوظيفة حسب التقدم أو التأخر وحسب قصد الاختصار والتوكيد ، كأمثلة ما جاء فى المادة عينة الدراسة ، «ذلك أن أحد المشركين لقيها وهى فى الطريق» ب.ك/ ١٨ ، وينظر : ب.ك/ ٢٩ ، ٤٩ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٩٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٨٧ ، «لا يكون ذلك أبداً» ب.ك/ ٥١ وينظر : ب.ك/ ٢٨ ، «وعلماً بأن ذلك لا يتم إلا بعد خروج الحمين» ب.ك/ ١٠٢ وينظر : ب.ك/ ١٥٤ ، ١٥٤ ، ١٨٧ ، «فوالله إنه كذلك» ب.ك/ ١٣٧ ، «ثم ذهب بعضهم بعد ذلك» ب.ك/ ٩ وينظر : ب.ك/ ١٠ ، ١٦ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٧٠ ، ٨٧ ، ٩٤ ،

١١٥، ١٥٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٥، حفظت ذلك التراب في قارورة عندها ب.ك/٢٨ وينظر: ب.ك/٣٢، ٨٤، ١١٧، ١٢١، ١٢١، ١٣٢، ١٦٩، في المثال الأول «ذلك أن أحده» نجد اسم الإشارة جاء للربط والسبب بين الجمل في النص مشيراً إلى الحادث الذي ماتت بسببه السيدة زينب فالمرجعية مختصرة للسابق ومستحضرة له واللام مؤكدة له ، وفي المثال الثاني «لا يكون ذلك» عاد اسم الإشارة بالمرجعية إلى المشار إليه قبلاً مع رفض بنى أمية لدفن الحسن مع الرسول عليه السلام ، والإشارة اختصرت الموقف واللام أكدت الإشارة ، وفي المثال الثالث «وعلماً بأن ذلك» أخذت مرجعية الإشارة إلى السابق في غبطة وطمع العباس بالفوز بالحجاز الذي لا يتم إلا بخروج الحسين للعراق ، وفي المثال الرابع إنه كذلك تعلقت الإشارة بالتشبيه على خبر الناسخ في مرجعية للسابق ، وفي المثال الخامس قيدت الإضافة بالظرف في المرجعية للسابق ، وفي المثال الخامس «حفظت ذلك التراب» جاءت المرجعية لللاحق فاختصر اسم الإشارة الموقف مع توكيده على البدلية وأفادت اللام التوكيد والتعظيم .

ولم تختلف دلالة صيغة «تلك» إلا في ارتباط الإشارة بالتأنيث للغوى أو معاملة جمع التكسير على قياس المؤنث ، فقد جاءت دلالة اللام فيها - أيضاً . للتوكيد الإشارى ولم ترتبط الكاف بمطابقة مشار له وإن بقيت على مدلولها من الإشارة من أجل أن تتشكل مع الإشارة ولاصقة اللام صيغة لها مدلولها التوكيدي الخاص الذي يتضافر مع وظيفته النحوية ودلالة علاقات الوظائف المجاورة ودلالات صيغها التي تشكل المعنى الدلالي للجملة ، فقد ارتبط اسم الإشارة «تلك» في صيغته الملاصقة للام والكاف بعدة وظائف من خلال المادة عينة الدراسة ، فجاء متعلقاً بحروف الجر « في -ب-ل من - على» كقول الكاتبة «فهم يرون أن الدم المسفوح في تلك الواقعة» ب.ك/٩، «فلم يستطيعوا أن يمحوا بتلك الأفاصيص» ب.ك/١٧٧، «لأجلوها منها صورة لتلك التي شاركت في صنع تاريخنا» ب.ك/١١، «فأشفق بنو هاشم على آل البيت من تلك المرحلة» ب.ك/١٠١ «عاكفات على تلك الأشلاء» ب.ك/١٣٩ وينظر: ب.ك/٩، ١٠، ١١، ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٤٣، ٥٢، ٦٢، ٧٣، ١٢٧، ١٦٣ ففي المثال الأول علق «في» الإشارة بالحدث على معنى الظرفية والاحتواء بينما عادت الإشارة على ما بعدها واللام أكدت وتوافقت الإشارة في علاقة النوع مع تأنيث المشار إليه ،

وفى المثال الثانى تعلقت الإشارة على معنى المجاوزة مع موافقة جمع التكسير وإن كان مفردة من المؤنث اللغوى ، وأكدت اللام الإشارة ، وفى المثال الثالث «لتلك التى شاركت» علقت اللام الإشارة على معنى الاختصاص ، وارتبطت الإشارة بالذات المؤنثة الواقع عليها وصف جملة صلة الموصول بعدها ، واللام أكدت الإشارة ، وفى المثال الرابع تعلقت الإشارة «منه تلك المرحلة» بالفعل على معنى السبب وتعلقت مرجعية الإشارة بما بعدها مع توافق التانيث اللغوى ، وفى المثال الأخير تعلقت الإشارة على معنى الاستعلاء القائم على الظرفية بمعنى «فوق» وأتت اللام مؤكدة للإشارة المرجعة لما بعدها .

وكما تعلقت الإشارة بمدلولها مع التوكيد والتمكين المرتبط باللام ومعنى الحرف الوظيفى ، فقد بقى مدلولها من التمكين والتقوية مع اللام فى باقى الوظائف التى جاءت فيها من شكل هذا النمط كوظيفة الإضافة المقيدة بمدلولها الوجدتين الصرفيتين مع وظيفة الأولى منهما فى علاقات الجملة كقول الكاتبة : - «لا يعدو أن يكون صورة لحياة تلك السيدة» ب.ك/ ١١ وينظر : ب.ك/ ٣٥/ ٤٣/ ١٢٩/ ١٤٨/ ١٦٤/ ١٩٠ ، وموقع المسند إليه ؛ كقول الكاتبة : - «تلك التى تلاقى فيها أعز ما عرفت قريش والعرب» ب.ك/ ١٩ ، وينظر : - ب.ك/ ٢٧ ، ٤٣ ، وموقع المفعول به . كقول الكاتبة : - «وودع أبو العاص تلك التى كانت زوجة» ب.ك/ ١٨ وينظر : ب.ك/ ٣٠ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، وموقع الناعت ، كقول الكاتبة : - «هو حفيد هند تلك» ب.ك/ ٨٣ ، وموقع اسم الناسخ ، كقول الكاتبة «حتى كانت تلك الليلة المشؤومة» ب.ك/ ٧٠ وفى كل المواقع توافقت الإشارة فى التانيث مع ما بعدها المشار إليه فيما عدا وظيفة الناعت التى جاء على تأويل المشتق «هند تلك = المشار إليها» حيث كانت المرجعية لما قبلها ، وفى كل الوظائف ظلت لاصقة اللام لتقوية التوكيد المستحضر بالإشارة ولم تطابق الكاف المشار له .

وضامت لاصقة اللام والكاف اسم الإشارة «هنا» لتصبح صيغة «هناك» وارتبطت بوظيفة الظرف المكانى أو المكانى المنحرف إلى الزمان معه حتى مع استخدام حرف الجر «من» المحدد لقياس نقطة البداية ، كقول الكاتبة «وتثور للضحايا الذين نبذوا هنالك فى الصحراء» ب.ك/ ١٠ ، حيث دلت اللام على البعد المكانى من المتحدث

عنه ، وقولها : «هناك انطلق وحشى يعدو نحو هند» ب.ك/ ٨٣ ، حيث ارتبطت الإشارة بظرفية المكان والانحراف إلى الزمان ، فالمعنى "فعندما" أى عندما وقعت حربة وحشى مصيبة الحمزة ^١ ، انطلق وحشى ففى زمانها ومن مكانها البعيد فى دلالة اللام مع الصيغة ، وقول الكاتبة «وسمعت آهة من هنا، وشهقة من هناك، وكلمة من هنالك» ب.ك/ ١٤٦ ، دلت اللام على البعد مع تحديد «من» لنقطة بداية الانطلاق والجهة وتوالت الإشارة على القرب والتوسط والبعد ، ولزید ينظر : ب.ك/ ١٨ ، ١٣١ .

٧-٢- النمط السابع - أسماء محولة لوظيفة الإشارة -

مثل النمط السابع ظاهرة التعدد الوظيفى لمبان تستخدم فى غير الإشارة ويتحول فى اللغوى لمدلول الإشارة ، وهى فى الغالب محولة من الظرفية . فيما يبرر علاقة بين الظرف والإشارة حين تقيّد بالظرف أو تقيّد الظرف أو يتحول الظرف إلى مدلولها على تقدير إضافتها فى مقام السياق أو عدم تقدير الإضافة ، وجملة الظروف التى تحولت للإشارة كانت من ظروف الزمان أو التى تصلح للزمان والمكان حسب قيد الإضافة ، فقد جاءت «قبل ، وبعد» مما يصلح للمكان والزمان كقول الكاتبة : - «هذه زينب كما رأيناها بعد فى كربلاء» ب.ك/ ٥٣ «إن الإسلام لم يكن قد نسى بعد ما ناله من هند» ب.ك/ ٨٢ ، فقد قطعت «بعد» عن الإضافة وتحولت للإشارة «بعد هذا» مرة إلى المكان ومرة إلى الزمان وقد تضاف مباشرة للزمان مثل قول الكاتبة «لعلّى أكافئك به بعد اليوم» ب.ك/ ٩٥ أى بعد هذا اليوم ، فتأقيم الناعت مكان المنعوت وتحولت «بعد» إلى إشارة الزمان بقيد إضافتها ، ولزید ينظر : - ب.ك/ ٦٢ ، ٨٢ ، وقد جاءت «قبل» مقطوعة عن الإضافة الإشارية فأخذت مدلولها الإشارى من سياقها اللغوى ؛ كقول الكاتبة : - «ولقد قتل على من قبل» ب.ك/ ١٧٥ ، «كما فعلوا بأبيه وعمه من قبل» ب.ك/ ١٧٦ .

من ناحية أخرى فقد دلت ظروف الزمان «اليوم ، يومئذ ، الآن، منذ» إلى الإشارة إلى الحاضر (اليوم الآن) مثل قول الكاتبة : - «ولم يخمد لهيبه حتى اليوم» ب.ك/ ١٠ أى باستمرار الحدث حتى لحظة تطابق الحديث هذه ، وينظر : - ب.ك/ ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٤٩ ، «مثل ما أراه الآن» ب.ك/ ١٣٢ أى فى هذه اللحظة ، كما جاءت الإشارة بالظرف إلى منقطع الماضى وإلى الماضى المستمر للحاضر (يومئذ ،

منذ) مثل قول الكاتبة :- «وهو يومئذ غلام» ب.ك/١٤٩ وينظر :
ب.ك/١٨٧, ٨٢, ٥٢, ٤١ ، أى فى اليوم المشار إليه فى الماضى ، «لم تسأله أبداً منذ
دخلت بيت محمد» ب.ك/٦٠ ، وينظر :- ب.ك/١٨٤ ، أى لم تسأله مطلقاً منذ
بداية دخولها بيت محمد أى هذا الدخول إلى .

وقد جاءت الإشارة محولة من مركب الاستفهام مع الإشارة الذى شكل صيغة
«ماذا» كقول الكاتبة :- «ثم صنعوا ماذا؟» ب.ك/٦٠ وينظر :ب.ك/١٢٦ ، أى ما
هذا المصنوع ، كما تحول ضمير النداء «أى» مع لاصقة هاء التنبيه إلى الإشارة
للمخاطبين مع الاستحضار كقول الكاتبة :- «اسكتوا أيها الناس» ب.ك/٦٣ ، أى «يا
هؤلاء» وينظر :- ب.ك/٦٣ .

٤-٧- النمط الثامن: الإشارة المقدرة بالحذف فى السياق .

قد لا يرد اسم الإشارة فى السياق ويحذف لكن تقدير علاقات تفاعل وحدات
الجملة ودلالاتها تبقى دليلاً على تقدير المحذوف من الإشارة ، ولم يرد لهذا النمط فى
عينة الدراسة إلا مثالان وقعا فى وظيفة اسم الناسخ ، وحفظت علاقات التوافق
التصريفية من قيم التأنيث والتذكير حفظت للإشارة تقديرها على صيغتها المخصوصة ،
كقول الكاتبة :- «أكانت من إضافات المنقيين» ب.ك/٢٩ ، «أكانت من شطحات
الواهمين» ب.ك/٢٩ ، فقد حفظ السياق اللغوى السابق تقدير الإشارة بـ «هذه» حيث
جاء قبلها «أكانت هذه المرويات جميعاً من مخترعات الرواة» ب.ك/٢٩ ثم عقب
بالمثالين على حذف اسم الإشارة لمعرفة تقديره من سياق السابق ، وكذلك من تحديده
بقيمة علامة التأنيث اللاصقة للفعل الناسخ «كان = كانت» .

نتائج الدراسة فى النسخ المعاصرة :-

١- بلغ عدد الأمثلة للجمل التى احتل فيها اسم الإشارة ركنًا وظيفياً مائتين وثمانية
وثمانين مثلاً جاءت فيه صيغ الإشارة فى ثمانية أنماط رئيسية تشمل -فى معظمها-
صوراً فرعية :-

الأول : اسم إشارة يدون سوابق أو لواحق، ولم يستخدم منه إلا صيغة «هنا»
 فى الإشارة المكانية ، الثانى :- السابقة الحرفية الملاصقة لاسم الإشارة مضافة لاسم
 الإشارة ولم ترد إلا سابقة «هـ» فى نطقها على المقطع المتوسط المفتوح «هأ» ولاصقت
 صيغ الإشارة فى مفرد المذكر والمعنى «ذا» ومفرد المؤنث والمعنى «ذو» وصيغة الجمع
 «أولاء» مع تغيرات الإعلال التى تطرأ على الهمزة بعد ملاصقة الهاء لتصبح «هؤلاء»
 الثالث :- تلاصق سابقتين حرفيتين مع اسم الإشارة ، ولم يأت ذلك إلا مع صيغة
 المفرد «ذا» فى صيغة «هكذا» . الرابع : صيغة الإشارة المتلاصقة معها سابقة حرفية
 ولاصقة حرفية أو المتلاصقة معها سابقة اسمية ولاصقة حرفية وقد جاءت منها صيغ
 «هاتيك» الملاصقة للمقطع المتوسط المفتوح «هأ» والمقطع القصير المفتوح «ك» الدالة على
 الإشارة ، وصيغة «حينذاك» الملاصقة للاسم السابق عليها «حين» على مقطعين متوسط
 مفتوح و قصير مفتوح ، ولحقتهما «ك» الإشارية على مقطع قصير مفتوح ، وصيغة «يوم
 ذاك» بسابقة اسمية «يَوْمَ» على مقطعين ، ولاحقة حرفية إشارية «ك» على مقطع واحد .
 الخامس : صيغة الإشارة الملاصقة للاحقة حرفية وجاءت منها صيغة المفرد «ذا» ملاصقة
 للكاف «ذاك» وصيغة الجمع «أولاء» ملاصقة للكاف مع التأثيرات الصوتية للتجاور
 «أولئك» وصيغة إشارة المكان «هنا» ملاصقة للكاف «هناك» . السادس : الإشارة
 المتلاصقة لاحقتين ، وجاء منها إشارة المفرد المذكر والمعنوى «ذا» مضامة لمقطعين
 قصيرين مفتوحين فى اللام والكاف «ذلك» وصيغة إشارة المفردة المؤنثة والتأنيث المعنوى
 «تى» المحولة إلى مقطع قصير مفتوح بأثر التجاورات الصوتية إلى «ت» وضامت لاحقة
 اللام والكاف على مقطعين قصيرين مفتوحين «ل+ كُ = تلك» ، وصيغة الإشارة المكانية
 مضامة للام والكاف «هنالك» . السابع :- جاءت فيه صيغ اسمية محولة من وظائف
 الظرفية على الأغلب أو وظيفة الاستفهام أو النداء ، فورد منها «بعد ، قبل ، اليوم ،
 يومئذ ، الآن ، منذ ، ماذا ، أيها» وصيغها إما على التجرد : مثل «بعد- قبل- منذ»
 أو على المتلاصقة لسابقة أو لاحقة : مثل «ال+يوم - ال+آن ، يوم + إذ ، ما + إذ ،
 أى+ها» . الثامن :- الإشارة السياقية وفيه تحذف صيغة الإشارة بقرائن التركيب فى
 الجملة والسياق السابق لها ومقامها الإشارى .

٢- جاء النمط الأول مرتبطاً بالإشارة المكانية فى وظيفة واحدة هى وظيفة الظرفية ؛ حتى مع تعلقه بحرف الجر «من» التى تضام لتعليقه بالتركيب على معنى بداية الاتجاه القريب والتأكيد عليه ؛ مثل قول الكاتبة :- «ولا يذكر التاريخ هنا» ب.ك/ ٦٢ حيث الإشارة إلى نقطة معنوية فى مقام الكلام أحاطها الظرف «هنا» وقول الكاتبة :- «ومن هنا يبدو عذرنا» ب.ك/ ٥٧ ، حيث علاقة ظرفية المكان القريب متعلقة بـ «هنا» ودخلت عليها «من» لدلالة التوكيد وتحديد بداية الاتجاه والمنبع فى الإشارة إلى نقطة معنوية محيطة بالحدث ، وكانت أمثلة هذا النمط قليلة حيث لم تبلغ إلا خمسة أمثلة خلال العمل .

٣- يعد نمط الإشارة الذى تسبقه لاصقة الهاء من الأنماط الشائعة فى الاستخدام لدى الكاتبة حيث بلغ عدد أمثله سبعة وثمانين مثلاً ، كان أكثرها فى إشارة المفرد المذكر «ذا» الذى بلغ أربعة وخمسين يليه إشارة المؤنث «ذه - ذى» الذى بلغ ستة وعشرين وآخرها إشارة الجمع «أولاء» الذى بلغ سبعة عشر ، وذلك لارتباط الإشارة بالمفرد إلى المذكر اللغوى والمعنوى ، وكذلك الإشارة بـ «ذه ، ذى» وارتبطت الإشارة بـ «أولاء» بالجمع المحسوس سواء للمذكر أم للمؤنث ، ومن ثم اتسعت الصور الوظيفية للإشارة بـ «هذا» فتعلق بحروف الجر «إلى» للدلالة على نهاية الغاية ، «ل» لبيان الاختصاص والسببية «ك» للدلالة على التشبيه «ب» للدلالة على الوسيلة والواسطة «فى» للدلالة على الإحاطة والظرفية ، كما جاءت الإشارة بـ «هذا» فى وظيفة المبتدأ والفاعل والمفعول واسم الناسخ ونائب الفاعل والمضاف إليه والناعت فى تركيب النعت ، وارتبط بالمرجعية الإشارية للسابق عليه المعنوى فى الأغلب واللاحق بعده المحسوس فى الأغلب ، وارتبط بالكرة والمعرفة ومثلت فيه لاحقة الهاء السابقة قيمة إشارية للتنبيه والتوكيد .

وجاءت الإشارة بالصيغة «هذه» ماثلة لصيغة «هذا» إلا أنها أقل منها نسبياً وظائف وعدداً فى الأمثلة وذلك لارتباطها بجمع التكسير والمؤنث المحسوس والمؤنث المعنوى فى مرجعية الإشارية ، ومن ثم كانت أقل حظاً فى الاستخدام من «هذا» وارتبطت بصورة وظيفية مثل «هذا» تقريباً حيث جاءت فى كل الوظائف التى استخدمت معها «هذا» فيما عدا وظيفة الناعت ؛ وهى لا تمتنع أن تأتى فيها ، لكنها لم ترد فى الأمثلة عينة الدراسة ، ومثلت الهاء مع «ذه - ذى» قيمة إشارية للتوكيد والتنبيه .

أما الإشارة بصيغة «هؤلاء» فقد كانت أقل عدداً ووظائف من سابقتها ، فقد ارتبطت بالمرجعية المباشرة للسابق أو اللاحق بجمع المؤنث أو المذكر المحسوس ، وتعلقت بأحرف الجر على قلة في الاستخدام فارتبطت بـ «من، إلى» وإن كان ذلك لا يمنع مجيئها مع غيرهما ، وجاءت في وظيفة الفاعل والمبتدأ والمضاف إليه والمعطوف ، ولم تأت في باقى الصور الوظيفية التى جاءت فيها «هذا ، هذه» وهو أمر مفسر بالدلالة الخاصة لها حيث ارتباطها بالجمع يجعلها لا تأتى إلا فى سياق التركيبى ، ومن ثم كانت أقل حظاً فى الوظائف ، وقد جاءت دلالة سابقة الهاء معها غير مختلفة الدلالة عن «هذا ، هذه» .

٤ - لم يأت نمط الإشارة بـ «هكذا» إلا فى التشبيه القياسى الذى يقىس أمراً مجهولاً على آخر معلوم ، ويبدو أنها مقلوبة تركيبية من «كهذا» التى تسبقها الكاف الجارة المعلقة بالتركيب والمشبّهة فى الدلالة ، إلا أن الكاف فقدت وظيفة الجر عندما سبقتها السابقة الهاء الدالة على الإشارة التنبيهية ، واحتفظت الكاف بدلالة التشبيه والتمثيل ، ولدلالة «هكذا» . الخاصة جاءت فى تراكيب قليلة حيث بلغت أمثلتها سبعة ، وكان حظها من الوظائف أقل ، فقد جاءت فى وظيفة المبتدأ لربط الفقرات والجمل ، وجاءت فى وظيفة المفعول المطلق المؤكد لوجه القياس فى مضمون التركيب كما ورد فى تحليل الأمثلة فى الدراسة .

٥ - جاء نمط الإشارة المتوسط لسابقة ولاحقة فى نسبة قليلة وارتبط بإشارة المؤنث مع «هى» فى «هاتيك» وبالإشارة للمذكر المرتبط بالظرف على شكل الإضافة السابقة فى «حين ذاك» ، «يوم ذاك» ، غير أنه مع الإضافة الظرفية التزم بوظيفة الظرف فى التركيب ومع الإشارة المسبوقة بـ «ها» جاء فى وظائف المفعول به والمضاف إليه ، مع عدم ما يمنع أن يأتى فى غيرها من الوظائف ، ودلت الهاء على قيمة الإشارة التنبيهية والكاف على ضمير الإشارة غير المطابقة للمشار إليه .

٦ - جاء نمط الإشارة الملاصق لللاحقة متوسط الانتشار فى المادة حيث بلغت عيته خمسين مثالا ، كان الحظ الأوفر فيها لاستخدام الكاف لاحقة مع اسم الإشارة «ذا» وذلك لارتباطه بالمرجعية السابقة أو اللاحقة على المعانى والأمر غير المحسوسة التى تحمل على المصادر التى لا تذكر ولا تؤنث ، ومثلت الكاف قيمة إشارية ملاصقة وغير

مطابقة لتوكيد الإشارة مع «ذاك» وجاءت صيغة الإشارة فى وظائف متعددة ، حيث ضامتها «إذ» الظرفية المحولة لمعنى الإشارة إلى الظرف بكثرة ، كما جاء فى وظيفة المبتدأ ووظيفة المتعلق بحرف الجر ووظيفة الناعت ووظيفة المضاف إليه بينما لا ترد صور للملاصقة الكاف لاحقة لاسماء الإشارة إلا مع «أولاء» لتوكيد الإشارة ومع «هنا» للدلالة على التوسط فى المسافة المقاسة .

وكان حظ الإشارة بـ «أولئك» فى الوظائف أكثر من «هناك» حيث جاءت الأولى فى وظائف المتعلق بحرف الجر معناه المضام لها ، ووظيفة المبتدأ ، ووظيفة المعطوف ، بينما اقتصرت وظائف «هناك» على الظرفية حتى مع تعلقها بحرف الجر الذى يقيد الاتجاه .

٧- يمثل غمط الإشارة الملاصق لللاحقين «اللام والكاف» على وجه الخصوص- النمط الأكثر شيوعاً فى الأمثلة والوظائف من خلال عينة الدراسة ، حيث جاء فى تسعة وتسعين مثلاً وارتبط بالمفرد المذكر لغوياً «ذا» والمؤنث على المعنى أو الحقيقة «تى» ومع إشارة المكان «هنا» غير أن ارتباط اللام والكاف بـ «ذا» كان الأكثر فى النمط لما تتمتع به الصيغة من الدلالة العامة فى الإشارة التى ترتبط بالمصدر أو المعنى السياقى ، لذلك كانت وظائفه أكثر ؛ فقد جاء متعلقاً بحرف الجر على تعدد معانى الحروف وجاء مقيداً بالإضافة على تعدد المعانى الإضافية فى قيودها وجاء فى وظيفة المسند إليه المبتدأ أو الفاعل وفى وظيفة اسم الناسخ وخبر الناسخ والمفعول به على تفاوت فى النسب حسبما وضحته الدراسة ، ثم جاءت النسبة التالية مع الإشارة بـ «تى» إلى المؤنث مع تقارب واختلاف فى بعض الوظائف ، وكانت النسبة الأقل عدداً ووظائف مع «هنالك» التى ارتبطت بوظيفة الظرف حتى مع مضامة حرف الجر لبيان الاتجاه وتوكيده ؛ لكنها لم تقتصر على ظرفية المكان بل أشارت إلى الزمان أيضاً .

٨- لم تأت سوابق إشارية إلا الهاء سواء أكانت مكتوبة على مقطع واحد قصير مفتوح منطوقة على مقطع متوسط مفتوح أم مكتوبة ومنطوقة على مقطع متوسط مفتوح ، وعلى أى من شكلها لم ترتبط إلا بدلالة التنبيه فى قيمتها الإشارية ، وضامت الكاف الهاء مع «ذا» فقط من صيغ اسم الإشارة لدلالة التشبيه القياسى كما مر بالشرح عند التحليل من الأمثلة .

٩- لم تأت الكاف لاحقة مع صيغ الإشارة إلا لتوكيد الإشارة للمشار إليه مع عدم المطابقة فيما عدا الإشارة إلى المكان حيث دلت الكاف على بعد المسافة المتوسط كما دلت على قيمة الإشارة للمشار إليه بغير مطابقة.

١٠- لم تجتمع مع الكاف لاحقة إلا اللام التي ارتبطت بدلالة التوكيد الإشاري مع «ذا، نى» ولم ترتبط بدلالة على مسافة إلا عندما تضاف الظرف «هنا» مع الكاف ، حيث استخدمت للدلالة على البعد ، وظلت الكاف على قيمتها الإشارية المؤكدة للفت المشار إليه بلا مطابقة ، ويبدو أن استخدام عدم المطابقة فى كاف الإشارة أو تحولها لقيمة توكيد الإشارة فقط هو الاستخدام السائد فى الفصحى المعاصرة .

١١- ارتبطت كل صيغ الإشارة بدلالة التعريف المقامى الذى تكتسبه من خلال مقام حضور الخطاب ومرجعيتها حتى على الافتراض الذى يقدره الكاتب فى القارئ المتوجه إليه بالنص ، لذلك اكتسبت قيم السوابق واللاحق فى الأغلب مفهوم التوكيد والتنبيه المقامى ، كذلك امتنعت بعض الوظائف النحوية عن اسم الإشارة بجميع أشكاله ؛ إذ لم يرد فى المادة عينة الدراسة أن يقع اسم الإشارة أو المحول له فى الوظيفة الدلالية فى موقع الحال أو المميز «التمييز» أو المضاف أو ناعت النكرة ، من ناحية أخرى يظل معنى الإشارة سواء بالصيغة المعلومة أو المحولة إليها - مرتبطاً بمفهوم تأويل المشتق على معنى اسم المفعول «المشار إليه» كأنه كناية حالية ، وهذا الذى خول له أن يقع فى وظيفة الناعت عندما تكون مرجعيته لمعرفة ذكرية أو سياقية - كما مرّ بالأمثلة وشرحها - وفي الوقت ذاته فإنه قد أتى «هكذا» فى موضع المفعول المطلق وهو على النكرة لما فيه من معنى التمثيل العام فى القياس ، وبذلك تأثرت صيغ الإشارة بدلالة سياقها وأثرت فى سياقها من خلال معناها وصيغتها والبعد المقامى للخطاب من خلال العلاقة بين أطراف الخطاب ، ومرجعيتها السابقة أو اللاحقة ، ومن ثم مثلت الإشارة على المستوى العام قيمة دلالية للربط بين السياق على مستوى الجملة والفقرة اللغوية وعلى مستوى التوكيد والاختصار ، وعلى مستوى الاستحضار المقامى لقياس دلالى يضاف إلى المعنى السياقى وعلى مستوى تفاعلها مع قيودها سواء بحروف المعانى الجارة والمعلقة أم بدلالة وظائفها داخل الجملة وتأويل المعانى فى علاقات التركيب أم على مستوى مضامنة المعنى الدلالى لها للوحدات الصرفية المركبة كقيمة الإضافة المحولة للوحدتين إلى قيمة دلالية متحدة

المعنى ومقيدة بالطرفين ، وقيمة الناعت المركبة مع النعوت كذلك ، وقيمة المعطوف مع اتحادهما بالاشتراك الوظيفي مع المعطوف عليه .

١٢- لم ترد صيغ أسماء إشارة مثل «ثم» ، «هناك» كما لم ترد صيغ مصغرة ، ولا صيغ المثني من المفرد وربما يكون مرجع ذلك إلى خاصية نمط الأسلوب التاريخي للكتابة والموضوع الذى تعالجه الكاتبة ، إذ المعانى التي تتطلب مثل هذه الصيغ لم تأت فى الموضوع ، وذلك يوضح العلاقة بين قيم الدلالة فى أسماء الإشارة وبين الموضوع الذى يعالجه المتكلم فى أى مقام ، والمعانى التي يقصد نقلها أو استحضارها ، أو توكيدها ، أو تمثيلها . . . إلخ دلالات الاستخدامات الإشارية للصيغ ، ومن ثم فإن البحث يأمل أن تكون هناك دراسات وصفية مناظرة لأجناس أدبية فى الفصحى المعاصرة ولأجناس غير أدبية من الكاتبة ، تتعقب الموضوع فى مراحل مختلفة من خلال الكتابات المؤقتة والأكثر شيوعاً ، حتى تتمكن من رصد خصائص ظاهرة الإشارة ومباينها ومعانيها ووظائفها ، ويمكننا ذلك من مقابلة الظاهرة فى المستوى التراثى الذى رسده النحاة ، وإن كان الباحث قد رصد المستوى التراثى واتجاهات الدراسات اللغوية القديمة والحديثة فى الموضوع إلا أننا لا نتمكن من المقابلة بناء على معطيات أسلوبية لكاتبة واحدة .

مصادر البحث ومراجعته

أ- المصادر :-

- بنت الشاطئ : عائشة عبد الرحمن

- بطللة كربلاء ، زينب بنت الزهراء ؛ كتاب الهلال ، سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال ، العدد الحادى عشر ١٩٥٢ .

- تراجم سيدات بيت النبوة ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٨٤

ب - المراجع :-

١-ب- العربية :

- الاسترأبأذى :- رضى الدين محمد .

شرح كتاب الكافية فى النحو لابن الحاجب ، المطبعة العامرة ، القاهرة ، ١٢٧٥ هـ

- الأئبارى :- عبد الرحمن بن محمد .

- أسرار العربية ، ط ليدن ، ١٩٨٦ .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، دار الفكر ، د.ت

- حسان ، تمام .

اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢

. ١٩٧٩

- حسانين : أحمد طاهر

الاكتمال اللغوى ، القاهرة ، ط ١ ١٩٨٧ .

- حسن : عباس .

النحو الوافى ، دار المعارف ج ١ ، مصر ، ط ٧ ١٩٨١ .

- حسن : العطار .
- حاشية العطار على شرح الأزهرية لخالد الأزهرى ، ط ٣ المطبعة
العامة ، مصر ١٣١١ هـ
- الراجحى ؛ - عبده .
- التطبيق النحوى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٥ .
- الساقى :- مصطفى فاضل .
- أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ، مكتبة الخانجى ،
القاهرة ، ١٩٧٧ .
- سبيويه :- أبو بشر عمرو .
- الكتاب ، المطبعة الكبرى الاميرية ، ط ١ بولاق ١٣١٦ هـ .
- صالح :- فتح الله .
- الأدوات المفيدة للتنبيه فى كلام العرب ، دار الوفاء ، ط ١ . ١٩٨٧ .
- الصغير :- أحمد
- التعريف والتذكير فى النحو العربى ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم
جامعة المنيا ١٩٩٧ .
- ضيف :- شوقى
- تهديد النحو ، دار المعارف ، ط ٢ ١٩٨٢ .
- عفيفى :- أحمد مصطفى .
- التعريف والتذكير فى النحو العربى ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ١٩٩٩ .
- ابن منظور :- جمال الدين الافريقى .
- لسان العرب ، ط بولاق ، ج ٢٠ ، ١٣٠٠-١٣٠٧

- نحلة :- محمود أحمد .

- التعريف والتذكير بين الدلالة والشكل ، دار التونى للطباعة والنشر ،
مصر ١٩٩٧ .

- ابن هشام :- أبو محمد عبد الله جمال الدين .

- شرح شذور الذهب ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور
الذهب تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، د.ت .

- ابن يعيش :- موفق الدين .

- شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

٢- ب - المراجع الأجنبية :-

- Anderson, stephen, R. and Edward L.Keenon, (1985):-

Deixisgn Timothy shopen (ed) language typology and syntactic
Description. Vol. III: Grammatical categories and the lexican,
Cambridge university press.

- Jaggar, philip J. and Malami Buba, (1994):-

the space and time adverbial Non/con in Hausa: Gracking the
deictic code. language Sciences 16.

- Kuno, Sunau, (1973):-

the structure of the japanese language, Cambridge, MA: Mit press.

الدكتور حسين نصار والصناعة المعجمية

١. د/ صلاح الدين حسنين

١- علم المفردات والصناعة المعجمية :

يميز اللغويون بين مصطلحين : علم المفردات (الثروة المعجمية) Lexicology والصناعة المعجمية Lexicography؛ فالأول يشير إلى دراسة الثروة اللغوية، فيدرس مفردات اللغة الأصلية ، وتعتمد هذه الدراسة على الاشتقاق؛ لكي يتم التوصل إلى تحديد الأصل والمشتقات . ويدرس المقولات النحوية ، والمقولات الوظيفية للكلمة، ثم يدرس معني الكلمة ، ويهتم بتأصيله، ومن ثمَّ يميّز بين المعنى الأساسي، والمعاني الأخرى التي تكتسبها المفردة بسبب الاستعمال المجازي، أو بسبب التوليد ، ويهتم بالتالي بظواهر تعدد المعنى؛ كالاشتراك اللفظي ، والأضداد ، والترادف ، ويحاول إخضاع هذا التعدد إلى اتجاهات عامة تشمل التوسع في المعنى ، وضيق المعنى ، وانتقال المعنى .

أما المصطلح الثاني؛ وهو فن الصناعة المعجمية؛ فيهتم بتحديد وسائل بناء المعجم، وتشمل جمع المادة وتنظيمها طبقاً لنظام معين ، ثم شرح معنى كل كلمة بوسائل عدة، وتفسر هذه الجهود عن المعجم أو القاموس ، وهو كتاب يحتوى على كلمات منتقاة ترتب وفق نظام معين، مع شرح لمعنى كل كلمة ، وتزويدها بمعلومات أخرى وثيقة بالكلمة ؛ كمقولاتها النحوية ، والمعلومات الوظيفية الخاصة بها، (على القاسمى ، علم اللغة وصناعة المعجم) .

٢- علم المفردات :

يهتم هذا العلم بالثروة اللغوية ، والمقولة النحوية للكلمة ، والمعلومات الوظيفية الخاصة بها، ومعنى الكلمة ، والتوليد .

١/٢ الثروة اللغوية :

تُقسَّمُ الثروة اللغوية إلى كلمات أصلية ، وكلمات أجنبية مقترضة ، دخلت اللغة بسبب احتكاك اللغة مع غيرها من اللغات ، وكلمات مولدة .

١/١/٢ - **الكلمات الأصلية** : تركز الدراسة هنا على وسائل نمو الثروة اللغوية، هناك ثلاث وسائل هي : الاشتقاق - النحت - التركيب .

١/١/٢ - **الاشتقاق** : هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة ، (السيوطي ، المزهري ، ١ / ٣٤٦) .

ويساعدنا الاشتقاق على التمييز بين الأصل والمشتق ، يمثل الأصل الجذر؛ أي مجرد الصوامت ، والوزن؛ وهو يشمل الحركات ، أو الحركات والتشديد أو الحركات والزوائد ، أو الحركات والتشديد والزوائد؛ نحو : فَعَلَ وفَعَّلَ وتَفَعَّلَ ... إلخ، والصيغة؛ وتشمل الأصل مضافا إليه الوزن؛ نحو : كتب ، وكَسَرَ ، وأكرمَ ، وتَفَهَّمَ ... إلخ .

١/١/٢ ب - **النحت** : يقصد به تكوين كلمة جديدة مركبة من كلمتين أو أكثر؛ للدلالة على معنى مركب من معاني الألفاظ المتكونة منها ؛ وهو نوع من الاختصار لجأ إليه المتكلمون باللغة العربية ، والداعي إليه؛ كما قال أحد العلماء : عدم جواز اشتقاق كلمة من كلمتين في أقسية التصريف ، (حلمي خليل ، المولد / ٨٨) .

هناك أربعة أنواع للنحت هي :

- **النحت الفعلي** : ويتم من نحت فعل من جملة يدل على حكاية القول ، أو حدوث المضمون؛ مثل قولهم : باباً ، إذا قال : بابى أنت ، والهمزة الأخيرة منحوتة من أنت ، ومثل : جعفل ، من جُعِلْتُ فداك ، وسبحل ، من سبحان الله ، وحوقل ، من : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ودمعز ؛ من : أدام الله عزك .

- **النحت الوصفي** : ويتم بنحت كلمة من كلمتين تدل على صفة بمعناها ، أو أشد

منها ؛ مثل : ضبطر : للرجل الشديد ، منحوت من ضبط وصبر ، والصنلدم ، منحوت من الصلد ، والصدم ، وصهلصق ؛ للشديد من الأصوات ؛ منحوت من صهل ، وصلق ، وكلاهما يدل على الصوت .

- **النحت الاسمي** : وهو أن ننحت من كلمتين اسما ؛ مثل : جلمود ، من جلد وجمد ، وقد يأتي من هذا النوع ما تكون حروف المنحوت عين حروف المنحوت منه ، ويكون أثر النحت في الصيغة ، لا في المادة ؛ مثل : شتَحطَب على وزن (سفرجل) اسم للكبش ، منحوت من شق وحطب ، ومثل حبقر للبرد ، وهو من (صب) ، و (قر) ؛ فيقال : هذا الشيء أبرد من حبقر ؛ أى أبرد من البرد .

- **النحت النسيبي** : وغالبا ما يكون من أعلام قبائل ، كل منها مؤلف من اسمين متضايقين ، نحت منهما عند النسب اسم رباعي ، ثم نُسب إليه نحو ؛ عبشمى ، من عبد شمس ، وعبدرى ، من عبد الدار ، وعبقس ، من عبد القيس ، (الدخيل ، لحلمى خليل / ٩١) .

ومما سبق يتضح أن الألفاظ المنحوتة إما رباعية ، أو خماسية ، أو سداسية ، أو سباعية ، وفيما يلي أمثلة لكل نوع :

- الرباعى : وهو على وزن (فَعْلَلْ) ؛ نحو : قَصَّب ، أى القوى الصلب ، أو (فَعْلَل) ؛ نحو : صِلْدَم ، أى شديد .

- الخماسى : نحو : صَهَصَلَق .

- السداسى : نحو : بلهجوم ؛ أى من بنى الهجوم .

- السباعى : نحو : بلخيتة ؛ أى من بنى خيتة .

وعرض أحد الباحثين فى بحث قدمه إلى مجمع اللغة العربية قواعد تقريرية للنحت ، أوضح فيها أنه يجوز النحت من كل الكلمات أو من بعضها ، ويلاحظ اعتبار ترتيب الحروف الأصلية ؛ نحو : طبلق ، بتقديم الباء على اللام من : أطال الله بقاءك ، والقياس طلبق ، وحوقل ، بتقديم القاف على اللام ؛ من : لا حول ولا قوة إلا بالله ، والقياس : حولق . ولا يشترط فيه التزام الحركات الأصلية ؛ لأنه يخضع

لحركات الوزن ؛ نحو : بَعَثَ ، من بعث ، ونار ، ويصاغ من وزن (فعلل) بتكرير المقطع الاول ؛ نحو : بابأ ، بابى أنت وأمى . (حلمى خليل / ٩٢) .

٢:١:١ ب- الاقتراض :

إن احتكاك اللغة بغيرها من اللغات يؤدي إلى أن اللغة تقترض من هذه اللغات الكلمات التى تعبر عن مفاهيم ثقافية لا توجد من بين مفاهيم اللغة ، واللغة العربية قد احتكت قبل الإسلام باللغات السامية التى كانت تسود شمال الجزيرة العربية ؛ ولعل أهمها الآرامية ، واحتكت باللغة الفارسية ، وباللغة المصرية القديمة ، وباللغات اليمينية المختلفة ، واللغة الحبشية ؛ فمما اقترضته العربية من أخواتها الساميات : تُنور؛ وهى ناشئة عن النحت bayta + nura ، وطور ، بمعنى (جبل) من النبطية .

وآب : نبات ، وهى مقترضة من الآرامية ، وأخلد ، وهى مقترضة من العبرية Kalad ، بمعنى (رَكَنَ) ، والأرائك ، والمفرد أريكة بمعنى السرر ، وهى arak ويبدو أنها مقترضة من الحبشية ، وآزر ، بمعنى مُعَوِّج ، أو مَخْطِء ، وهى من Azar فى العبرية ، وأسباط ، وهى من العبرية shebet بمعنى قبيلة ... إلخ . وهناك كلمات أخرى فارسية اقترضتها العربية بواسطة الآرامية ؛ نحو : أباريق ، فهى فى السريانية abreqa ، وهى فارسية فى الأصل من آب ، وماء ، وريز ، جذر من ريختن ، (Je-fry 64 / 47) .

٢:١:٢ جـ : التركيب : وهو أنواع ؛ منه التركيب المزجى ؛ نحو : بعلبك ...

٢:٢ المقولة النحوية للكلمة : يقصد بها الصنف النحوى الذى تنتمى الكلمة إليه ، والذى يحدد هذا الصنف سلوك الكلمة النحوى من ناحية ، ومعنى الكلمة من ناحية أخرى ، فإذا دلت الكلمة على حدث وزمان ، فالكلمة فعلٌ وإذا دلت على حدث دون زمان ، فالكلمة اسم ، وقد تدل على شيء ، وإذا لم تدل الكلمة على معنى فى ذاتها ، فهى حرف ، أما التقسيم الفرعى للفعل ، فهو أن الفعل قد يكون لازما أو متعديا ، ويتقسم الفرعى للاسم أنه قد يكون اسما يدل على ذات ملموسة ، أو مجردة ، وقد يدل على صفة ، ويقصد بها اسم الفاعل ، أو المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو أسماء المبالغة ، وقد يدل على ظرف ، وهو ينقسم إلى عدد من الأنواع ...

١٩:٢ - المقولات الوظيفية : توصف المقولات الوظيفية بالكلمات الفارقة؛ لأنها لا

ترتبط بتصور فى الذهن يحيل إلى شىء فى العالم الخارجى ، قد يكون ماديا ، أو معنوياً ولكنها ترتبط بمفاهيم نحوية . هناك مقولات وظيفية للأسماء ، وأخرى للأفعال ، تشمل المقولات الوظيفية للأسماء : الجنس : مذكر ، أو مؤنث ، والعدد : مفرد ، ومثنى ، وجمع ، والتعيين : التعريف والتذكير ، والإعراب : الرفع ، والنصب ، والجر . وتشمل المقولات الوظيفية للأفعال : الزمن : ماضى ، مضارع ، مستقبل . الصيغة : المبني للمعلوم ، والمبني للمجهول الـ Mood : المضارع الإخبارى ، وهو المضارع المختصر ، وهو المضارع المجزوم . الشخص : المتكلم ، والمخاطب ، والغائب .

يطلق على المقولات الوظيفية السابقة مصطلح الوحدات النحوية ، وقد قَسَمَ اللغويون هذه الوحدات (المورفيمات) إلى نوعين ، متصل ومنفصل ، يشمل المتصل الأنواع السابقة ، أما المنفصل ، فيشمل ما يطلق عليه الأدوات ؛ نحو : واو العطف ، وحروف الجر ، وهذا يعنى أنه لا يجب أن يقتصر المعجم على الأسماء والأفعال ، بل عليه أيضا أن يسجل الأدوات ؛ مثل : حروف العطف ، وحروف الجر . يصف مارتينييه Martinet ، وهالى داي Haliday الوحدات النحوية بأنها مغلقة ، وتوصف الوحدات المعجمية بأنها مفتوحة قابلة للنمو والزيادة . أما المجموعات المغلقة ، فهي محددة ثابتة لا تزيد بزيادة النصوص التى يقوم الباحث بتحليلها . ومن المجموعات المغلقة الأسماء التى تدل على الشخص ؛ نحو : الضمائر الشخصية ، وأسماء الإشارة ، والاسم الموصول . (د. محمود حجازى ، ٦٣) .

٢:٢ المعنى :

١٩:٢-١ المعنى وطبيعته : المعنى المقصود هنا هو المعنى المعجمى ، وهو يختلف

بالطبع عن المعنى النحوى والمعنى الوظيفى ؛ يقصد بالمعنى المعجمى أن الكلمة ترتبط بتصور ما ، هذا التصور يحيل إلى شىء ما فى العالم الخارجى ، هناك ثلاثة نواح يجب التعرض إليها عند دراسة المعنى المعجمى هى :

- التصور .

- الخبرة الإنسانية التي تضاف إلى التصور .

- مدى الاستخدام ؛ أى مدى قبول الكلمة الاقتران بغيرها , Collocation ، أو مصاحبة غيرها ، وفيما يلي مناقشة لهذه النواحي المختلفة .

التصور :

أوضحتُ أن الكلمات ترتبط بتصوّر ما في الذهن Designation أو de-notation ، وهذا التصور يحيل إلى شيء ما في العالم الخارجى ، يقول اللغويون : هناك صنفان من الكلمات ، كلمات تحيل إلى العالم الخارجى ؛ لوجود تشابه بين جرس الكلمة من ناحية ، وجرس الشيء الذى تحيل إليه فى العالم الخارجى ؛ فالصلة إذن بين الكلمة ، وما تحيل إليه صلة طبيعية؛ مثل : الحفيف ، والخير ، والصليل ، والخضم ، والقضم ، وهى تمثل مجموعة جزئية ضئيلة فى كل لغة ، ومجموعة أخرى تمثل أكبر قدر من الكلمات فى معظم لغات الدنيا ، وفيها يحيل التصور إلى الأشياء فى العالم الخارجى ، نتيجة لعلاقة رمزية اصطلاحية عشوائية .

وهذا النوع الثانى من الكلمات هو الذى يهتم به عالم المفردات أكثر من غيره ؛ لأنه يشكل الجزء الأكبر والأهم من متن اللغة . (د . حلمى خليل ، الكلمة : ١٣٩) .

وفهم من كلام حلمى خليل عندما وصف التصور بأنه نسبى ، أن الكلمة عندما تحيل إلى الشيء فى العالم الخارجى ، فإنها لا تصفه وصفا دقيقا كما هو فى العالم الواقعى ، وإنما تصفه من خلال الخبرة التى اكتسبها الإنسان الذى يعيش فى بيئة محدّدة ، ومجتمع معين له طابع معين ، هذا هو السبب فى أن المدلول الواحد يختلف من لغة إلى أخرى ، ومثّل د . حلمى خليل لذلك بكلمة صباح ؛ فهى تدل فى الإنجليزية على الفترة الممتدة من الفجر إلى الظهر ، وتدل فى الألمانية على الفترة الممتدة من الفجر حتى الساعة العاشرة ، وتدل فى العربية على الفترة المبكرة التى تلى الفجر مباشرة . (حلمى خليل ، الكلمة : ١٤٠) .

فهذه اللغات الثلاث تتفق فى شيء واحد هو أن الصباح يعنى الفترة المصاحبة للفجر ، ولكن البيئة الإنجليزية تلاحظ أن فترة الضوء هذه ممتدة إلى الظهر ، فى حين

أنها تمتد إلى العاشرة صباحا في البيئة الألمانية في حين أنها لا تمتد هذا الامتداد في البيئة العربية ، وهكذا تلعب البيئة الدور الأساسي في تحديد المفهوم .

ب- ما تتضمنه الكلمة من عناصر دلالية لها صلة مباشرة بما يحيل التصور إليه في ذهن المتلقي من معانٍ؛ مثل : التأدب ، أو الاستحسان ، أو الاستهجان ، أو سمات تحدد موقفا معينا . (حلمى خليل ، الكلمة : ١٤٠ ، وجون لاينز، اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة : الماشطة / ٥٧) ، من ذلك - مثلا - (مقتصد) في مقابل بخيل ، فـ (مقتصد) تحيل إلى شخص مدبر ، أما (بخيل) ، فهي تحيل إلى شخص مستهجن ، لذا يميز جون لاينز بين هاتين الكلمتين، فيصف معنى الأولى بأنه وصفي ، ويصف معنى الثانية بأنه معبر ، ومن ذلك (مات) و (توفى)؛ فدلالة (مات) وصفية ، ودلالة (توفى) معبرة لأنها توحي بالتأدب ، ومن ذلك أيضا كلمة (تلعب)؛ فالدلالة الأولى تعنى حيوانا معينا والدلالة الثانية معبرة تعنى الاحتيال ؛ لذا يقال هذا شخص تلعب ، أو محمد تلعب ، وقد وصف البلاغيون العرب مثل تلك الدلالة في ظل ظروف معينة بالتشبيه البليغ، ومن ذلك لفظة (الأسد) ، فهي تدل على الحيوان المفترس ، ولكنها تستدعى معنى الشجاعة ؛ لذا يقال : محمد أسد .

ج- المدى Range of a pplication؛ أى مدى الاستخدام؛ يقصد بالمدى قبول الكلمة الاقتران Collocation بغيرها، يقول فيرث : إن الاقتران هو جزء من معنى الكلمة ؛ لأنك تعرف معنى الكلمة عن طريق ما يقترن بها أو يصاحبها . (بالمر علم الدلالة : ٨٩ ، ٩٠) ، ومثّل (نايدا) لذلك بكلمة (كرسى) ؛ فى نحو : الكرسي عالٍ للطفل : وقبل الأستاذ كرسيًا ، والكرسي الكهربائي .

إن دراسة الاقتران توضح أن بعض الكلمات يفرض قيودا مشددة على ما يصاحبها ؛ من ذلك كلمة (أشقر) ؛ فهي تقترن بشعر، ولكنها لا تقترن باللباس؛ لذا يقال : شعر أشقر ، ولا يقال : فستان أشقر . وهناك كلمات تفرض بعض القيود على ما يصاحبها ؛ من ذلك الفعل (مات) ؛ فإننا نقول : (مات الإنسان، ومات الحيوان، وماتت الزهرة) ، وهذا بعكس (توفى)؛ فإننا لا نستطيع أن نقول (توفى) الحيوان ، أو توفيت الزهرة ، ولكننا نستطيع أن نقول : توفى فلان ، (لاحظ أن المعنى المعبر هو

الذى فرض قيد عدم الاقتران بالحيوان أو بالزهرة) ، وهناك كلمات لا تفرض قيودا على ما يصاحبها ؛ من ذلك الفعل (ضرب) ؛ نحو : ضرب المدرس التلميذ ، بمعنى عاقب ، وضرب على يديه ، بمعنى منع ، وضرب فيه عند الخليفة ، بمعنى وشى ، وضرب الإسلام الجاهلية ، بمعنى أبطل ، وضرب عينا ، بمعنى حسده . (الكلمة ، لحلمى خليل / ٢١٠) ، والنتيجة التى تسفر عن ذلك بالطبع هى تعدد معنى الكلمة الواحدة ، وأن الكلمة التى يتعدد معناها هى الكلمة متوسطة المدى ، أو واسعة المدى ، ويرجع تعدد معنى هذه الكلمات إلى الاستخدام المجازى بالطبع ؛ كالاتعارة ، والمجاز بأنواعه المختلفة ؛ من ذلك كلمة (البأس) ؛ فهى تعنى الشدة ثم استخدمت استخداما مجازيا لتعنى الحرب ، وكلمة خال تعنى المكان الخالى ، ثم استخدمت استخداما مجازيا لتعنى الماضى ؛ فى نحو قولنا : الوقت الخالى ، وكلمة جدول تعنى مجرى الماء ، ثم استخدمت استخداما مجازيا فى نحو : جدول الضرب ، و جدول المحاضرات ، وكلمة برق تعنى الضوء الخاطف ، ثم استخدمت استخداما مجازيا ؛ لتعنى التلغراف ، وكلمة ورد تدل على نوع من الزهور ، ثم استخدمت لتدل على كل أنواع الزهور ، وكلمة اللسان تدل على العضو المعروف ثم استخدمت لتدل على الأثر الذى ينتجه هذا العضو وهو اللغة ، (راجع : حلمى خليل ، ١٤٠ ، وما بعدها) .

ملاحظات :

١- هناك وحدات تقتصر على اقتران محدد بفيد معنى محددا لا يجوز أن يتعداه ، وتند إلى وظيفة نحوية محددة كالإضافة ، فى نحو : يوسف أفندى فى مصر فى مقابل ماندرين فى دول أخرى ، أو العطف فى نحو : الأخضر واليابس ، العربى والعجمى ، وهذه التراكيب يتجاوز معناها مجرد جميع معنى العنصرين المكونين لها إلى مجرد العموم والشمول ، وهناك عبارات أخرى يطلق عليها التراكيب الجاهزة ، وهى تتركب من أكثر من كلمة ، وتطول عادة إلى أكثر من كلمتين ؛ نحو عبارات التحية : كيف حالك ؟ صباح الخير ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، تشرفنا ، وهذه العبارات تستخدم فى مواقف اجتماعية متكررة ، (محمود حجازى / ٦٥) .

درس رايسيج Reisig ظاهرة تغير المعنى ، فوجد أنها قد تؤدى إلى تعدد معنى

الكلمة الواحدة ، أو تؤدي إلى أن كلمتين أو أكثر يعبران عن معنى واحد ، درس هذه الظاهرة في إطار الدراسة التاريخية .

وأوضح أن لهذه التغيرات عدة اتجاهات هي :

أ- تخصيص الدلالة : أى إطلاق الكلمة ذات المعنى العام على معنى خاص ؛ نحو : مأتم ، فإنها تعنى فى الأصل الدلالة على اجتماع النساء فى الفرح والحزن ، ثم أطلقت على اجتماعهن فى الحزن فقط .

ب- تعميم الدلالة : أى إطلاق الكلمة ذات المعنى الخاص على معنى عام ؛ نحو : كلمة بأس ، فهى تدل على الشدة ، ثم أصبحت تدل على الحرب .

ج- انتقال الدلالة : ويجرى بين الكلمات التى ترتبط بينها ، وبين معناها المعجمى علاقة دلالية معينة ؛ كأسماء الألوان ، وأعضاء الجسم ، وأسماء الحواس ، ويشمل هذا اللون من التغير نوعين :

- انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين ؛ أى بسبب الاستعارة .
- انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين ، وهو المجاز المرسل ؛ من أمثلة ذلك كلمة (قطار) ؛ فإنها تدل فى الأصل على الإبل ، يسير الواحد وراء الآخر ، ثم أطلقت على قطار السكة الحديد ، المذيع وأصل معناها : الرجل لا يكتفى سرا ، ثم أطلقت على جهاز الراديو ، والهاتف أصل معناها : الصوت الخفى ، ثم أطلقت على التليفون . (حلمى خليل / ١٥٤) . ومن صور انتقال الدلالة التعبير بالكلمة التى تدل على شئ مادي؛ لتدل على تصور معنوى ، من ذلك مثلاً قولنا : هذه الفكرة ثمرة جهد متواصل ؛ فالكلمة هنا لم تدل على الثمرة المادية الملموسة ذات الحجم والوزن ، ولكنها الثمرة بمعنى النتيجة ، ويقول :د. محمود حجازى : « لقد تأكدت فكرة تحول الدلالة من المادى إلى المعنوى عند كثير من الباحثين فى القرن التاسع عشر؛ فوجود كلمة بمعنيين أحدهما مادي ، والآخر معنوى كان يجعل الباحث يقدم المعنى المادى على المعنى المعنوى ، وظلت هذه الفكرة سائدة فى البحث الدلالي التاريخي . (محمود حجازى، المعجمات الحديثة ، طبعة على الاستنسل ، سنة ١٩٧٨ م) .

العلاقات الدلالية بين المفردات فى اللغة الواحدة متنوعة ؛ منها علاقة الاشتراك اللفظى ، والأضداد ، والترادف .

الاشتراك اللفظى : Homonymy ، وتعدد المعنى Polysmy ؛ يعنى الاشتراك اللفظى وجود وحدتين معجميتين متشابهتين فى الشكل ، لكن لكل منهما معنى يختلف عن معنى الأخرى ، هذا يعنى أن هاتين الوحدتين مختلفتان فى الأصل ، ثم طرأ تغير صوتى على إحدهما أدى إلى تشابهها مع الأخرى ، يتمثل هذا التغير الصوتى فى المماثلة ، أو فى القلب المكانى ؛ ومن أمثلة المماثلة ما يلى :

« فروة » ، و « ثروة » ، ثم أبدلت الثاء فاء ، فأصبحت « فروة » تعنى « الفروة » و « الثروة » معاً .

« دَعَمَ » ، و « دَحَمَ » ؛ فالأولى بمعنى « قَوَّى » ، والثانية بمعنى « طعن » ، ثم أبدلت الحاء عينا فأصبحت « دَعَمَ » تعنى : « دَعَمَ » و « طعن » .

و « حنك » : « حنك الغراب » ، وحلكت : « الظلام » ، ثم أبدلت اللام نونا فأصبحت « حنك » تعنى « حنك الغراب » ، و « الظلام » .

أما القلب المكانى ؛ فنحو : « خاط » ، و « خطا » ، ثم حدث قلب مكانى لـ « خطا » ، فأصبحت « خاط » تجمع بين المعنيين .

ومن ذلك « استدمى » و « استدام » ، ثم حدث قلب مكانى لـ « استدام » ، فأصبحت استدمى تجمع بين المعنيين .

أما تعدد المعنى فيقصد به أن للوحدة المعجمية الواحدة أكثر من معنى ، وقد عرفنا أن ذلك يرجع إلى مدى استعمال الكلمة المتوسط أو الواسع فى الاقتران مع غيرها من الكلمات ؛ من ذلك كلمة « عين » ؛ فهى تعنى عين الإنسان ، والبئر ، والجاسوس ، و « اللسان » ؛ بمعنى العضو المعروف واللغة ... إلخ .

الفرق إذن بين الاشتراك اللفظى ، وتعدد المعنى متعلق بتحديد الكلمة ، وله بالتالى أثر فى العمل المعجمى ، فالدالتان المختلفتان لصيغة لغوية واحدة تعدان

وحدتين معجميتين مختلفتين فى إطار المشترك اللفظى ، فىكون لهما فى المعجم مدخلان مختلفان وتعدان كلمة واحدة فى إطار تعدد المعنى المعجمى . وهكذا يهدف التمييز بين الأمرين إلى تحديد المداخل المعجمية . (محمود حجازى ، المعجمات الحديثة ، ٥٥) .

التضاد : التضاد وسيلة مهمة من وسائل تحديد المعنى فى المعجم ، فالتعرف على الكلمات الواقعة مع كلمات أخرى فى علاقة تضاد يحدد لنا دلالة الكلمة ؛ لننظر فى الثنائيات الآتية .

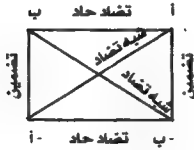
ساعة / دقيقة - ساعة / منه .

التضاد الأول يدخلنا فى معنى ساعة باعتبارها وحدة زمنية ، أما التضاد الثانى فيدخلنا فى معنى الآلة المحددة للزمن .

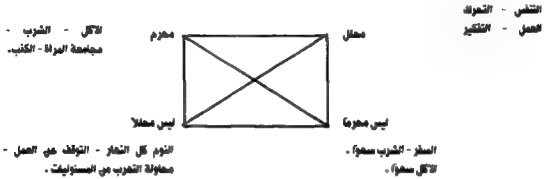
ولكن التضاد ليس دائما ثنائى العناصر ؛ ففى حالات كثيرة ليس من الممكن وجود هذه الثنائيات ، بل تكون الكلمة فى مجموعة دلالية ذات علاقة تضاد ؛ فالألوان مثلا تكون فيما بينها مجموعة دلالية ، والذى يحدد كون العناصر المكونة للمجموعة الدلالية فى علاقة تضاد أن يكون وجود عنصر منها نافيا لوجود باقى العناصر ؛ فاللون الأزرق مثلا يعنى أنه ليس أبيض ، وليس أسود ، وليس أحمر ، وهكذا . هذا هو التضاد الحاد ، ومن أمثله زوج وزوجة ، كبير وصغير ، والتضاد الحاد قد يكون ثنائيا ، وقد يكون ثلاثيا ؛ نحو : باع أحمد لعلى سيارة ، واشترى على من أحمد سيارة . هناك تضاد آخر يسمى بالتضاد المتدرج ، ويلاحظ مثل هذا النوع من التضاد فى الصفات ؛ كما فى قولنا هذا البيت كبير ، وذلك البيت أكبر ، ومثل هذا يمكن أن يُنظر إليه فى الجمل التى تنفى صفة من الصفات ، ولا تتضمن بالضرورة إثبات العكس منها ، هذا ما أسماه جريماس بشبه التضاد ، فلو قلنا - مثلا - : هذا البيت ليس كبيرا ، لا يعنى هذا بالضرورة أنه صغير ، بل قد يكون متوسط الحجم . (محمود حجازى المعجمات الحديثة ، ٥٧ - ٥٨) .

إن ما سبق يعنى أن التضاد قد يكون حادا ، وقد يكون تدريجيا ؛ لذلك يصفه جريماس بأنه شبيه بالتضاد ، وقد جمع جريماس بين هذين النوعين ، ورسم مربعا

مشهوراً لذلك يسمى باسمه ؛ أى : « مربع جريماس » .



لإيضاح العلاقات التى يشير إليها هذا المربع نُمثل لذلك بالمحلل والمحرم فى شهر رمضان . الشكل الآتى يوضح ذلك



ملاحظات :

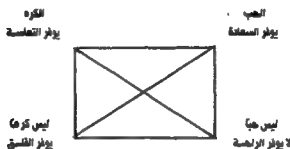
١- إن العلاقة بين « محلل » و « محرم » هى علاقة تضاد حاد؛ لأن « محلل » ينفى « محرم » تماماً ؛ فالعلاقة إذن هى علاقة عكسية ثنائية ، وبالمثل « ليس محرماً » ، و « ليس محلاً » .

٢- أما العلاقة بين « محلل » و « ليس محلاً » ، فليست من قبيل التضاد الحاد، ولكنها من قبيل التضاد التدريجى ، فإذا كان « المحلل » هو التنفس ، والتحريك، والعمل ، والتفكير ؛ فالنوم كل النهار ، والتوقف عن العمل « ليس محلاً » ، ولكنه لا يصل إلى درجة « محرم » ، هذا هو شبه التضاد ، وكذلك إذا كان « المحرم » هو الأكل ، والشرب ومجامعة الزوجة ، والكذب، فإن السفر ؛ أى السماح بالأكل والشرب، أو الأكل والشرب سهواً « ليس محرماً » ، ولكنه لا يصل إلى درجة « محلل » ، هذا هو شبه التضاد . هذا يفسر لنا أن التضاد الحاد يعنى نفي العنصر الآخر ؛ « فالمحلل » ينفى « المحرم » ، أما فى شبه التضاد ؛ فإن « المحرم »

لا ينفي « غير المحرم » ، وكذلك « المحلل » لا ينفي « غير المحلل » ؛ لأن التضاد هنا ليس حادا ، وإنما هو متدرج .

إذا عدنا إلى علاقة « المحلل » ، و « ليس محرما » ؛ نجد أنهما يدخلان في علاقة اندماج بمعنى أن « غير المحرم » ، لا يخرج من الصيام ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى « المحرم » ، و « غير المحلل » .

مثال آخر : النشاط العاطفي :



ملاحظات :

١- هناك تضاد بين الحب والكره من ناحية ، وبين « ليس حبا » ، و « ليس كرها » من ناحية أخرى ؛ بمعنى أن الحب ينفي وجود الكره .

٢- هناك علاقة شبه تضاد بين « الحب » ، و « ليس كرها » بمعنى أن التضاد هنا تدريجي ، أي أن « الحب » لا ينفي « عدم الكره » ، وكذلك الأمر بين « الكره » و « ليس حبا » .

٣- هناك علاقة تضمنين بين « الحب » ، و « غير الحب » ، وكذلك بين « الكره » ، و « غير الكره » . (راجع : إينو ، دراسة الدلالات اللغوية ، ترجمة أوديت بثيت ، و خليل أحمد ، ١٠٦ ، وما بعدها) .

ويقول جون لايتز : إن التضاد الحاد نوعان ، نوع لا يجوز الجمع فيه بين المتضادين ؛ مثل « المحلل » و « المحرم » ، و « الحب » و « الكره » ، و « الحياة » و « الموت » ، يوصف هذا النوع بالتنافر ، ونوع آخر يجوز الجمع بينهما ؛ نحو : « زوج » ، و « زوجة » ، يوصف هذا النوع بالمعكس . (لايتز ، اللغة والمعنى والسياق) .

ملاحظة : هناك علاقة دلالية أخرى أشار إليها اللغويون العرب ، وهي علاقة الأضداد ، يُقصد بهذه العلاقة استخدام كلمة بمعنيين متضادين ؛ مثل دلالة « الجون » على الأبيض والأسود . ويقول د. محمود حجازي : إن البحث الحديث يميز بين كلمات الأضداد على نحو يجعلها خارج دائرة الأضداد .

أ- تبين المعنى المركب الدال على شيئين في نفس الوقت ، فعندما نجد « الجون » في الدلالة على الأبيض والأسود في وصف الحمار الوحشي ، فقد يعني أنه مخطط ، وليس في كون الشيء ذا لونين ضدين .

ب- التمييز بين التراكيب على أساس اختلاف حروف الجر ، وعلى هذا ، فالفعل « رغب » ليس فيه ضدية ، بل التركيب « رغب في » له دلالة تختلف عن « رغب عن » ، واختلاف حرف الجر هنا سمة فارقة في المعنى ، (محمود حجازي ، ٥٩) .

الاشتغال والكل والجزء :

الاشتغال :

مثال : ١ الكلب والحيوان :

- إن العلاقة بين « كلب » و « حيوان » هي علاقة اشتغال ؛ لأن « الكلب » جزء من « حيوان » ، و « الحيوان » يشتمل على « الكلب » وغيره .

مثال : ٢ اليد والجسم :

- العلاقة بين « اليد » و « الجسم » علاقة اشتغال ، ولكن علماء الدلالة يرون أن « اليد » ليست منفصلة عن « الجسم » ؛ كما أن « الكلب » منفصل عن « حيوان » ؛ لذا يميزون بين العلاقتين ، فيطلقون الاشتغال ، ويقصدون به العلاقة بين شيئين منفصلين ، وأن أحدهما جزء من الآخر ، أما إذا كانت العلاقة بين شيئين غير منفصلين ؛ كعلاقة « اليد » بـ « الجسم » ، فيطلقون عليها العلاقة بين الكل والجزء .

الترادف :

يختلف الدالايون عن المعجميين في تعريف الترادف ، يرى الدالايون أن الترادف يعني أن يكون لوحديتين معجميتين نفس المعنى ، ويرى المعجميون أن الكلمة

تكون مترادفة إذا استطعنا استعمالها بدلاً من الكلمة الأولى . التعريف الأول متشدد؛ لأنه يشترط ترادف المفردتين. في المعنى ، وهذا يعنى تطابق المفردتين في مكونات المعنى ، وهذا نادر جداً في اللغات الطبيعية ، ونستطيع أن نصف الرأي الثاني بأنه مرن؛ لأنه يربط الترادف بالدلالة ؛ أى أنه يقصد تقارباً في المعنى ، وليس تطابقاً في المعنى ؛ فقد تزيد مكونات المعنى لوحدة معجمية ، وقد تقل في وحدة أخرى ، والحقيقة أن أصحاب المعاجم هم الذين يوصفون بالمرونة في تعريف الترادف؛ لأنهم يحتاجون إليه لتفسير معنى المفردات ، ولكن المعاجم لا تكتفى بهذه الطريقة وسيلة لشرح المعنى ، بل تضيف تفاصيل إضافية توضح المعنى المراد . إن الشرح بالمرادف له مشكلته المعجمية ؛ إذ إنه يمكن أن يوقع القارئ في حلقة مفرغة ، فلو شرحنا كلمة عظيم بأنها تعنى: كبير، ثم شرحنا كبير بأنه يعنى : عظيم ، دخلنا في دائرة دون أن نصل إلى وضع ، وهذا ما يسمى عند الباحثين بمصطلح الدور Circularity ، (محمود حجازى ، ٥٢) .

إكساب المفردة معنى جديداً (التوليد) :

اللغة كائن حى متطور بتطور المجتمع ، فقد يطرأ على المجتمع تغيرات لم يشهدها من قبل فتتغير الحياة ، وتستجد مفاهيم لم تكن موجودة من قبل ، هنا يلجأ الإنسان إلى لفظ قديم ، ذى دلالة اندثرت ، فيحييه ، ويطلقه على مستحدثاته مثلما فى ذلك أدنى ملابس ، وهكذا وجدنا أنفسنا ؛ كما يقول د. إبراهيم أنيس : أمام ذلك الفوج الزاخر من الألفاظ القديمة الصورة الجديدة الدلالة ؛ مثل المدفع ، والدبابة ، والطيارة ، والسيارة ، والباخرة ، والقطار ، والقاطرة ، والمذيع . (إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، / ١٤٦ - ١٤٨ ، بواسطة حلمى خليل ، المولد ، ١٨٣) .

ويقول جورجى زيدان : إن هذه الظاهرة هى التى أطلق عليها القدماء المولد ، ويقول فى تعريفه كما نقله حلمى خليل عنه : « نريد بالمولد ألفاظاً عربية تنوعت دلالتها للتعبير عما حدث من المعانى التى اقتضاها التمدن الحديث فى الإدارة ، أو السياسة ، أو العلم ، أو غير ذلك) وقسم الألفاظ المولدة إلى ألفاظ إدارية ، وعسكرية ، وقضائية ، وسياسية وعلمية ، وصناعية ، ومن الألفاظ المولدة عنده :

المأمور - المدير - المشير - المحضر - السفارة - الجريدة - المجلة - الحامض -
القلوى - القطار - القاطرة - المصطبة . (حلمى خليل ، ١٨٣ ، ١٨٤) .

ويرى حلمى خليل أن طرق التوليد أربع هى :

١- نقل الدلالة : نحو ما يلى :

- أدب : ومعناها الأصلى حسن الاخلاق ، وفعل المكارم ، ثم أطلقت على
علوم العربية .

- التوقيع : ومعناها الأصلى التأثير ، ثم أطلقت على عبارة توضع فى آخر
الكتاب بالرفض أو القبول .

الرقيع : ومعناها الأصلى الشيء يرقع بالخرق ، ثم أطلقت على الأحق .

القطر : ومعناها الأصلى المطر ، ثم أطلقت على شراب السكر المذاب .

النظم : ومعناها الأصلى جمع اللؤلؤ فى سلك ، ثم أطلقت على نظم الكلام
نثراً وشعراً .

الجدول : ومعناها الأصلى النهر الصغير ، ثم أطلقت على خطوط مستقيمة
متقاطعة تحوى بعض البيانات .

الجريدة : ومعناها الأصلى سعة طويلة يابسة ، ثم أطلقت على الصحيفة
اليومية .

الحضارة : ومعناها الأصلى ضد البداوة ، ثم أصبحت تدل على مظاهر الرقى
الفكرى والعمرانى .

الدولة : ومعناها الأصلى انقلاب الحال والزمان ، ثم أصبحت تدل على
الحكومة والسلطة السياسية .

٢- اشتقاق صيغة جديدة ؛ ومن أمثلة ذلك : « جبرية » من « جبر » ؛ بمعنى
قوى ، واستطال ، وتعنى : مذهباً فلسفياً .

« الدبابة » من دب على الأرض . ومولدة آلة من آلات الحرب .

السبحة : من « سبَح » بمعنى الفراغ والجئة والذهب . ومولدة : خرزات على شكل عقد .

« شباك » من شبك . ومولدة : كوة عليها حديد متقاطع .

« العجة » ، من عَجَّ ، بمعنى الضجيج ، ورفع الصوت . ومولدة : طعام يتخذ من البيض .

« الفلسفة » من فسق ، أى خرج . ومولدة : أنبوب يتدفق منه الماء وسط حوض .

« الفحبة » ، من فحب ؛ أى سعل ، ومولدة : المرأة البغي .

« الإذاعة » من أذاع ؛ أى نشر الأخبار، ومولدة جهاز خاص ، ودار تقوم بذلك

« البرقية » مشتقة من بَرَقَ ؛ بمعنى : لمع . ومولدة : رسالة قصيرة عن طريق التلغراف .

« التأشير » من أشر ؛ أى : علّم . ومولدة : علامة توضع على الورق، أو توقيع .

« الجامعة » ، من مادة جمع . ومولدة : مؤسسة علمية تضم عدداً من المعاهد، لتدريس العلوم والفنون .

« الدعاية » : من دعا . ومولدة : الدعوة إلى مذهب أو رأى بالكتابة أو الخطابة .

« الصاروخ » ؛ من صرخ . ومولدة : قذيفة نارية تستعمل فى السلم والحرب .

٣- **النحت والتوكيب :** مثل : « فذلك » ، وتدل على الخلاصة والملخص ، و«الماهية» من « ما » « هى » ، وتدل على حقيقة الأمر وكنهه ، تحترية من تحت ، والثرية ؛ وهو مصطلح فى العلوم الزراعية ، برمائى : من بر وماء ، وتعنى نوعاً من الحيوان يعيش فى الماء والبر . « قبتاريخ » ؛ وتعنى : قبل التاريخ ، أى ما قبل التاريخ .

ومن ذلك التركيب فى نحو : مجلس الشيوخ ، ويدل على أحد مجالس البرلمان .

السكة الحديد ، وهى وسيلة من المواصلات . (راجع فى كل ما سبق حلمى

خليل ، ١٩٤ - ٢٠٠) .

١- الدلالة التركيبية :

يقصد بذلك تطبيق أسس علم اللغة البنائي على الدلالة . هذا يعنى تحليل معنى الكلمة إلى العناصر الذرية التى يتكون منها هذا المعنى، ثم إعادة بناء هذه العناصر مرة أخرى ، من ذلك مثلاً رجل وامرأة ، وولد وبنت . إذا حللنا معانى هذه الكلمات إلى عناصرها الذرية ، وقصد بها هنا مفهومات عقلية أساسية أو بدائية ، سنجد أن هذه الكلمات تشترك فى عنصر واحد ، هو الإنسانية أو البشرية ، وسنجد أن «رجل» و«ولد» يشتركان فى الذكورة فى حين أن «امرأة» و«بنت» تشتركان فى الأنوثة ، وسنجد من ناحية أخرى أن «رجل» و«امرأة» يشتركان فى البلوغ ، أما «ولد» و«بنت» ، فلا يشتركان فى البلوغ .

الشكل الآتى يوضح ذلك :

بشرى	نكر	بالغ
رجل	+	+
امراة	-	+
ولد	+	-
بنت	+	-

هناك كلمات أخرى لا نخضع للتحليل إلى مكونات المعنى؛ لأنها تدل على علاقة ، فكلمة «أب» مثلاً تعنى «أب» لـ «ولد - بنت» ، وكلمة زوجة تعنى امرأة لرجل معين؛ (أى امرأة مرتبطة بعقد مع رجل معين يسمح لها هذا العقد بأن تعيش مع هذا الرجل بشكل مضطرد فى المجتمع) .

طبقت فكرة مكونات المعنى على الأفعال، وانتهت إلى تقسيم الأفعال فى مجاميع هى أفعال تدل على عمل؛ نحو : كتب ، وعلى حدث؛ نحو : وقع ، وعلى استفادة؛ نحو : أعطى ، وأكل وشرب ، وعلى موضع؛ نحو : جلس ، وعلى شعور؛ نحو : حزن وفرح ، وعلى خبرة؛ نحو : أحب .

وأخيراً ، اهتم علم الدلالة التركيبى بوضع أسس للبناء الدلالى للقضية ، فمن المعروف أن القضية تتكون من محمول وموضوع ، ويمتاز المحمول بأنه يربط به

موضوع معين، ومن ثم نجد أن الموضوع يرتبط بالمحمول ، أو يُسندُ / إلى المحمول، فهو مسند إليه .

إن تكوين القضية يخضع لقاعدة الاندماج ؛ أى أن يسند الموضوع إلى محمول أعم منه؛ نحو: محمد ولد، أو أن يشكل هذا الإسناد حكمًا ؛ نحو : محمد مؤدب .
والقضية تشير إلى واقع فى العالم الخارجى ؛ نحو : محمد مؤدب ، هذه هى القضية الصادقة .

الصناعة المعجمية

٣- الصناعة المعجمية :

٣:١- المعجم واصفاته: المعجم وعاءٌ تُحفظ فيه اللغة ، وهو بهذه المثابة مفروض فيه أن ينبه الباحث إلى الثمين والغث من محتوياته، إلى المفيد والأقل فائدة، إلى الضرورى وما لا لزوم له ، إلى الثابت الاصيل ، والمشكوك فيه ، أو المزيف ، وهو مطالب بأن يتكيف حسب حاجة المستعين به ؛ بحيث تكون هنا؛ ألوان شتى من المعاجم ، وهو مسئول عن حفظ اللغة ، وعن تطويرها - أيضًا .

والمعاجم اللغوية ثلاثة أصناف:

أ- معاجم الترجمة أو المعاجم الثنائية اللغة التى تحدد المفاهيم بين ألفاظ اللغة القومية ولغة أجنبية .

ب- المعاجم اللغوية : وهى التى تشرح ألفاظ اللغة ؛ حتى يستعين بها الباحث على معرفة معنى ما يصادفه من الغريب .

ج- المعاجم الموضوعية ، أو معاجم المعانى : وهى التى ترتب الثروة اللغوية فى مجموعات من الألفاظ تلتزج تحت فكرة واحدة ؛ فمثلاً يجد الباحث فيها فى مادة أسرة جميع الألفاظ الدالة على الأبوين والأقارب بحسب درجاتهم فى القرابة ، سلفاً كانوا أم أنداداً أم خلفاً . وإذا احتاج إلى لفظ دقيق يدل على لون يراه مثلاً؛ فإنه يجد فى مادة لون كل ما تضمه اللغة من أسماء الألوان بدرجاتها المختلفة .

ومن المعاجم اللغوية تفرعت فروع حديثة فى فن تأليف المعاجم ، أهمها :

١- المعاجم الاشتقاقية أو التأصيلية ؛ وهى التى تبحث فى أصول ألفاظ اللغة .

٢- المعاجم التاريخية ؛ وهى معاجم تهتم بأصل المعنى بعكس سابقتها التى تهتم بأصل اللفظ ، وهى تتبع استعمال اللفظ عبر العصور والنصوص ، وما طرأ على معناه من تطور ، فتثبت ذلك ، وتؤرخ له .

٣- المعاجم الموسوعات ؛ وهى سجلات أبجدية لمعارف البشر عامة ، أو فى فرع من الفروع ، يُستوفى من الناحية العلمية ، وباختصار هو « دائرة معارف » .

٤- معاجم المصطلحات ؛ وهى التى تهتم بحصر مصطلحات علم معين قائم بذاته ، وتشرح مدلول كل مصطلح حسب استعمال أهله والمختصين به .

(د. حسن ظاظا ، كلام العرب ، ج ٢ / ١٠٠ - ١٠٤) .

وتنقسم المعاجم اللغوية من حيث حجمها ، وعدد المداخل التى تحتوى عليها إلى ما يلى :

١- المعجم الكبير .

٢- المعجم الوسيط .

٣- المعجم الوجيز .

٤- معجم الجيب .

وقد وُجدت الأحجام الثلاثة الأولى منذ القدم ، وتراوحت المعاجم العربية بينها ، فوجد من المعاجم الكبيرة : تهذيب اللغة للأزهري ، ولسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدي . ووجد من المعاجم المتوسطة : العين للخليل بن أحمد ، والجمهرة لابن دريد ، والصحاح للجوهري ، ووجد من المعاجم الصغيرة : أساس البلاغة للزمخشري ، والمصباح المنير للفيومي ، ومختار الصحاح للجوهري .

(د. أحمد مختار عمر ، صناعة المعجم الحديث ، ٤٧) .

ولكن لا يكاد يوجد فى العربية حتى الآن ما يمكن أن يمثل النوع الأخير من المعاجم ، (نفسه) .

٢:٣ الترتيب المعجمى : ساقصر هنا على المعجم اللغوى .

٢:٣ ١ الترتيب الخارجى للمدخل : وهذا النوع من الترتيب هو الشرط الأساسى لوجود المعجم ، وبدونه يفقد العمل قيمته المرجعية . (أحمد مختار ، ٣٦ ، ٩٨) .

يقول أحمد فارس الشدياق : إن المدخل هو الوحدة اللغوية التى ستوضع تحتها بقية الوحدات اللغوية الأخرى . (الترتيب الداخلى للمدخل) ، وهو فى اللغة العربية يتكون غالبا من الحروف التى تكون البنية الأساسية الثابتة للكلمات المشتقات ، أى الجذر ، ويتكون فى اللغة العربية واللغات السامية من مجرد الحروف الصامتة .

وهناك نوعان من الترتيب عرفتهما المعاجم العربية الترتيب حسب مخارج الحروف ، ويبدأ من الحلق وينتهى عند الشفتين والترتيب الألف بائى . (حلمى خليل)

٢:٢:٣ الترتيب الداخلى للمدخل : ويقصد به ترتيب المشتقات تحت الجذر .

يقول أحمد فارس الشدياق : أكبر عقبة تصادف الباحث فى معاجمنا اللغوية عدم ترتيب المواد ترتيباً داخلياً ، ففيها خلط الأسماء بالأفعال ، والثلاثى بالرباعى ، أو رأيت أحد معانى الفعل فى أول المادة ، وباقى معانيه فى آخرها . ففى مادة (عرض) ذكر الجوهرى المعارضة التى بمعنى المقابلة بعد المعارضة التى بمعنى المجانبية بثلاثة وثلاثين سطراً ؛ لذلك كان على من يريد الكشف عن كلمة فى معجم قديم أن يراجع المادة كلها من أولها إلى آخرها ، ولا يكتفى بمصادفتها فى مكان واحد ، فربما تكرر ذكرها ... (أحمد مختار ، ٩٨ / ٢) .

لذا يقترح الشدياق الالتزام بطريقة الصرفيين فى ترتيب المشتقات على النحو الآتى :

- وضع الفعل الثلاثى ومصدره والصفات منه فى أول المادة بعد المدخل .

- وضع الفعل الرباعى ومشتقاته فى وسطها .

- وضع الخماسى والسداسى ومشتقاتهما فى آخرها .
- ويبدو أن المعجم الوسيط اتبع خطة محددة لترتيب المشتقات تلتخص فى الآتى :
- تقديم الأفعال على الأسماء .
- تقديم المجرد على المزيد من الأفعال .
- تقديم المعنى الحسى على المعنى العقلى ، والحقيقى على المجازى .
- تقديم الفعل اللازم على المتعدى .
- أ- رتب الأفعال على النحو التالى :

(أ) الفعل الثلاثى المجرد :

- ١- فَعَلَ يَفْعُلُ : كَنَصَرَ يَنْصُرُ .
- ٢- فَعَلَ يَفْعِلُ : كَضَرَبَ يَضْرِبُ .
- ٣- فَعَلَ يَفْعُلُ : كَفَتَحَ يَفْتَحُ .
- ٤- فَعَلَ يَفْعُلُ : كَعَلِمَ يَعْلَمُ .
- ٥- فَعَلَ يَفْعُلُ : كَشَرَفَ يَشْرَفُ .
- ٦- فَعَلَ يَفْعِلُ : كَحَسِبَ يَحْسِبُ .

(ب) رتب الفعل المزيد ترتيباً هجائياً على الوجه الآتى :

١- الثلاثى المزيد بحرف :

أ- أفعَل ؛ كأكرم .

ب- فاعَل ؛ كقاتل .

ج- فعَّل ، ككرم .

٢- الثلاثى المزيد بحرفين :

أ- افتعل ؛ كاشتق .

ب- انفعَل ؛ كانكسر .

ج- تفاعل ؛ كتشاور .

د- نفعَل ؛ كتعلَّم .

هـ- افعلَّ ؛ كاحمرَّ .

(ج) الثلاثى المزيد بثلاثة أحرف :

أ- استفعَل ؛ كاستغفر .

ب- افعوعل ؛ كاعشوشب .

ج- افعالَّ ؛ كاحمارَّ .

د- افعوَّل ؛ كاجلوَّذ .

الإباعى المزيد بحرف : أ- تفعَّل ؛ كتدحرج :

وأما من ألحق بالرباعى من الأوزان؛ فقد ذكر منها ما رأت اللجنة إثباته، مع الإحالة عليه فى موضعه من الترتيب الحرفى للمواد؛ « فكوثر » مثلاً تذكر فى « كثر » موضحة معناها . و « غيلم » فى مادة « غلم » ، وتذكر فى مادة غيلم محالة على « غلم » ، وهكذا .

ومضعف الرباعى فُصل عن مادة الثلاثى ، وذكر فى موضعه من الترتيب الحرفى؛ مثلاً : زلزل كتبت فى مادة « زلزل » ، وزل كتبت فى « زلل » .

وهناك كلمات صُدِّرَتْ بالثناء المبدلة من الواو إبدالاً دائماً، كالتؤدة ، وتقى ، وأتقى، والتراث ، فجعلناها مع أصلها فى باب الواو .

أما الأسماء ، فقد رتبنا ترتيباً هجائياً دون اعتبار لحرف أصلى أو حرف مزيد، وحين يتفق لفظان أو أكثر فى الحروف الساكنة تتبع القاعدتان الآتيتان :

- يُنظر أولاً إلى حركة الحرف الأول، فيبدأ بالفتحة ثم الضمة ثم الكسرة .

- فإذا وُجد اتفاق فى حركة الحرف الاول ، يُنظر إلى الثانى ، فيبدأ بالسكون ، ثم الفتحة ، ثم الضمة ، ثم الكسرة .

ولا تؤخذ الحركة فى الاعتبار إلا حين يتطابق توالى الحروف فى المدخلين .

وعلى هذا الأساس ؛ فإن الترتيب الآتى خطأ

١- كَبَاب .

٢- كَبَب .

٣- كَبَّ .

٤- كَبَّة .

٥- كَبِيَّة .

٦- كُبَاب .

٧- كَبُّ .

وصوابه :

١- كَبَاب .

٢- كُبَاب .

٣- كَبِيَّة .

٤- كَبَب .

٥- كَبُّ .

٦- كُبُّ .

٧- كَبَّة .

(د/ أحمد مختار عمر ، ١٠١ ، بتصرف)

٣:٢:٣ - المقولات النحوية والوظيفية :

- لقد رأينا أن الترتيب الداخلى للمادة يخضع للتصنيف ، فقد صنفنا الكلمات بشكل عام إلى فعل واسم . نريد هنا أن نوضح أن ترتيب الفعل ومشتقاته بشكل عام يسير على النظام الآتى : الفعل الماضى - الفعل المضارع - المصدر ، أو صيغ المصادر المختلفة والمشتقات ، ولعل أهمها الصفات المشبهة وصيغ المبالغة . ويجب أن نميز بين الفعل اللازم والمتعدى بنفسه ، والمتعدى بحرف .

- تزود كل كلمة من الأسماء بالمقولات الوظيفية الخاصة بها؛ وهى الجنس والعدد والتعيين ، وهنا لابد من تمييز الأعلام ، والإعراب مع تمييز الكلمات المعربة، والممنوعة من الصرف ، والمبنية .

٣:٢:٤ - المعنى :

يقول د. أحمد مختار عمر : إنه يجب عرض الدلالات فى ثلاث مجموعات تنوالى على النحو الآتى :

المعانى العامة - المعانى الخاصة (الاصطلاحية) - معانى التعبيرات السياقية ، وتسلسل المعانى العامة فى أرقام تبدأ من رقم واحد يليها فى التسلسل الرقمى المعانى الخاصة . أما معانى التعبيرات السياقية ؛ فلا ترقم ، ولكن يوضع قبلها، ولمرة واحدة دائرة صغيرة مغلقة هكذا (O) ، وحين تتعدد التعبيرات السياقية فى المدخل الواحد، تساق حسب الترتيب الهجائى لأولى كلماتها .

(أحمد مختار عمر ، ٩٩) .

على أن يراعى ما يلى :

ذكر الشائع المشهور من المعانى دون المهجور .

ذكر المعانى الأصلية قبل المجازية .

عدم تشتيت المعنى فيما يتصل بالثلاثى ومزيده .

الالتزام بذكر المعنى المفرد ثم الجمع بصورة مطردة .

التمييز بين دلالة الفعل الذى يتعدى بنفسه ، والفعل الذى يتعدى بالحرف .

أما وسائل شرح المعنى فهى كما يلى :

الشرح أو التعريف هو مهمة المعجم الأولى التى وُضع من أجلها ، ومن ثم وجب أن يكون دقيقا واضحا لا لبس فيه ، ولا غموض فيه ، وينبغى أيضا أن يكون المعجم واضح التعاريف ، ولا انتفت وظيفة المعجم الأولى ؛ حيث هو المصدر الذى يعتمد عليه فى معرفة الدلالات .

ووسائل شرح المعنى هى كالاتى :

١- التفسير بالترايد : نحو : أعجم الكتاب ، نقطه ، الأعجم : الآخرس .

٢- التفسير بالضد : ويعبر عن الضدية بالفاظ أربعة : نقيض ، ضد ، خلاف ، الذى لا .

أمثلة :

الحب نقيض البغض - العلم نقيض الجهل .

الضلالة ضد الهدى - العدل ضد الجور - العقل ضد الحمق - النور ضد الظلمة .

العرب خلاف العجم - الظلمة خلاف النور .

العدل هو الذى لا يميل به الهوى فيجور .

التفسير بالشرح :

عَرَّبَه : علمه العربية .

عَرَّبَ لسانه : أى صار عريبًا .

التفسير بتعليل استخدام الصيغة اللغوية : من ذلك قال الأزهرى فى مادة عرب :

(وجعل الله - عز وجل - القرآن المنزل على النبي المرسل محمد - صلى الله عليه وسلم - عريبًا؛ لأنه نسه إلى العرب الذين أنزله بلسانهم ، وهم النبي - صلى الله عليه وسلم - والمهاجرون ، والأنصار ، الذين صيغة لسانهم لغة العرب فى باديتها وقراها العربية) .

وجعل النبی - صلى الله عليه وسلم - عربياً لأنه من صريح العرب .
(أبو الفرج ، ١٢٢) .

وجاء فى تفسير معنى البارح فى لسان العرب : البارح : ما مرّ من الطير والوحش من يمينك إلى يسارك ، والعرب تنظير به ؛ لأنه لا يمكنك أن ترميه حتى تنحرف ، والسائح : ما مر بك من جهة يسارك إلى يمينك ، والعرب تيمين به ؛ لأنه أمكن للرعى والصيد .

٣- د. حسين نصار والصناعة المعجمية :

أوضح د. حسين نصار موقفه من الصناعة المعجمية عند أصحاب المعاجم العربية ، ويتضح هذا من نواح كثيرة فى كتابه (المعجم العربى ، نشأته وتطوره) .

فقد تعرض لهذه الأسس عند تحليله لكل معجم تعرض له ، وعند تناوله لخصائص المدرسة التى ينتمى المعجم إليها ، أضاف إلى هذا أنه خصص الجزء الثالث من كتابه للحديث عن المعاجم التى نحتاج إليها ، وقسم هذا الجزء إلى فصلين ؛ تحدث فى الأول منهما عن عيوب المعاجم القديمة ، وتحدث فى الثانى عن خصائص المعاجم التى نحتاج إليها . وسأعرض فيما يلى لكل ذلك فى ضوء الترتيب الذى أوضحته عندما تناولت الصناعة المعجمية .

١:٣ - المعاجم العربية والتصنيف المعجمي : يرى د. حسين نصار أن المعلومات التى تحتوى عليها سائر المعاجم العربية تجعل من الصعب تصنيف هذه المعاجم ؛ فهى تجمع بين ما يمكن أن نطلق عليه حالياً دوائر المعارف ، والمعاجم اللغوية ، يقول فى هذا « لم يتمثل أصحاب المعاجم الغرض منها ؛ فهم جميعاً سواء من أطلال ، ومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة بواضحها وغريبها ، وندرهما ، ولغاتها وأن يجمعوا معها معارف العرب ، أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية ، حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل ، يحوى من كل صنف ، وتختلط فيه الأصناف اختلاطاً عجيباً ؛ فهذا ابن دريد يريد أن يجمع جمهور الكلام فىأتى بما لم يعرفه عرب الشمال إلا من أبعد منهم فى الجنوب قاصداً بتجارته اليمىن ، وأتى بما لا يدور على ألسنة عرب الشمال إلا

قليلاً، أو على السنة قبائل متفرقة منهم ، فكان من النوادر، وهذا ابن فارس يؤلف المجلد ، فيحشوه بما يزرخ به كتابه الأكبر (المقاييس) ، ويملؤه بما أتى به الخليل الذي قصد إلى الواضح والغريب في معجمه، وبما أتى به ابن دريد ، وقد مضى ذكر ما أولع به من لغات يعنيتها وغيرها .

أما من أطالوا ، فحشوا كتبهم بالأعلام العربية ، والأعجمية ، وأسماء الأماكن والقصص والخرافات ، والمفردات الطيبة ، والاصطلاحات الغريبة ، حتى مصطلحات ضرب الرمل والأمور الأجنبية من الإسرائيليات ، والروميات ، والهنديات ، والمشتقات القياسية ، وما يمكن الاستغناء عنه . ودفع حب الغريب بعضهم إلى تأويل الواضح والإبعاد في معناه، وليتهم ساروا في هذه الأمور على وتيرة واحدة ، وعمدوا فيها إلى الاستقصاء ، ولكنهم كانوا يعنون بالأعلام، فيأتون ببعضهم ، ويهملون آخرين، لعلهم أشهر ممن ذكروهم .

ويُعنون ببعض المصطلحات ، فيذكرونها ويهملون أخرى لعلها أكثر منها شهرة، ودورانا على الألسنة ، وليتهم عُنوا بالدقة والتحديد فيما ذكروه حتى يُعطوا صورة واضحة منه ، فلو فعلوا ذلك ، لاعتبرنا معاجمهم دوائر معارف ... والرأى عندى أن تُبتر جميع هذه الفنون من المعاجم، ولا يُبقى إلا الألقاب ، التى لها دلالة خاصة ، والمصطلحات الشائعة . (المعجم العربى، ٢ / ٧٤٩، ٧٥٠) .

ثم ألحَّ د. حسين نصار على ضرورة التمييز بين المعجم اللغوى ، ودائرة المعارف ، ويقول :

(المعجمات لتفسير الألفاظ ، ودوائر المعارف لوصف الأشياء، ولا يصف المعجم من الأشياء إلا ما لا بدُّ منه؛ إبرازاً لدلالة اللفظ، واستعمالاته، ولا يُعنى بهذا الوصف إلا بالقدر اللازم لهدفه هذا ، كذلك لا تشترك مفردات النوعين، فالمعجمات تحتوى على أصناف الكلام جميعها من أسماء وأفعال وحروف ، ولا تُعنى من الكلام إلا بما ينتمى إلى اللغة التى تؤلف منها؛ فالمعجم العربى يُعنى باللفظ العربى ، أو ما يتكلم به العرب ... أما دوائر المعارف؛ فتعنى بالاسماء الخاصة وحدها، أى أسماء الأشياء ، والأعمال دون أن تنقيد بلغة معينة) .

فى ضوء كل ذلك يدعو د. حسين نصار إلى ضرورة الاهتمام بالتصنيف المعجمى فى ضوء الهدف المحدد للمعجم، كمعاجم المصطلحات، وأوضح أن مجمع اللغة العربية أنجز كثيراً من مصطلحات العلوم والفنون ونشرها تباعاً فى مجلته، والمعجم التاريخى، ودعا أيضاً إلى وضع معاجم مختلفة الحجم : المعجم الكبير ، والمعجم الوسيط، والمعجم الوجيز ، ومعجم الجيب، وأوضح أن مجمع اللغة العربية نشر المعجمين الوسيط والوجيز ، وأنه فى سبيل إنجاز المعجم الكبير، أما معجم الجيب، فلم ينجز حتى الآن ، ويتقصدنا مثل هذا النوع من المعاجم .

٢:٣ المادة اللغوية التى تحتوى عليها المعاجم العربية :

حدد أصحاب المعاجم هدفهم بأنه جمع اللغة، ويرى د. حسين نصار أن هذه المعاجم لم تحقق هذا الهدف ، ومن ثم تعد قاصرة ، ويرجع هذا القصور إلى عدة أسباب ، من بينها أن أصحاب المعاجم اقتصروا على جمع الفصح الصحيح ، وهنا يقول د. محمد أبو الفرج : إن الفصحى عند أصحاب المعاجم هو الكلمة التى يكثر استعمالها على ألسنة العرب . أما الفصحى الصحيح ؛ فهو الكلمة التى يكثر استعمالها عند قبائل محددة ، وليست كل القبائل ، وهذا التعريف لا يكفى، بل هى الكلمة الشائعة عند الخاصة من هذه القبائل ، وليس عند العامة ؛ لذا نجدهم يهتمون بالكلمات التى مصدرها القرآن الكريم أو الشعر أو الكلمات النادرة الاستخدام (الغريبة) الشائعة على ألسنة الخاصة من القبائل المحددة ، واشتروا فى مثل هذا النوع من الكلمات ألا تكون وحشية ؛ أى لا ينفر السامع عنها، أضف إلى هذا أن الكلمات التى يعترف بها هى تلك التى ترجع إلى عصور الاحتجاج .

وكان من نتائج ذلك أن أصحاب المعاجم أهملوا الألفاظ المولدة ، يقول د. حسين نصار : إن ذلك أضاع علينا كثيراً من الألفاظ التى ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التى عاشوا فيها، وجعلوا اللغة لا تسير ركب الحياة ، فاتهمت بالتحجر ، ويرى د. حسين نصار لمعالجة مثل هذا القصور ، يجب أن نتدارك ما أهمله أصحاب المعاجم من ألفاظ الأدباء والعرب الذين يُستشهد بكلامهم فى عرفهم بأننا نستطيع أن نجمع قدراً كبيراً منه ، حين نحقق دواوين الشعر، ومجاميع الأدب،

ونبرزها فى صورة علمية معتمدة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية للتلخيص من أشكال الالفاظ المولدة ، والمحدثه ، نستطيع أن نؤلف أصنافاً من المعاجم ؛ منها ما يختص بالالفاظ الفصيحة وحدها ، ونسميه معاجم العربية الفصحى ، ومنها ما يختص بالالفاظ جميعا ، ونسميه معاجم العربية العامة .

٣:٢ - ترتيب المعجمات :

٣:٣-١ - الترتيب الخارجى للمداخل : ترتيب المواد

٣: ١:٣ أ- إن تحديد المادة يرتبط بشكل مباشر بفكرة الاشتقاق؛ ذلك أن المادة أو الجذر تمثل الأصل والصيغ تمثل الفروع المشتقة من الأصل. إن هذا يعنى أن تحديد الجذر مهم جداً للترتيب المعجمى . يقول د. حسين نصار : إن الصرفيين اختلفوا فى تحديد الجذر (الأصل) ، ومن أمثلة هذا الاختلاف ما يلى :

١- الفعل الرباعى المضاعف : يرى الكوفيون أنه مشتق من الثلاثى ، ويرى البصريون أنه أصل بذاته، انعكس هذا الخلاف على أصحاب المعاجم؛ فالمعجمى الكوفى سيراعى المذهب الكوفى، والمعجمى البصرى سيراعى المذهب البصرى، وهكذا نجد اختلافاً فى ترتيب المواد؛ فالبعض سيفرد مدخلاً خاصاً للفعل حسب المنهج البصرى، والبعض الآخر سيضع الفعل ضمن مشتقات المادة الثلاثية .

٢- المواد التى تحتوى على الهمزة ، وحرفى العلة الواو والياء ، والنون :

من المعروف أن الصيغ المعتلة بالواو أو بالياء تتعرض للقلب والإبدال ؛ فقد تقلب الهمزة واواً أو ياءً فى بعض الصيغ ، والعكس صحيح ؛ فإن الهمزة قد تبدل واواً أو ياءً عند تسهيلها إزاء ذلك نجد من المعجميين من يعتد بالواو أو الياء للصيغ المهموزة ، ونجد منهم من لا يعتد بذلك ، وعلى التقىض من ذلك نجد منهم من يعتد بأصالة الهمزة للصيغ المعتلة ؛ ولهذا انعكس ذلك على ترتيب مثل هذه المواد ، بل الأكثر من ذلك لم يستطع المعجميون فى جميع الأحوال فصل المعتل الواوى عن المعتل اليائى، وهذا انعكس هو الآخر على الترتيب المعجمى، أما الكلمات المحتوية على النون، فقد اختلطت على أصحاب المعجم خاصة إذا كانت الكلمة معربة ، فهل النون فيها أصلية أم لا ؟ نحو : نرجس . (المعجم ، ٢ / ٧٥٥) .

٣:٣:٣ ب- قسم د. حسين نصار المعاجم حسب ترتيب مداخلها الخارجية إلى أربعة مدارس هي :

- المدرسة الأولى : وتعرف بمدرسة الترتيب الصوتي، ويعتمد ترتيب هذه المدرسة على الأسس الآتية :-

أ- رتَّبَ المعجم حسب ترتيب مخارج الحروف ابتداءً من حروف الحلق ، حتى الحروف الشفوية ؛ هذا يعني أن المعجم ينقسم إلى كتب يتناول كل كتاب حرفاً من الحروف ، ويبدأ الكتاب الأول بالعين ، والثاني بما يلي العين من المخارج ؛ وهو الحاء ، وهكذا حتى يتم الوصول إلى الباء .

ب- قُسمَ المعجم أبواباً؛ كل كتاب حسب الأبنية ، فخصَّصَ باباً للثنائي، ثم باباً للثلاثي ، فالرباعي ، فالخماسي .

ج- ثم قُسمَ كل باب إلى فصول حسب تنقل كل حرف من نظامه في كل بناء من الأبنية السابقة ، فَرُوى أن الحرف المعقود له الكتاب يغير من موضعه في البناء الثنائي مرتين ، وفي البناء الثلاثي ثلاث مرات وتعرف هذه الطريقة بالتقاليب ، وكان يعتبر في عنوان كل فصل من هذه الأبنية المستعمل والمهمل .

المدرسة الثانية : وتعرف بمدرسة الترتيب الألف بائي، ولهذه المدرسة اتجاهات: اتجاه يُعزى إلى ابن دريد ، واتجاه يُعزى إلى ابن فارس .

الاتجاه الذي يعزى لابن دريد يعتمد على الأسس الآتية :

١- **الأسس الأول هو الأبنية** : الأبنية عند ابن دريد هي الثنائي المضاعف ، وألحق به بابان : الرباعي المكرر (الرباعي المضاعف) ، والثنائي المعتل (اللفيف) - الثلاثي الصحيح ، وألحق به ثلاثة أبواب : المضاعف دون إدغام (كعكَّ) ، والمعتل العين واللام، والنوادر في الهمز ، ثم الرباعي الصحيح، وتلحق به عدة أبواب ، ثم الخماسي الصحيح، وتلحق به عدة أبواب .

٢- **الأسس الثاني** :

ينقسم كل نوع مما سبق إلى أبواب وفقاً للحروف ؛ فأولها باب الهمزة .

٣- **الاساس الثالث** : افتتح كل باب بالحرف المخصص له مع الحرف الذى يليه فى الترتيب ، فما بعده .

٤- **الاساس الرابع** : أتى بكل كلمة مع تقاليها .

الاتجاه الذى يعزى إلى ابن فارس : يعتمد هذا الاتجاه على الاسس الآتية :

الاساس الاول :

قُسِّمَ المعجم إلى كتب ، اختص كل كتاب بحرف من حروف الألف باء ؛ فجعل الكتاب الاول للهمزة ، والثانى للباء ... إلخ .

الاساس الثانى : قُسِّمَ كل كتاب إلى ثلاثة أبواب بحسب الأبنية ، أى باب الثانى المضاعف ؛ فباب الثلاثى ، وأخيراً ما زاد على الثلاثى المجرد .

الاساس الثالث : رُبِّتْ الكلمات فى باب الثانى والثلاثى بحسب الحرف الثانى منها ؛ لاتفاق الحرف الاول منها دواماً ؛ لأنه الحرف المعقود له الكتاب ، فالثنائى من باب الهمزة مثلاً يستهل بالهمزة مع الباء ، فالهمزة مع التاء ... إلخ .

وروى فى الثلاثى ترتيب حرفه الثالث ، فيستهل كتاب الهمزة مثلاً بـ (أبت) ، فـ (أبج) حتى تنتهى الحروف جميعاً ؛ هذا يعنى أن ابن فارس يستهل الفصل بالحرف المعقود له الباب مع ما يليه ، فيستهل باب الباء مثلاً بها مع التاء .

الاساس الرابع : وجد ابن فارس بعد أن وصل إلى حرف الباء مع كل مادة أنه لا يزال أمامه الكلمات المؤلفة من الحرف والحرف السابق عليه ؛ فوضعها فى آخر الباب بعد حرف الباء ، ورتبها الترتيب المألوف ؛ أى مبتدئاً بالألف ، فالباء ، فالتاء ؛ حتى ينتهى عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباب ، أو حرف الباب نفسه .

المدرسة الثالثة : وهى مدرسة الصحاح ، للجوهرى ، يقوم الترتيب عند الجوهرى على الاسس الآتية :

الاساس الاول : عند أواخر الكلمات فى ترتيبها على الألف باء بدلاً من أوائلها ، وقسم المعجم إلى ٢٨ باباً ؛ كل منها يتناول الألفاظ المتحدة الحرف الأخير ، فباب لما

آخره الهمزة ، بعده باب لما آخره الباء ، غير أنه جمع ما بين آخره الواو والياء فى باب واحد ، وآخر الألف اللينة غير المهموزة ، ولا المتقلبة عن واو أو ياء فى باب بعد الواو والياء .

الاساس الثانى : قَسَمَ كل باب من هذه الأبواب إلى فصول تبعاً للحرف الأول من اللفظ على الألف باء أيضاً؛ فباب الهمزة مثلاً يحتوى على فصل الهمزة ، فصل الباء ، فالتاء ، فالثاء ، وخالف فى الفصول ما اتبعه فى الأبواب بإزاء الواو ، فلم يجمع بينها ، وبين الياء ، ولكنه أراد أن يفصل بينهما ، ولذلك قدم الواو على الهاء ، وأعقبها بالهاء فالياء .

الاساس الثالث : راعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل الفصول الحرف الثانى أيضاً وجعله على ترتيب الألف باء مع تقديم الواو على الهاء هنا للمرة الثانية للفصل بين الواوى واليائى .

وذكر فى هذه الفصول جميع الألفاظ ، ثنائية البنية كانت أو ثلاثية أو رباعية ، فلا مراعاة لذلك عنده . وكان يعتمد على الحروف الأصلية وحدها ، ويهمل الزائدة ؛ فإذا كان اللفظ رباعياً أو خماسياً ، لم يكتف بترتيب آخره ، فأوله ، وثانيه ، بل وثالثه ، ورابعه أيضاً ؛ أى أنه التزم بترتيب الوسط كذلك .

المدرسة الرابعة . وهى مدرسة الزمخشري : تعتمد هذه المدرسة على أساسين فقط هما ما يلى :

الاساس الأول : رتب المعجم حسب الترتيب الألف بائى ، ورتب وفقاً له الألفاظ من أولها إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها ، وكان ذلك للمرة الأولى فى تاريخ المعاجم العربية .

الاساس الثانى : كان يقسم مواده إلى قسمين : الأول للمعانى الحقيقية ، والثانى للمعانى المجازية . (راجع فى كل ما سبق المعجم العربى) .

١- يلاحظ أن معاجم المدرستين الأولى ، والثانية التزمت نظاماً معقداً من الترتيب؛ لأنها ربطت بين ترتيب الحروف؛ سواء أكان مخرجياً ، أو ألف بائياً ، وبين الأبنية ، وإذا أضيف إلى ذلك اختلاف المعجميين في تحديد المواد؛ فإن ذلك أضاف إلى تعقيد كثير من الاضطراب .

٢- أما معاجم المدرستين الثالثة والرابعة ؛ فإنها تخلصت من مشكلة الأبنية ، وبذلك ركزت على ترتيب المواد، واستعاضت على الأبنية بمراعاة ترتيب وسط الكلمة، غير أن ترتيب المدرسة الواسعة يعد أسهل ترتيب عرفته المعاجم العربية ، وهو الذى ينادى المعجميون المعاصرون باتباعه الآن .

٢:٣:٣ الترتيب الداخلى للمداخل : ويقصد بذلك ترتيب المشتقات .

يقول د. حسين نصار : إن ترتيب المشتقات داخل المواد ترتيب مضطرب إلى حد كبير، بل إنه لمما يزيد من هذا الاضطراب الصيغة الواحدة قد تتكرر فى أكثر من موضع ، وفى كل موضع تفسر تفسيراً محدداً ، وقد تفسر تفسيراً واحداً لاختلاف المصدر الذى استقى المعجمى منه مادته، ورأيت للوقوف على هذا الاضطراب أن ألتم بالترتيب الذى وضعته لجنة تأليف المعجم الوسيط فى مجمع اللغة العربية، ثم أقارنه بالترتيب الذى جاء عليه هذه الصيغ فى المعاجم الآتية : العين - الجوهرة - مقاييس اللغة - الصحاح - القاموس المحيط .

الجدول الآتى يوضح ذلك، سأتعرض هنا للمادة التى حللها د. حسين فى معجمه فى هذه المعاجم ، وهى مادة : عَقَّ .

الترتيب الأمثل (المعجم الوسيط)	العين	الجمهرة	عقائس اللغة	الاصحاح	القاموس
١- عَقَّتْ الأُنثى الحيوان - عَقَقًا وَعَقَاقًا : حملت .	١١				
٢- عَقَّ البرقُ - عَقًا : انشَقَّ .					
٣- عَقَّ فلان : حَلَقَ عَقِيقة مولوده .					
٤- عَقَّ القومُ بسهم : رَمَوْا به نحو السماء . إشعارًا بقبول الدية عوضًا عن الدم .					
٥- عَقَّ عن ولده : ذبح ذبيحة يوم سبوعه .	١	١٠	٢	٨	٩
٦- عَقَّ الأرض والثوب : شَقَّه .				٩	٨
٧- عَقَّ الريحُ السحاب أو المزنه : استحلته ؛ كأنها شَقَّتْ .				١	٧
٨- عَقَّ أباهُ عَقًا وَعُقُوقًا وَمَعَمَّةً : عصاه وترك الإحسان إليه ؛ فهو عَاقٌ، وَعُقُوقٌ، وَعُقُوقٌ .	١٢	٣	١٠	١٠	١٠
٩- عَقَّ رَحِمَهُ : قطعها . عَقَّتْ وير الشاة : جزوته .				٦	
١٠- أَعَقَّتْ النخلة : أخرجت العِقَان .				١٢	
١١- أَعَقَّ فلان : جاء بالعُقُوقِ والمعصيان .	٥		١٤	١٢	١٨
١٢- أَعَقَّتْ الناقة : إذا كثر صوفها .				٥	
١٣- أَعَقَّتْ المرأة : نبتت عَقِيقة ولدها في بطنها ، فهي مُعِقٌّ وَعُقُوقٌ .				١٣	
١٤- أَعَقَّ الماءُ : جلعه مُرًا .				١٣	
١٥- عَاقَهُ : خالفه .	٩				
١٦- اعتنقُ السحاب : انشَقَّ .				١٩	
١٧- فلان السيف : استَلَّه .				٢٠	
١٨- انْعَقَّ الثوبُ والغبارُ والسحابُ : انشَقَّ .				١٢	٢١
١٩- البرقُ : انتشر شعاعه ، في السحاب .	١٠		٩		
٢٠- الغبار : سطع .					
٢١- الوادى : عمق .					
٢٢- العَقَاقُ من الماء : الشدِيدُ المَرارة .	٨	١٢		١٤	
٢٣- العَقَاقَةُ : السحابةُ تنشق بالبرق .					
٢٤- العَقُّ : العَاقُ .					
٢٥- كل خرق في الرمل وغيره .					
- حَفَرٌ مستطيل في الأرض .	٧			٤	
- المرُّ من الماء .				١٥	١١

الترتيب الأمثل (المعجم الوسيط)	العين	الجمهرة	مقاييس اللغة	الصحاح	القاموس
٢٦- عَقَّ	٣				
٢٧- وَعَقَّ	٤				
٢٨- الْمُعَقُّ: البرق في وسط السحاب، كأنه سيف مسلول.	١١	٨			
٢٩- : الولد العاق .	١٣				
٣٠- الْمُعْقَان: عَقَان الكروم . والتخيل: يخرج من أصولهما .	١٧	١١			
٣١- الْمُعَقَّة: حفرة عميقة في الأرض .	٥	١٦			
٣٢- : البرقة المستطيلة في السماء .	٧				
وَعَقَّة: الشاة .	٣				
٣٣- الْمُعْقَوُّ من البهائم : الحامل؛ وجمعها : عَقَق .	٦				
٣٤- نوى الْمُعْقَوُّ : نوى هش لين رخو .	٧	١٥			
٣٥- الأبلق والمُعْقَوُّ : مثل لما لا يكون . ج : عَقَق وعقاق .	١٣				
٣٦- الْمُعَقُّ : البُعْدَاء من الأعداء .					
٣٧- : قاطعوا الأرحام .					
٣٨- العقيق : حجر كريم أحمر ، واحدته عقيقة .	١٤				
٣٩- : الوادي الذي شَقَّهُ السيل قليلاً ، فأنهره . ج : أَعَقَّة .	١٥	٢	١٤	٧	٢
٤٠- : شعر كل مولود من الناس ، والبهائم ينبت ، وهو في بطن أمه .					٣
٤١- العقيقة : شعر كل مولود من الناس ، والبهائم ، ينبت وهو في بطن أمه . ج : عَقَاتِق وعَقَق .	٤	٩	٤	١	٤
٤٢- الذبيحة التي تُذْبَحُ عن المولود يوم سبوعه عند خلق شعره .	٢	٣	٢	٥	٥
٤٣- : من البرق: ما يبقى في السحاب من شعاعه . ج : عَقَاتِق .	٨	٦	١١	٣	٦
٤٤- حفرة مستطيلة في الأرض ، ج : عَقَاتِق .	١				
٤٥- عقيقة الأرض : نبت الأرض الأول .		٧			
٤٦- عقيقة : ج : العَقَاتِق : السيوف تلمع كالبرق .		١٣			

ملاحظات:

١- اشتركت هذه المعاجم في خمس صيغ ، ولكن ترتيبها اختلف فيما بينها من

ناحية وفيما بينها، وبين الترتيب الذى خطط له مجمع اللغة العربية ، وفيما يلى بيان بذلك :

أ- الصيغة (٥) فى ترتيب المعجم الوسيط جاءت فى العين رقم (١) ، وفى الجمهرة رقم (١٠) ، وفى المقاييس رقم (٤) ، وفى الصحاح رقم (٩) ، وفى القاموس (٨) .

ب- الصيغة (٣٦) فى ترتيب المعجم الوسيط جاءت فى العين رقم (١٥) ، والجمهرة (٢) ، المقاييس (١٤) ، والصحاح (٧) ، والقاموس (٢) .

ج- الصيغة ٣٨ جاءت فى العين (٤) ، والجمهرة (٩) ، والمقاييس (٤) ، والصحاح (١) ، والقاموس (٤) .

د- الصيغة (٤٠) جاءت فى العين (٨) ، والجمهرة (٦) ، والمقاييس (١١) ، والصحاح (٣) .

٢- إن دلَّ هذا فإنما يدل على مدى الاضطراب ، كما قال د. حسين فى ترتيب المشتقات .

٤:٣ - ضبط الصيغ ومقولاتها التركيبية والوظيفية :

٤:٣١ ضبط الصيغ : لم يهتم أصحاب المعاجم المتقدمون بضبط الصيغ ، نلاحظ ذلك عند الخليل ، وابن دريد ، وابن فارس ، ولكن اهتم به القالى والجوهري والفيروزآبادى ولم يلتزم أصحاب المعاجم بإيضاح المقولات النحوية بشكل مفرد .

٤:٣٢ - المعانى وشرحها :

يقول د. حسين : إن أصحاب المعاجم خلطوا المعانى المجازية بالحقيقية ، وخلطوا المعانى المتقدمة فى الزمن بالمتأخرة ، وقد يوردون فى تفسير الصيغة أكثر من قول ، وكلها ذات دلالة واحدة ، وأوضح أن التفسير فى كثير من الأحيان قد يكون غامضاً . (المعجم ، ٢ / ٧٥٧ ، ٧٥٨) .

تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الآلي

د. سعيد بن هادي القحطاني

الرياض

عما لاشك فيه أن محاولة إخضاع اللغة (أي لغة) للتحليل بواسطة الحاسب الآلي لا بد وأن يعترضها العديد من الإشكاليات والعقبات وعندما تشابه العقبات في لغات عديدة فإنه بلاشك تشابه طرق حلها . غير أن تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الآلي يكتنفه عقبات كثيرة ، أكثر من أي لغة أخرى . ومعظم هذه المشكلات يتعلق بالجوانب التي تختلف فيها العربية عن اللغات الأوربية ، تلك اللغات التي صممت معظم البرامج الحاسوبية أصلاً لتحليلها (سلوكم و أريستر (Slocum & Aristar) ١٩٩٢م) .

ولا شك أن محاولة قبول اللغة العربية في الحاسب الآلي من أهم المشكلات التي تعترض طريق وضع المصطلحات العربية . ولذلك يقترح (Slocum & Aristar) وجوب حصر الأوزان العربية حصراً دقيقاً وتحليلها وفق نظام تصنيفي معين ، وهو ما سيمكن من وضع رموز رياضية لها في الحاسب الآلي . ويجب أن يكون هذا التصنيف من الشمولية بحيث يستوعب الفروق بين الكلمات الناتجة عن اختلاف التشكيل . ثم يتم بعد ذلك تطوير برامج آلية يمكنها استيعاب القواعد النحوية العربية . بحيث يتمكن الحاسب الآلي من تصويب الجمل الخطأ عند قراءتها . ومن الجانب النظري ، فإن تطوير مثل هذه البرامج ليس مستحيلاً .

وقد ظهرت محاولات كثيرة لوضع برامج آلية لتحليل اللغة العربية بحيث يمكنها التعامل مع المصطلحات وفق مخزون كبير من اللغة . ولكن هذه المحاولات يعترضها العديد من العوائق التي تعود في المقام الأول إلى التركيب الصرفي للغة العربية ، بالإضافة إلى بعض هذه العوائق الناشئة عن عملية التعريب نفسها ، أي تعدد الطرق المستخدمة في التعريب وتباينها فيما بينها . وفيما يلي سأستعرض بعض القضايا المتعلقة بمحاولة تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الآلي .

طبيعة النحو العربي

من المعروف أن النحو العربي ينطلق من منطلقات رياضية توازنية صرفة . ويشير المولودي (١٩٨٦م) إلى أن دراسة القوانين النحوية العربية "القواعد" مبنية بشكل أساسي على الملاحظة ، والمقارنة ، والإلحاق . والنحو العربي في مجمله مبني على المقارنة والقياس . وقد حقق اللغوي العربي الخليل بن أحمد ومن تبعه عدداً من الخطوات المهمة في تحليل النحو العربي ، خصوصاً فيما يعرف بالمجموعات البنائية ، والأصول والفروع والقياس .

وفي الواقع فإن الخليل بن أحمد ومن تبعه وضعوا مراتب مختلفة لتحليل النحو العربي ، وتحدثوا عن تلك المراتب التي لم يسبقهم أحد إلى تحليلها . ومن هذه المراتب المرتبة الوسطى للدلالات ، والعلاقة بين البناء والوصل ، وهذه الأخيرة تشبه إلى حد كبير نظرية القواعد التي تحدث عنها الأمريكي الشهير تشومسكي (١٩٧٥م) .

ولكي يتسنى لنا تحليل اللغة العربية وترميزها بواسطة الحاسب الآلي فإنه لا بد من الفهم العميق لهذه العلاقات في اللغة العربية بنفس القدر الذي تم بواسطته تحليل اللغة الإنجليزية وترميزها . وما لاشك فيه أن هذه البرمجيات المستخدمة حالياً بنيت على تصنيف دقيق لقواعد اللغة الإنجليزية .

ومن أهم العقبات التي تعترض استخدام تقنيات الحاسب في تحليل اللغة العربية اختلاف بناء الجملة العربية عن اللغات الأخرى . كذلك فإن معظم التقنيات الحاسوبية المستخدمة صممت أصلاً لمعالجة الجملة الإنجليزية ؛ لذا تظل مقصورة عن التعامل مع الصيغ الصرفية العربية بكفاءة .

ويقترح " بشاي ١٩٨٢م " وضع برنامج آلي يتعامل مع الصيغ الصرفية العربية ، والدلالات الرئيسية للأسماء والأفعال والحروف بدلاً من تحويل عمل البرامج المستوردة التي صممت أصلاً للغة الإنجليزية ، بحيث يقوم مثل هذا البرنامج بفرز الصيغ التي تتفق مع قواعد اللغة العربية وحسب ، ولا يسمح بإفراز صيغ خارجة عن قواعد اللغة . وهناك بعض المواصفات التي لا بد من توفرها في هذه البرامج لكي تتعامل مع الخصائص النحوية التي تتميز بها العربية :

● الفعل في اللغة العربية يسبق الفاعل وبالتالي فإن ترتيب الجملة الفعلية العربية هو فعل ، فاعل ، مفعول به .

● عندما يكون الفاعل ضميراً فإنه يتصل بالفعل ويكون في هذه الحالة لاحقة ، وليس كلمة منفصلة كما هو الحال في اللغة الإنجليزية .

● هناك كلمات استدرائية في اللغة العربية مثل "لكن" و"لأن" وهي تتطلب وجود الفاعل قبل الفعل ، وبالتالي فإن ترتيب الجمل التي تبدأ بهذه الكلمات يختلف عن القاعدة التي أشير إليها آنفاً . كما أن الأفعال العربية تتفق مع الفاعل من حيث العدد والجنس بعكس اللغة الإنجليزية إذ أن الفعل يبقى مجرداً .

● يدل الضمير في اللغة العربية على الفاعل ، الذي سبق ذكره في بداية الجملة في نحو "جاء الولد الذي رأيته" . فالهاء تعود على "الولد" ، بينما في اللغة الإنجليزية لا يوجد مثل هذه الخاصية .

● تتوافق الصفات مع الأسماء في العربية من حيث الجنس والعدد ، أما في الإنجليزية فالصفات مجردة .

ومن المقترحات حول وضع برامج آلية خاصة بتحليل اللغة العربية استخدام ما يطلق عليه "بالشبكات الآلية العصبية" "Neural Network Systems" (أحمد وآخرون ١٩٩٢م) . وهذه الشبكات هي أحد أنظمة الذكاء الاصطناعي الذي يقوم على وضع أنماط مستمدة من عدد هائل من المدخلات ؛ حيث يقوم الحاسب الآلي بالتعرف على أنماط معينة بعد تحليل عدد كبير من المدخلات . وقد تنجح هذه البرامج ولو بشكل نسبي في التعرف على الأنماط النحوية العربية ، ومن ثم التعامل معها ، ويمكنها أيضاً التعرف على الأشكال المتعددة للحرف العربي وتنميطها .

الحاسب الآلي والمعجمية العربية

يلعب الحاسب الآلي دوراً رئيسياً في المعجمية الحديثة ، وخصوصاً فيما يتعلق بحفظ مراحل التطور التاريخي لمعاني المفردات . فباستخدام الحاسب الآلي يمكننا حفظ معلومات عن كل كلمة ، بل مقاطع من النصوص التي كانت تستخدم فيها في حقب زمنية مختلفة . وإذا ما تمكننا من استخدام هذه التقنية في اللغة العربية ؛ فإنه بإمكاننا

تتبع مراحل تغيير معاني المفردات العربية عبر مراحل تاريخية مختلفة ، ومعرفة مدى تردد كل مفردة ، وتغيير الدلالات في النطق . وهذا سيوفر لنا معلومات دقيقة عن التغيرات التي تحدث لكل جذر واشتقاقاته ، وما إلى ذلك . وبعبارة أخرى يمكننا حفظ سجل شامل للغة .

وفيما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي في المعجمية العربية على وجه الخصوص ، هناك عقبات تعترض استخدام هذه البرامج بشكل فاعل ؛ ذلك أن معظم هذه البرامج أنتجت أصلاً للتعامل مع اللغات اللاتينية والإنجليزية على وجه الخصوص . كما أن هناك عقبات أخرى تتعلق بتعامل هذه البرامج مع الحرف العربي ، ومن هذه العقبات ما يلي :

● تعدد صيغ كتابة الحرف العربي واختلاف تلك الصيغ بحسب موقع الحرف في الكلمة (أول الكلمة ، وسطها ، آخرها) .

● علامات الترقيم ، والنقاط التي توضع على الحروف (تقارب صيغها ، وتعددها) .

● بعض النقط يكون استخدامها اختيارياً .

● وجهة القراءة من اليمين إلى اليسار (عكس الحرف اللاتيني) .

● بعض النقاط لها وظائف مزدوجة .

ثم إن معظم المعاجم الأجنبية المصنفة بالحاسب الآلي مصنفة حسب الصيغة المبنية (أي صيغة الفعل ، أو الاسم المجرد) وليس بالجذر كما في المعاجم العربية . وتصنف السوابق واللواحق كمدخلات أساسية في المعاجم الحديثة بينما لا تصنف كذلك في المعاجم العربية . وبما أن اللغة العربية تحتوي على صيغ صرفية داخلية (تحدث داخل الكلمة نفسها) وليست سوابق أو لواحق ؛ فإنه يتحتم التعامل مع الجذر وليس مع كل صيغة على حدة . وهذه الخصائص التي تختص بها العربية تجعل من الصعب استقطاب البرامج الآلية الحديثة التي صممت أصلاً للتعامل مع الإنجليزية (Slocum & Aristar ١٩٩٢م) .

الحاسب الآلي وبنوك المصطلحات

لقد أصبح الحاسب الآلي ضرورة ملحة في عملية تعريف المصطلحات خصوصاً فيما يتعلق ببنوك المصطلحات العالمية وإمكانية الإفادة منها . ولن تستطيع اللغة العربية مواكبة المصطلحات العلمية والتقنية ما لم توظف تقنية الحاسب في هذا المجال ؛ ففي كل

يوم يرد المئات من المصطلحات العلمية والتقنية والحرفية ، وتبث بنوك المعلومات الدولية عدداً هائلاً من أسماء المنتجات الحديثة كل يوم (حجازي ١٩٩٢م) .
ويقترح الحمزاوي (١٩٩٢م) خمس خطوات رئيسية للإفادة من تقنية الحاسب في هذا المجال :

● وضع منهجية موحدة لعملية وضع المصطلح .

● وضع منهجية موحدة للترجمة .

● وضع نظام محدد للتقييس .

● وضع نظام آلي لمعالجة المصطلحات . (١٩٩٢م ، ص ٦٠)

ونظام التقييس هذا من شأنه القضاء على الازدواجية في وضع المصطلحات التي تختلف من قطر إلى آخر في الدول العربية ، فعندما يكون هناك نظام موحد مبني على منهجية موحدة ؛ فإنه بلا شك سيدفع عملية تعريب المصطلحات إلى وضع أفضل بكثير مما هو عليه الآن .

ويقترح بعض المهتمين بعملية تعريب المصطلح أيضاً وضع نظام للتقييس وفق الأسس التالية :

● درجة شيوع المصطلح : أي أن المصطلح المستخدم في أكثر من عشرة مصادر هو الأولي بالاستخدام ؛ لأنه الأكثر شيوعاً ، بينما المصطلح المستخدم في مصدر أو مصدرين هو بلا شك أقل شيوعاً .

● مبدأ الاقتصاد : بحيث يكون المصطلح قصيراً ومعبراً .

● مبدأ الموامة : أي تواءم المصطلح مع المعنى المقصود بشكل مباشر .

● مبدأ الإنتاجية : أي أنه يمكن اشتقاق صيغ أخرى من المصطلح .

والخلاصة أن استخدام الحاسب الآلي في تحليل اللغة العربية أضحت ضرورة ملحة لابد من حشد كل الطاقات لإنتاج برامج حاسوبية قادرة على تحليل الجملة العربية وترميزها ، لكي تتم الإفادة من خدمات بنوك المعلومات الآلية المنتشرة في العالم ، ومن ثم نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية آلياً .

المراجع

- أحمد وآخرون (١٩٩٢م). "Arabic Script Recognition" . . ندوة استخدام العربية في تقنية المعلومات. مكتبة الملك عبد العزيز ، الرياض .
- بشاي (١٩٨٢م). "Linguistic Problem in Computer Aided Translation from English to Arabic" . دراسات في الترجمة الآلية. محمود صالح. الرياض .
- حجازي (١٩٩٢م). "الحاسب الآلي والمصنعية العربية" . ندوة استخدام العربية في تقنية المعلومات مكتبة الملك عبد العزيز ، الرياض .
- الحمزاري (١٩٩٢م). "نحو نظرية مصطلحية عربية" . . ندوة استخدام العربية في تقنية المعلومات. مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض .
- المولودي، (١٩٨٦). "Arabic Language Planing : the case of Lexical Modernization" . رسالة دكتوراه ، جامعة جورج تاون ، الولايات المتحدة الأمريكية .

رقم الإيداع ٦٨١٥

